

مَعَارِجُ الْأُصُولِ

من تصنيفات العالم الفخير والفاضل الكبير

المحقق المحلة

المسمى بابي القاسم احلى الله تعالى مقامه العلى

وَلَقَدْ طَبِعَتْ

في دار الخلافة الناصرية الباهرة القاصرية

طهيران

وإنا العبد الخاطى الفانى بن على اكبر الجبلى

أَبُو الْقَاسِمِ

الكتاب الأول

بسمي الفبيح حراما ولا عظموا حتى يبر عنه ذاجر الفنا
 الثابتنا اذا عرفت ان اصول الفقه هي طرق الفقه على الاجل
 وكان المشفق من تلك الطرق اما علم او ظن عن دلالة او اماره ^{سطح} ولا
 النظر لم يكن يدين بيان فائدة كل واحد من هذه الالفاظ
 فانظر في كتب علوم او ظنون وعلوم وظنون ثم يتبين ^{صحتها}
 لنوصل به الى علم او ظن والعلم هو الاعتقاد المنقضي سكن
 النفس مع ان معتقده على ما تناوله والا فربما ^{اليعنى} غنى عن
 لظهوره والظن هو تغليب حد مجو بين ظاهره ^{لجوزنا} القلب
 والدلالة هي ما النظر الصحيح فيها يقضى الى العلم والآماره
 هي ما النظر الصحيح فيها يقضى الى الظن ^{الاشهد} ^{الثابتنا}
 الخطاب هو الكلام الذي قصد به مواجعة الغير ^{الكلام} هو
 ما انتظم من حرفين فصاعدا من الحروف المستعملة ^{المواضع} عليها اذا
 صدرت من فاعل واحد منهم من شرط الافادة ^{وتمام} من شرط
 المواضع والثاني بطريق تقسيم اهل اللغة الكلام الى المهمل ^{المستعمل} وال
 ومورد التقسيم مشترك وعلى ما قلناه فالكلام امامهمل وهو
 لم يوضع ^{للمعنى} ^{لشيء} ^{واما} ^{مستعمل} ^{المستعمل} اما ان لا يستعمل بالمعنى
 وهو المحرف ^{واما} ^{ان} ^{يستعمل} ^{فان} ^{دل} ^{على} ^{الرفان} ^{المبين} ^{فوق} ^{العمل}

الخطاب
في تقريظ

وإن لم يدل فهو الاسم ثم الاسم اما ان يكون ضوء معناه
 من دواع الشبهة فيه فهو الجذر الاول يمنع روح ان دل على
 الماهية فهو اسم المجلس عند النقاء وان دل على موضوعه
 فهو المشتق **تفسير** اللفظ ومعناه ان اتخذاه اما
 جزئيا واما كلي فانه كان كليا وكان معناه في مواده بالقبول
 فهو متواطي او متفادا فهو مشكك وان تكثرا فاللفظ
 متباينة سواء كانت المعاني متصلة او منفصلة وان
 تكثرت اللفاظ واتخذت المعاني فهي مترادفة وان تكثرت
 المعاني واتخذت اللفظ من وضع واحد فان كانت لالها
 على المعاني بالتوبة فهي مشتركة او متفادفة فالراجح حقيقته
 والمرجح بخلافه **المسألة الأولى** في الحقيقة والمجاز
 وهي ثلثة فصول **الفصل الأول** يشتمل على
 مسائل **المسألة الأولى** في تعريفها الظهور
 بطلان الحقيقة في كل لفظ اميد بها ما وضعت في
 اصل الاصطلاح الذي وقع الخطاب به والمجاز هو كل لفظ
 اميد بها غير ما وضعت في اصل الاصطلاح الذي وقع
 الخطاب به **المسألة الثانية**

في المشتق
 في الماهية

في الحقيقة
 في الماهية

فيما يحصل بينهما وهو اما بنص اهل اللغة بان يقولوا
 هذا حقيقته وذلك مجازا وبلا استدلال بعوايدهم كما
 يسبق الى اذ فاهمهم عند سماع اللفظ والمعنى من دون
 مبرنة وهيهنا فترنا خرا **الأول** الاطراد في ما بينها
 دلالة على كون اللفظ حقيقته في تلك الغائنة **الثاني**
 صحة التصرف كالتمثله واجتمع دلالة على الحقيقة
الثالث استعمال اهل اللغة دلالة عليها انهم **الرجل**
 يملكون اللفظ بما يستحيل ثقلها به دلالة على المجاز كقولهم
 هم واسئل القرينة في الكل نظرا **المسئلة** **الثاني**
 اللفظ اما ان يستفاد وضعه للعني بالشرع او بالوضع
 والاول هو الحقيقة الشرعية والثاني اما ان ينقل عن
 موضعه لمواضعه طارئة وهو العرفية او لا ينقل وهو
 اللغوية وكل واحد من هذين الالفاظ اما ان يكون
 موضوعه لغة احدى المفرد او لغتين فصاعدا وهي
قواعد **الثالث** **الأول** لا شبهة في وجود الحقيقة
 الموضوعية واما العرفية فكل ما الامكان فطاهر
 اما الواقع فبالاستمراء اما من عرف عام كاللفظ

في المقدّمات

وقد كان للطمس والدابة للفرس فكان لما دبت اتمام
عرف خاص فمما النخاض من الرضع والنصب لاهل الكلام من ^{الحج}
والكون **ففيهم** العرف ما ان يجعل الاسم مستعملاً في
غيره اكان مستعملاً فيه اوفى بعضه والثاني تخصيص
الدابة والاول ما ان يرجع العرف لطاري وهو فرض الشا
وهو نقل كالعاطط والراوية ولا يرجع فيكون مشركاً كقولنا
كلام زيد فانه يقع على لفظه وعلى حكمه كلامه كقولنا هذا
كلام امير المؤمنين عند ايراد خطبه **الفائدة الثانية**
المحبة الشريفة موجودة وصار جاعلة من الاشعة الى
نفيها ونفيها بالشرع بما استنفد رضاءها للمعنى الشرع
لنا وجودها في الفاظ الشارع فان الصوم في اللغة ^{مسألة}
وفي الشرع امساك خاص الزكوة الطهارة وفي الشرع
طهارة خاصه والصلوة الدعاء وفي الشرع لمعان مختلفة
او متواترة نادرة نادرة عن الدعاء كصلوة الاخرين نادرة
بكون الدعاء منضمّاً كصلوة الصبح **تفريع** الاصل
عدم النقل لان احتمال النقل لوساوي احتمال البقاء
على الاصل لما حصل التفاهم عند مخاطبة الاطلاق

الباب الأول

لان الدفن يعود منذ دأبنا للمعيبين لكن النفاخ لم
 مع الاطلاق فكان الاختال ^{منه} **الفائدة الثالثة**
 لاشبهته في نحو الحقيقة المفردة واختلف في المشتركة
 فمن الناس من اوجب جودها نظر الى كثرة المعاني
 وقلة الالفاظ ومنهم من احوطها صونا للفهم عن التحلل
 والاول باطل لانا لا نستلم كثرة المعاني عن الالفاظ
 والثاني باطل لانا الغرض قد يتعلق بالابهام كما يتعلق
 بالابانة واما وجودها فاستضاء اللغز بحقيقة ^{فهي}
الاول لاصل علم الاشتراك لانه لو لاذلك
 لما حصل الفهم الا عند العلم بعدد هو باطل لانه
 بل لم يطل ان الاستدلال بالنصوص يجوز ان يكون
 الفاظه موضوعا لغير ذلك المعنى **المرع الثاني**
 يجوز ان يراد باللفظ الواحد كلاما معيبا حقيقة كان
 بينهما او مجازا او في احدهما نظرا الى الامكان لانه
 اللغة واحال ابو هاشم وابو عبد الله ذلك وشرط ابو
 عبد الله في المنع شرطا اربعة اتحاد المتكلم والبيان
 والمؤقت وكون المعيبين لا ينفقهما فائدة واحدة قال

في المفرد

القاضي ذلك جائزهما ^{بما} يتنافيا كما سنعمل لفظه اقل
 في الامر والهد يد والوجوب الندي لنا انه لير
 بين ارادة اعتداد المراه بالحبض واعتدادها بالطهر
 منافاة ولا بين ارادة الحقيقة و ارادة المجاز معا منافاة
 واذ لم يكن ثمة منافاة لم يمنع اجتماع الارادتين عند
 المتكلم باللفظ ^{حجج} المانع لو استعمل المتكلم اللفظة
 في حقيقتها ومجازها لكان جامعاً بين المتنافيتين وانما
 قلنا ذلك لوجهين احدهما انه يكون مراداً لاستعمالها
 فيما وضعت له والعدل بها عنه والثاني ان يجوز
 بضم كاف التثنية ومن عمل الحقيقة لا يضره غاوتها
 في المعنيين لا راد: الاختصاص وعدمه ^{البحر} لا ينسجم
 كونه جامعاً بين المتنافيتين قوله يكون مراداً لموضوعها
 والعدل عنه قلنا معنى بالعدل كونه مراداً لاستعمالها
 في غير ما وضعت له كما اواد استعمالها فيما وضعت له ام يرد
 استعمالها فيما وضعت له والادب استعمالها في الاول
 ولا ينفعل والثاني ممنوع قوله في الوجه الثاني يرد
 الاضمار وعدمه قلنا لا بالنسبة الى شئ واحد بل

بالنسبة الى شئين وذلك ليس عتشاف واما بالنظر الى اللغة
ففيها المشترك على معنيته باطل لانه لو نزل على ذلك لكان
استعماله في غير ما وضع له لان اللغوي لم يضعه للمجموع
بل لهذا وحده او لذلك وحده فلو نزل عليهما معا لكان
ذلك عدولا عن وضع اللغة فجاء المخالف ونجا ال
قوله تعالى إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ
الثاني قول سيبويه اوله عاء وخبر جواب ال اول
في الآية اضممارا ما على فرائدة الضبط ان ذلك دخل
في باب التعظيم واما على فرائدة الرفع فلان العطف على
اسم ان لا يصح الابعاد تمام الخبر لا عند البصريين
فكان التقدير ان الله يصل على ملائكته يصلون عن
الثاني ان ذلك اخبار عن كون اللقطة موضوعة لها
معاد ذلك غير موضع النزاع **المسئلة الرابعة**
لا يجوز ان يخاطب الله عباده بما لا يطربق لهم الى العلم
بمعناه خلافا للمحشوية لنا ان ذلك عبت فيكون فينا
احجوا بقوله تعالى كانه دُوسُ لَشَيْطَانٍ وبقوله
تعالى حم والهم وما استبهاها والمجواب لا سلم خلودك

عن الفاتحة لان الاول كما ينفع عن البيع واستناده فيه
والثاني اسم للسوة **الفصل الثاني** في المجاز
واحكامه وفيه مسائل **المسئلة الاولى**
اكثر الناس على امكانه ووجوه ومنعه قوم امكانا
اخرين وفوقها لنا ان اسم الحماس يستعمل في البلد
وليس حقيقته فيه فهو مجاز **احتجوا** بان المجاز ان
دل بدن والقرينة فهو حقيقته ومعها لا يحمل الا اذا
فهو حقيقته ايضا جوابه ان القرينة خارجة عن دلالة
اللفظ وكلامنا في دلالة مفرد اعلی ان القرينة قد
لا يكون لفظية وكلامنا في الدال بالوضع **المسئلة**
الثانية المجاز ممكن الوجود في خطاب الله تعالى و
موجود خلاف اهل الظاهر لنا قوله تعالى جدا وبريد
ان ينقض رجاء ربك وقوله لما خلقت بيدي ليس
هذه موضوع في اللغة لما اراده الله تعالى بها قطع
ولا الشارع نقلها لعدم سبق اذهان اهل الشرع
عند اطلاقها الى المراد بها فتبين ان يكون مجازا
احتجوا بانه لو يجوز لكان ملغزا معيبا وجوابه

انه لا الغازع الفهم المسئلة الثالثة خلفه
 في جواز لغة الجازع من موضع الاستعمال فجازة قول
 ومنه الاكثر اصحح المانع بانه لو كفتا لعلافة لصح
 شبهة الحبل الطويل نخلة كما سمي به الرجل الطويل
 وبهي الانجراسد المسئلة الرابعة تشتمل
 على فوايد الاولى لا يجوز خلو اللفظ بعد الاستعمال
 من كونه حقيقيا او مجازا لانه ان استعمل فيما وضع له فهو
 حقيقيا ولا فهو مجازا لانه ان استعمل في الحقيقة والحجاز
 لا بد خلل اسماء الالفاظ لانها لم يقع عليها
 المعينة بوضع من اصل اللغة ولا من الشرع واذا
 لم يكن كذلك لم يكن مستعملا في الاختصاص بالاعمال
 اللغة لا بالحقيقة ولا بالحجاز الثالثة اذ انجر
 اللفظ عن القرائن نزل على حقيقته لان واضع اللفظ
 وضعه للدلالة على معنى فكانه قال عند الاطلاق
 ان هذا به ذلك المعنى فلو لم يقصد به عند الاطلاق كان
 ناقضا قال جماعة من الاصوليين يجب اطرافا
 في فائدة هادون الجازع لا اذا علمنا ان اصل اللغة

سمو الجسم طويلا عند اختصا بالطول ولولا ذلك
 لما سمى طويلا وجب فيه كل جسم منه طول بذلك
 فضية للعللة **الفصل الثالث** في جملة من
 احكام الحروف **الواو** للجمع المطلق لاجتماع اهل اللغة
 على ذلك ايضا فانه يشعل فيها يمنع فيه الزميب كقولنا
 نقابل زيد وعسرو واجمع بانكار رسول الله ﷺ على قائل
 من اطماع الله ورسوله فقد هلك ومن عصاها فقد عصى
 بقوله قل ومن عصي الله ورسوله والجواب ان الافراد
 ادخل في باب التظيم من الجمع فقلعه تصديه لك
 دون الزميب **الفاء** للتعقيب لاجتماع اهل اللغة
 منهم من جعلها للتراخي ايضا لقوله تعالى لا تقفوا
 على الله كذبا فبحسبكم والاسحات من اخ من الشريعة
 ولان الفاء تدخل على التمهيد جوابا ان الاول يجوز
 والثاني ناكه ثم للهوله وقال اخرون لا في عطفه
 الجمل كقوله قلما الا من تاب اس وعصى الحائم الله
 في النظر فيه خاصة وقيل للسببية كقوله في خمس
 من الابل شاء ولا يعرف اهل اللغة مثل البأ اذا حلت

على المعتد ببعضيته وانكر ذلك ابن جني انما المحصر
 لان ان الازيات وما النفي فيجب ان يكون لنفي ما اليك
 واثبات ما ذكر لاستحالة خبر من الاقسام وبوتيق
 قول الشاعر وانما ينافع عن حسابهم انا او مثلي قوله
 وانما الغرض للكاثر اجمع الخالف بقوله انما المصنون
 الذين اذ ذكرا لله وجلت قلوبهم وجوابه انما الغرض
الباب الثاني في الامور النواهي وفيه فصول
الفصل الاول فيما يتعلق بصيغة الامر
 فيه مسائل **المسئلة الاولى** لا يشبهه
 في وقوع لفظ الامر بالمحبة على القول المحض
 واختلف في وقوعه على الفعل فانكر ذلك قوم وعنه
 الآخرون ونوسط ابو الحسن فقال هو مشترك
 بين القول المحض وبين الشيء الصفة والشان
 الطير في وهو المختار لنا ان افاتل اذ قال هذا
 امر بال فعل علم القول وان قال مستفهم علم الشان
 وان قال لاجله جاء زيد علم الشيء الغرض وان
 اطلقه حصل التوقف وهو دلالة الاشتراك و

باب في الامور النواهي

في الأوامر

لا يجوز أن يكون لفظ الأمر حقيقة في مطلق الفعل ولا
 لفظ الشرب لغيره **أحج** من حجة بالقول بأن
 الأصل عدم الاشتراك **وجواب** أن الأصل ظاهر
 لا فاعط وقد ترك الظاهر لبيان الدلالة **وأحج**
 من حمله حقيقة في الفعل بوجوب أحداهما قوله تعالى
 فَاتَّبِعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ الثَّانِي قوله تعالى وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا
 وَاحِدَةٌ الثَّالِثَانِ مَرَّ فِي الفعل جمعه **مؤ** والجمع لالة ^{بحقيقة}
 الرابع وهو مستعمل في الفعل والاستعمال لالة ^{بحقيقة}
والجواب عن الأول أنه محمول على القول ويؤيد قوله
 وَاتَّبِعُوا وَعَنْ الثَّانِي لَأَنَّهُمُ ان المراء بذلك الفعل والا
 لكأننا فعله كلها واحد بل الشأن أي شأننا ذلك
 وعن الثالث لَأَنَّهُمُ ان الضمير لالة الحقيقة سلمنا لكن
 لَأَنَّهُمُ ان مؤا جمع أمر فانه لا فرق بين قولهم أمر فلان فسيهم
 وبين قولهم أمو فلان مستفهم سلمناه لكن الخلاف في ذلك
 خصوص كونه شأننا لا العموم كونه فعلا وعن الرابع لَأَنَّهُمُ
 الأصل في الاستعمال الحقيقة سلمنا لكن معاض إن
 الأصل عدم الاشتراك **المسئلة الثانية**

الامر القولي هو اسنداء الفعل بصيغة افضل او ما
 جرى مجراها على طريق الاستعلاء اذا صدرت من مبتدأ
 لا يقع الفعل شرطنا الصيغة المحصورة احرازاً من
 المحجر الفني وشبهه فانضمرا لا اسنداء وشرطنا
 الاستعلاء احرازاً من طلب مبتدأ لا ملغماً وشرطنا
 الارادة على ما اخبره المرفعي حمه الله خلافاً
 للاشعري وجاءه من الغفها الم ان الصيغة ترد اما
 كقوله تعالى اقيم الصلوة وغيره كقوله اضلوا ما
 ستم ولا يحضر الا الارادة لبطان ما عداه من الا
 احببكم الخالف بوجهين احدهما لو لم يكن الامر
 الا بالارادة لما صح الاستدلال بالامر على الارادة
 الثاني ان اصل اللغة قالوا الامر هو قول الفاعل لغيره
 افضل مع الربية ولربهم طوا الارادة فجري ذلك
 مجرى استعمال لفظ الانسان في موضعه فانه لا يقتصر
 الى الارادة وحده بل الاول ان الاستدلال على
 الارادة بالامر من حيث كان امراً بل من حيث هو
 صيغة افضل وقد تجرته لان هذه الصيغة موضوعة

في الأصول

الطلب المراد حقيقة فإذا ثبت وجوب حملها على
موضوعها وجوابك لثاني سلمنا بعدم اشتراطها
نفس الظهورها ولكن لا نعلم عدم اشتراطها في نفس الأمر كما
لو بشرط انقضاء الثرائن وليس بمثل شبهة لأننا
تماخ فيه لأنه لا يخالف عندنا فلا شيء في اللفظة
انها يحمل على الأمر بل لا خلاف هل يسمى أمراً وإن لم
يعد الفعل **المسألة الثالثة** لفظه ^{فعل}
حقيقة في الطلب بلا خلاف هل هي حقيقة في التهمة
أم لا الاظهر عدمه الا لتوقف الدهن في فهم احد
الامرين عند الاطلاق وهو باطل وايضا فاتها حقه
في الطلب فليكن مجازاً في غيره دفعا للاشتراك **المسألة**
الرابعة لفظه فعل حقيقة في الوجوب وقال آخرون
الايجاب هو اختيار الشيخ أبي جعفر رحمه الله وقال أبو
هي السند بادعاء من الحكم وكان المقول له في ذلك ^{لكن}
وتوقف آخرون وقال البرقي هي شركة بينهما نظر الى
اللغة قال وأمر الشايع المطلقة تحمل على الوجوب
مدعيتي ذلك لا جماع **حججنا** ان المفلاء يذمون

العبد الممنوع عند قول سيده افعل مع اطلاق الامر و
 يعلمون حسن ذمّه بمجرد ترك الامثال و ملاعنى اللّوحي
 الا هذا وما يشيرون اليه من الفرائض فضرار رتفاع
 واستحقاق الذم باق بجماله فطعا **الحجج** المرفعي بحمد الله
 بانها وردت للايجاب الندي الاصل في الاستعمال
 المحقق وجوابه كما ان الاصل عدم التجوز فالاصل
 عدم الاشتراك **المسئلة الخامسة** صيغة
 الامر الواردة بعد المحظر كالمثله و قال قوم يقيد
 المحظر بالا باخذنا ان صيغة الامر يقيد بلفظ
 والا باخذ يقيد بالخبر فيه فلم يكن مستفادا منها وعيتمشغ
 انتقال الشيء من المحظر الى الوجوب **حجج** الخصم بقوله نعم
 فَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَجَوَابُهُ مَعَارِضُ بَقُولِهِ فَإِذَا
 انْتَهَى الْأَشْهُرُ الْحَرَامُ فَأَقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ **المسئلة**
السادسة ذهب الجبائيان الى ان الامر المطلق
 لا يقتضي التعجيل وجوزا التأخير عن اوقافا لا مكان و
 صا اخرون الى مجهم التأخير واختاره الشيخ وقال
 المرفعي رحمه الله بالاشتراك والظاهر انه لا اشتعاد

في الألف

فيه بفور ولا مزاح لنا انه ورد مع الفؤارة والثلج
 اخرى فجعل جعيفة في الفدر والمشارك بينهما صونا للكل
 عن الاشتراك والجوز وايضا فان قول القائل افضل هو
 طلب للفعل في المستقبل وجرى مجرى بفعل في كونه اخيرا
 عن الفعل في المستقبل وكما يجوز وقوعه بعد مدة فكذلك
 الامرا حجت الفائلون بالفور بقوله تعالى فاسبِقُوا
 الْحَبْرَ وَبَابُهُ لَوْجًا فَاحْبِرْهُ فَاَمَّا مَعَ بَدَلٍ رَأَيْتُمْ سَطْوَةً
 او لامعة هو بنا في الوجوب **جواب الاول** انه استدل
 على غير مطلوب جواب لثاني منقوض بما لو صرح بالثاني
المسئلة السابعة الامر بالشئ على الاطلاق
 لا يقتضي التكرار خلافا لبعض الاصوليين **لنا** وجوبا
 احدهما ان السبداذا امر عبدك بدخول الدار ثم فعلت
 منه ذمه على ترك المعاودة الثاني لو افاذ التكرار لم
 الاوقات لعدم الاولوية وهو باطل **احجج** المخالف
 بوجهين الاول لو لم يفد التكرار لما اشبهت على سريته
 حين قال لرسول الله اجتنبوا هذه لعائننا ام لا بد انشا
 ان فيه احتياطا فيجب المصير اليه **جواب الاول** ان

هذا لا يصلح حجة للغة من النكر أو بل لأصحاب الاستدلال
 ولا فوج ايضا ولعلنا لا نعلم ان الاستثناء بالنظر ^{اللفظ} الى
 بل لو لا يجوز ان يكون اعتقده مثلا للمصلو والمصنوع
 انما هذه الاستثناء ويدل على انه ليس للنكر او قول النبي
 لو قلت هذا لو حجبته شعاع يكون الوجوه مستغفا من
 قوله لا من اللفظ وجواب الثاني ان الاحتمال يوجب عدم
 الدلالة على عدم وجوب النكر او اما مع وجوبها فلا
المسئلة الشامخة الامر المعلق على شرط
 او صفة لا ينكر وينكرها سواء كان شرطا حقيقيا كقول
 ان كان الزاني محصنا فارجعه او مؤثرا كقوله ان زني فارجعه او
 الصفة الساقية والساقية فاطعوا اليه بها وقال قوم انه
 ينكر وينكرها لتأويلهما الاطلاق السيد اذا قال لعبد
 ان دخلت السجود فاشترحوا اليكم لا يقضي النكر او والتاقي
 لو افاد الامر مع الشرط النكر او لم ينجأ ما ان ينجأ لفظا
 او معناه او الصمان بالاملان اما اللفظ ظاهر واما المعنى
 فلا انه لو افاد ذلك كان ذلك لكون الشرط كالعلة
 وذلك باطل لان الشرط يفرض عليه تاثير المؤثر فلا

يمنع تكرار الشرط دون العلة فلا يحصل الحكم وإذا كان اللفظ
 لا يقتضي التكرار والشرط لا يقتضيه فمجوعهما كذلك
المسئلة التاسعة الامر المفيد بالشرط
 مشف عند انقضاء الشرط خلافا للفاضل لئلا انقضى
 الفائل اعطى زيدا درهما ان اكرمك جار مجرى قولنا الشرط
 في اعطائه اكرامك في الثاني ينبغي العطاء عند انقضاء الكلام
 فكذلك في مسئلتنا وايضا فان الشرط هو ما يوقف عليه
 الحكم فلو حصل بدونه لم يكن شرطا ولا حجة للحال في
 قوله تعالى لا تُكْرَهُوا قَبَائِلَكُمْ عَلَى الْبَيْعِ اِنْ اَرَدَنْ
 مَخْشَا لانه لما ذكر الاكراه شرط ارادة الشخص ليحقق
 الاكراه **المسئلة العاشرة** اذا تكررت
 الاوامر فان اختلفت الامور به تعد كقولهم
 فان تماثلا فاما ان يصح فيهما التزايد ولا يصح فان
 صح فاما ان يكون الثاني معطوفا ولا يكون ففيهنا
 ثلثة اقسام الاول ان يصح قبل التزايد ولم يكن معطوفا
 فنسب الفاضل بفيد غير افاده الاول الا ان
 يمنع العادة منه او يكون الثاني معترفا كقولهم

اسفغ فانه لا ينكر عادة فكذلك حبل ركعتين صل
 الماء اسفغ ^{فيها} الركعتين لان الظاهر ان الالف للدم للعهد فاذا انجزت
 عن العادة والتعرف بعد او توقف بها الحسين
 لثا وحمل الثاني على الاول لكان الثاني تكرارا او
 تأكيد او كلاهما خلاف الاصل الثاني ان يكون الثاني
 معطوفا فان لم يكن معروفا فادغمها افاداه الاول
 كقوله صل ركعتين صل ركعتين وان كان الثاني
 معروفا كقوله صل ركعتين صل الركعتين ^{بجيبنا}
 النوقف لان الدم للعهد والعطف ينقض المناسبات
 فتعارض الثالث ان يكون مما لا يصح فيه التزايد
 فان كانا عامين وخاصين اتخذا سواء كان بعطف
 او بغير عطف اما ان كان احدهما عاما والاخر خاصا
 فان كان الثاني معطوفا فالفاضل لا يدخل تحت الاول
 مراعاة لحكم العطف الاول النوقف ان كان الثاني
 غير معطوفا كقوله صم كل يوم صم يوم الجمعة فان الثاني ^{كبد}
 تعلما وقال يوم بالنوقف ^{المسئلة} المسئلة ^{الحكمة} الحكمة
 فيبقى الحكم على العدة لا يدل على نفى ما زاد عليه لا

ما نقص عنه من حيث اللفظ بل باعتبار زائد لان الاعداد
 مختلفة فلم يجب ثباتها في الحكم **الحجج** الخصم بوجوب
 احدهما انه لو لم يبدل لم يكن لذكر العدد فائدة الكثرة ان
 النبي لما نزل عليه ان يستغفر لهم سبعين مرة فلما غفر
 الله لهم قال لا تريدن على السبعين فلو لم يسبقوا اليه
 ما زاد بخلافه لما قال ذلك **وجواب** اوله انه يبدل
 بطريق ليل الخطاب متبين ضعفه وعن الثاني لا يتم
 عقل من اللفظ بل لان الاصل جواز الغفران في كل ما يبدل
 العلم بذلك بدليل اخرهم كما نعلم حظر ما زاد على الثما
 في الفرض بدليل الاصل **المسئلة الثانية عشر**
 الحكم المعلق على الاسم لا يبدل على حكم ما عداه سواء كان
 خبرا كقوله زيد في الدار او ايجابا كقوله اكرم زيدا خلا
 لا يبيكر الدفاق لما اوضح لك لما صح الاختيار عن الكثرة
 بشي الا بعد العلم باتقاء ما عداه وهو باطل وايضا
 فكان يلزم ان يكفر الانسان بقوله موسى سوا الله **المتجهن**
 فقي الرسالة عن غيره **الحجج** بان تعليق الحكم على الاسم
 فائدة ولا فائدة الا اختصاصا به الحكم **وجواب** بضع

المقدمة الاخير المسئلة الثالثة عشر
 تعليق الحكم على الصفة لا يدل على ثبوتها عداها نظراً
 الى اللفظ ولا يمنع ان يستدل على ذلك بالأصل او يدل
 اخر خلافا لمعظم اصحاب الشافعي والى عبد الله البصر
 لنا اول دلل اما بلفظه او بفحواه ومعناه والضمائم
 بالان ما الملازمة فظاهرة واما بطلان دلالة لفظه
 فانه ليس اللفظ ماعدا الصفة واما الفحوى فلا يدل الا
 بطريق التعليل واللزم ولا لزوم بين تعليل الحكم عند
 انتفاءه عند اخرى فانه قد ورد معلنا على الصفة
 انتفى عن غيرها كقوله في سائمة الغنم زكوة وورد لا مع
 كقوله ولا تقتلوا اولادكم خشية املاي فيجعل حصة
 للفقير المشعر بينهما وهو بثوته عند الصفة حسب صونا
 للكلام عن الاشراك والمجاز اجمع الخصم بانه لو ثبت
 الحكم مع انتفاء الصفة كان تعليقه على الصفة عن
 الفائدة ويجري مجرى قولك لا انسان الا شقرا لا يعلم القبول
 والاسم اذا نام لا يصح جواب الال ولا منع الملازمة وهذا
 لان ههنا قوائد غير ما ذكره ومنها اعلام السامع ان الحكم

منازل

منازل للصفة لثلاث بنوهم خروجها كقولهم مثلا ولا نقول

اولا دكم الخ لانه لولا اعتبار الخشبة لا يمكن ان بنوهم

ان القتل جائز معها فذكر ذلك ليعلم بثبوت الخبر ثم

عندها ايضا ومنها ان يكون المصلحة تقتضي علامتهم

الصفة بالنص ما عداها بالنظر في الخص اما التمثيل بما

لا شتر والاسم فلا نسلم ان الاستفصاح جاء من حيث

ذكر ابل من حيث هو بيان للواضحات وايضا فاذكروا

معارض بقولنا يجوز الضحية بالشاة العواء فانه لا بد

على نفي الصحة عن الصحة **الفصل الثاني**

فيه مسائل **المسئلة الاولى** الامر بالاشياء

على طريق التخيير يعني وجوب الكل على البدل قال قوم التوا

واحد لا بعينه وقال آخرون الواجب احد هو يتعين باختيار

المكلف معنى كون الكل واجبا انه لا يجوز الاخذ بالجميع

ولا يجب الجمع بين اثنين منها فان كان الخصم يسلم ذلك فهو

وان انكره حصل الخلاف لنا لو كان الواجب ما خيرا المكلف

والا لكان مخيرا بين الواجب غيره لا يقال يتعين باختيار

المكلف لا نقول الواجب اصل مثل الاختيار فالمقصود

فمثل الاختيار اما الكل على البدل وهو مذهبنا او البعز
 وذلك بنا في الخبر وليس المسئلة كثيرة الفائدة المسئلة
 الثانية الامر بنقض الاجزاء نفى ذلك سقوطا ^{للقيد}
 عند الاثبات بالماثوبة قال القاضي ان معنى نصف العباد
 يكونها محجبة هو انه لا يجب قبيلها وهذا باطل لان كثيرا
 من العباد ان لا تنقض ان لو تكن محجبة كصلوا ^{للعبد} بالجمعة
 اذا اخل بعض شرائط صحتها لان الفضا يمكن لغيره ان
 العبادة غير محجبة العلة غير العلول انما قلنا ان الامر بنقض
 الاجزاء بهذا التفسير لان وجوب الماثوبة يدل على اختصاص
 بالمصلحة فلو لم يكن الاثبات على ذلك الوجه كالا فلا ينحصر
 المصلحة المطلوبة لما حصل الامر به لا بنوع النجدة التي ^{تخص}
 فيها يجب انما هو ولا تجزى لا نأقول تجزى في البراءة من عبادة
 الامر المتناول للمضي فيها ولا تجزى في سقوط الفضا المسئلة
 الثالثة الامر بالشئ ليس بهي عن ضده نطقا ولفظا
 في ذلك قوم لنا ان اهل اللغة فروا بين صبغى الامر
 النهي والفرد دليل على قطع الشكك بحجة المخالف ان الامر
 بالشئ مبدله وادنه المشكك كراهته ضده وجوابه

عبر

منع الثانية اما من جهة المعنى فالامر بالشئ على وجه الوجوب
على كراهيته تركه وضده اذا كان له ضد احداً من الواجب
منع الا ان هذا ليس من دلالة اللفظ في شئ **المسئلة**
الرابعة ما لا يتم الواجب الا به ان لم يتمكن المكلف من
تحصيله لم يكن واجباً وان تمكن فان توقف عليه لوجوبه لم
يجب ان توقف عليه لواجبه وذلك كضرب السلم لسقوط
السطح لنا ان الامر مطلق والشرط مفقود فيجب الاكتمال
التكليف من وجه تكليفه لما لا يطاق **الفصل الثاني**
في مسائل (مباحث) الامر بالوفد في مسئلتان **المسئلة**
الاولى الفعل اما ان يزيد على الوفاء ولا يجوز التبعيد
بإيقاعه فيه او يكون مستأجراً كصوم يوم معين وهو جائز
اجماعاً او يقصر عن الوفاء كقوله قم اقم الصلوة للذي
الشمس الى غسق الليل والاكثر من على جوازها منع بعض
المحققين ذلك وقال بعضهم الوجوب مخفٍ باقل الوقت
وقال آخرون باخذه وقال ابو الحسن هو مراعى لما ان اجوز
معلق على الوفاء فيجب ان يكون في كله والا لكان في
بعضه وهو مرجح من غير مرجح اولاً في شئ منه هو باطل

في الامور

بالاجماع حجة الخالف في اول الوقت لفتح تركه فيه
و جوابه انا نقول بتركه الى بدل وهو العزم عند القو
وعند اخرين هو فعله بعد ذلك فلا يلزم فيه تركه
كحصول الكفارة **المسئلة الثانية** اذ لم يفعل
الموسع في اول الوقت لا يجزئ العزم وقال الشيخ رحمه الله
لنا لو جاز العزم لسقط التكليف بالفعل في الثاني لانه
ان قام العزم مقامه كفي في الاثبات بمقتضى الامر في
في الثاني بذلك الامر للتكرار وقد اطلناه **فرع**
الاول الامر الوقت زمان معين لا يقتضي فعله فيما بعد
اذا عصى المكلف بتركه لان الامر لا يدل على ما عدا ذلك
الوقت ولا بمنطوقه ولا بمعناه **الفرع الثاني** الامر
المطلق اذ لم يفعل المكلف في اول وقت لا يمكن هل
يجب الاثبات به في الثاني قال من نفى القونن واختلف القائلون
بالقوة على قولين اجمع مسقطون بان قوله فعل مجزئ
قوله فعل في الان الثاني من الامر لو صرح بذلك لما
الاثبات به فيما بعد لما سلف اجمع الموجبان الامر
كون الماموفا على الاطلاق وذلك هو جوب اسم الامر

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الرابع في مباحث المعاشرة بالماورد

منه مسئلتان المسئلة الاولى انما قلنا لا يري
جماعة فاما على سبيل الجمع ويسمى فرض عين كقوله اقموا الصلوة
اولا على سبيل الجمع يسمى كفائية والفرض منه موقوف على
او غلبته لظن فان علم او ظن قوم ان غيرهم يقوم به سقط عنهم
ان علموا او ظنوا ان غيرهم لا يقوم وجب عليهم المسئلة الثانية
الكفار مخاطبون بالعبادات انكر ذلك بعض الخفئة لنا
ونجها احدنا كل خطا شربوا الناس نواولهم كقوله يا ايها الناس
اعبدوا وارضوا الكفر لا يصلح معاضا لان يمكن ان الله انك
قوله تعالى ما سلككم في سقر قالوا انزلنا من المصليين وقوله
قوله للشركين الذين لا يؤفون الزكوة وجه الدلالة لوجه
الهم على ترك الصلوة والزكوة والدم لا يجف مع عدم التوجه
لا يقال الدم انما توجه باضتمام كونهم مشركين وباضتمام
يوم الدين لا نأفوا الظاهر يعلق الدم بكل واحد من الخصال
المذكورة الفصل الخامس في مباحث النهي ومسئلة
المسئلة الاولى النهي هو قول القائل لغيره
تفعل او ما جرى مجراه على سبيل الاستعلاء مع كراهية

المنه عنه ونفريه ما مر وهو يقضي التحريم اما اولافلان العقل
 يستحسن عدم من خالف مقتضى النهي اذا صدر من محبب عنه
 واما ثانيا وهو يخص مناهي النبي لقوله تعالى لما نهاكم عنه
 فانتهوا **المسئلة الثانية** النهي يدل على قساد النهي
 عنه في العبادات لا في المعاملات وتغني بالفساد عدم ثبوت
 الاحكام كالاجزاء في العبادات وكانه حال الملك في البيع
 وحصول البيئته بالطلاق وانما قلنا ذلك لان النهي يقضي
 كون ما تناول مفسده والامر يقضي كونه مصلحه واحدهما
 ضد الاخر فالان في المنه لا يكون اثبا بالماضي بل بعدم حره
 عن عهد الامر اما في المعاملات فانه لا يدل لانه لو دل اما
 بالمطابقه او الالزام والقسمان باطلان اما المطابقه فظاهر
 واما الملازمه فلعدم اللزوم بين النهي والقسا لانه لو صرح
 بالنهي اخبر بان المخالفه للشيء مفسده لم يتناف ذلك يدل على
 عدم اللزوم **اجمعه** بقوله ٢ من ادخل في ديننا ما ليس منه فهو
 رد وايضا فان الصحابه كانت تحكم بقسا الحكم عند سماع النهي
وجواب الاول لا يتم انه ادخل في الدين ما ليس منه وانما
 ذلك باعتماد كونه من الدين واما احكامه فلا يتم انها ليست

من الدين وجواب الثاني سلمنا ان الصحاح حكيت عند ذلك

في العمود
الخصم

لا به يدل على ذلك حكمها في موضع اخر بالصحة مع سماع الله
كالله عن بيع حاضر لبا دون ثلثي الركن **الباب الثاني**
في العموم والخصوص فيه فصل الاول
في مباحث الالفاظ العامة وفيه مسائل **المسئلة الاولى**
الكلام العام هو المستغرق لجميع ما يصلح له اذا افاد في الكل
فائدة واحدة وزاد فاضى القضاة في اصل اللغة من غير زيادة
واخرز به من التثنية والجمع المنكر ووصفت ^{لغة} النبي العموم بخازن
لعدم الاطراد لانه لا يقال عنهم الاكل كما يقال عنهم المطر ايضا
فان العموم يقتضي كون المعنى خاصا لا بجملة لكل واحد ذلك
غير حاصل في قولهم عنهم المطر قال قوم هو مشترك بين الخا
والالفاظ وذلك غير بعيد **المسئلة الثانية**
في اللغة الفاظ موضوعة للعموم وهو اختيار الشيخ رحمه الله
وقال المرفوع مشترك كل ما بين العموم والخصوص نظرا الى اوضح
الاى الشرع وقال قوم هي حبيطة في الخصم بخازن في العمود وثبت
اخرن لنا لو كانت كل وجميع مثلا للعموم والخصوص على
الاشراك لكان القائل رايت للناس كلهم اجمعين مؤكدا

للاستثناء وذلك باطل ببيان الملازمة من لفظة كل ^{حين} ^{شيء}
عند الخصم ^{شركة} على سبيل الحقيقة واللفظ الدال على
بناكد ينكر ^{بشر} فليزمن أن يكون الالباس ^{مناكدا} عند ^{بشر} ^{مناكدا}
بطلان اللازم فلا نعلم ضرورة من مفاد اصل للغة ^{والله}
الاستثناء ينكر ^{هذه} اللفاظ الوجهة ^{الاشك} ان قول
الفاصل ضرب كل الناس بنافضه لم يصبر كل الناس فلو لم يكن
الاول مستغرا للكل لم يكن ^{الثاني} ^{بعضا} الوجهة ^{الثالث} ان الفا
العمومي ^{الاستثناء} فيها والاستثناء ^{دلالة} ^{الاستثناء}
لوجهين أحدهما النقل ^{الثاني} انه مشتق من الشيء ^{المنوع}
والضرب ^{اذا كان} ^{للإخراج} فلو لم ينال اللفظ ^{الاول} ^{في ذلك}
المخرج لما كان ^{إخراجا} ^{اجتمع} ^{الأخرون} ^{بوجوه} ^{أحدها} ^{لو كان}
للاستغراق لعلم ذلك ما بالبدية ^{أو} ^{بالمشاهدة} ^{أو} ^{بالقول}
أربا ^{أحاد} ^{والثلاثة} ^{الاول} ^{باطلة} ^{لأنها} ^{لو كانت} ^{حقا} ^{لاستغراقا}
فيها ^{والأحاد} ^{لنستطرد} ^{إلى} ^{العلم} ^{الوجه} ^{الثاني} ^{الفاظا}
مستعملة في العموم ^{والخصوص} ^{فيجمل} ^{حقيقة} ^{فيها} ^{الوجه}
لو كانت للاستغراق ^{لنسبوا} ^{إلى} ^{الفهم} ^{عند} ^{سماع} ^{لفظة}
جواب ^{الاول} ^{انه} ^{معلوم} ^{بطريق} ^{مركب} ^{من} ^{العقل} ^{والنقل} ^{لمتنازه}

وهو ما يتناه من الوجوه ثم تقول ان من علم انه مخصوص
 بالحجة مقلوبه عليكم وان قلتم بالاشراك فالحجة عليكم
 الا لكم وجواب الثاني لا تسلم ان الاستعمال دلالة على
 الحقيقة والا لكان استعمال الجيم في الكريم كك سلتنا
 ليكن ان عنهم انما يستعمل في الخصوص وحقيقة فهو موضع
 الخلاف وان قلتم يستعمل فيه بغير شرطه فيكون حقيقة
 قلنا هذا باطل لان المشترك لا يستعمل في احد معنيين الا
 بغير شرطه وجواب الثالث منع وجوب سبق الذا من ال
 فائدة اللفظ فانه ليس كل معلوم يعلم باول وهله سلتنا
 ليكن منعنا عن الالفاظ ما هو كك كلفظة كل وجميع فوا
 ثلاث الاول من ما اذا كانا معرفتين بمعنى الذي لا
 يمان وان فعنا للجواز او الاستغناء عما اذ لو كانا
 مشتركين لوجب ان يتوقف سامع من دخل دار
 اكرمه على استغناء مستحق الاكرام وعدم التوقف على
 على الاستغناء وايضا فانه يجوز الاستثناء منهما وجوب
 الاستثناء دلالة على التناول وتفرقه مما مر وكذلك
 متى نفس الاستغناء في الازمنة وان في الامكنة وتفرقه

ما ذكرناه لا يتأنيبنا كل واحد من جميع نفيبنا ان الاستغفار لا يوجب
 كائنا اوله بغيره ونفريه ما سر وتريد منهننا ان الجحود يقضي
 الكل فلو لم يكن الكل مستغفرا لما كان الجحود يقضي الثبات
 النكرة في ثبوت التي منفيته نعم جميعا وفي الاثبات
 بدلا لوجهين احدهما ان قولك اكلت شيئا باثباته
 ما اكلت شيئا فلو لم يكن الثاني عامه لم يحصل الثبات
 الثاني لو امر نكروا للعوام ما كان قولنا لا اله الا الله هو
 لم يمتد لثبات الثاني بل هو الجحود ما لم يتم ثبوتنا
 كان او غير شئ وان كان عهودا الغرض اليه في الجحود
 للاستغفار خلافا لا يصلح انتم لنا الله في كذبها في منفيه
 الصوم في ذلك قام القوم وكلمهم ورايت الشكرين سلام
 فلو لم يكن الاول للاستغفار لما كان الثاني تأييدا
 الثاني ان قوله رايت رجالا ينفذون به فاذ دخلوا
 فانهم والجمع ايضا لم يكن شدة في حيث ولا بد من قوله
 الاستغفار والالتجود والالام في تجديده فاعادة حجة
 الخائف وجهها احدنا ان اولهم جميع الامم بل لناخذ
 لا يفضل انه جميع كل ما نفع الثاني لو كان اللام في ثبات

[illegible]

معاً ولا ريب العالم إلا الفخاء أخرج الخصم بوجه من أحدهما
 أنه يجوز وصفه بالجمع كما يقال هلك الناس الددم كيقض
 والدينار الصفر الثاني يصح الاستثناء منه كقوله نعم
 اتقوا النار التي خسلا الذهن وأجوب عنهما أن ذلك
 مجاز لعدم الاطراد فانك لا تقول جاعني الرجل الغضاه
 ولا العالم الفقهاء ولو قيل إذا لم يمكن ثمة معهود
 من حكم فإن فريته حاله تدل على الاستغراق لم ينكر
 ذلك لمستلزم لثانيه في الجمع المنكر لا يدل على
 الاستغراق وحده الشيخ رة على الاستغراق من جهة الحكمة
 وهو اخبار الجبائي لنا انه وضع للدلالة على الجمع ذنة
 بفسر بالظلة والكثرة فيجب ان لا يحمل على أحدهما إلا إذا
 لكن أقل الجمع من ضرورات محتملة فيجب ان يقتصر عليه
 إلا لدلالة زائدة أخرج الجبائي بان حمل اللفظ على الاستغراق
 حمل على جميع حقا بقره فكان أولى وأحسن الشيخ
 رة بان هذه اللفظة إذا دللت على الظلة والكثرة وصدا
 من حكم فلو اراد اللفظة لبيها وحيث لا فريته وجب حمل على
 الكل وجوباً بالاولى لا نسلم ان اللفظ موضوع لهما ^{حقيقة}

بله موضوع لمطابق الجمع لا للفظه من حيث هو فله ولا
 للكثرة من حيث هي كذلك والدال على الكل غير دال على
 الجزئية سلمنا انه حينئذ فيها الترخيب النوفى لا لثبته
 والفرقة موجودة مع اقل الجمع لانه مراد قطعاً ثم نقول
 ان نعم انه يجب حمله على جميع حقايقه لا بهذا من دليل
 وجوب الاشياء لا سلم بخبره من الفرقة وفيه دليل
 سلمنا انه لا فرقة ولكن لو اراد الكل لثبته ايضاً فاف
 الأول الجمع الاشتقاق ضم الشيء الى الشيء فغناه موجود
 في الاثنين فصاعداً وفي العرف نفيد الفاظاً مخصوصة
 ولفظ الجمع كقولنا رجال نفيد الثلاثة فما زاد وقبل
 يقع على الاثنين ايضاً لنا فرق اهل اللغة بين الفاظ
 الثبته والجمع الثاني ان الفاظ الجمع توصف بالثلاث
 فما زاد يقال رجال ثلاثة ولا يقال رجال اثنان
 وثالثه الثانية ضم الجماعة بيني على ما يعود اليه فان
 كان مستغنياً كان كذلك ولا فهو خاص للمسلمين
 في المساوات بين الشبيين لا يقتضى عموم تقي المساوات
 خلافاً لبعض الشافعية لنا ان المساوات تقبله

في جميع الصفات فتفي المساوات نفى لذات المجموع ونفى
 المجموع من حيث هو كذا يحصل نفى بعينه فلا يلزم نفى
 الساراة من كل وجه ^{والمستعمل في كل وجه} ^{والمستعمل في كل وجه}
 المذكر والمؤنث في لفظ غلب المذكر كبر فان ^{والمستعمل في كل وجه}
 الدالة على المراد به هل يحمل على الأكرام منفرد به قال
 قوم نعم وحمل الشيخ عليه حجة الأولين ان قاموا
 مثلا بفيد ضعيف فائدة قام وهو المذكور خاص فكذلك
 تضعيف حجة الشيخ ^{والمستعمل في كل وجه} ^{والمستعمل في كل وجه} نفس اهل اللغة ان مع اجزاء
 بطلب لفظ التذكير ^{والمستعمل في كل وجه} ^{والمستعمل في كل وجه} الفصل الثاني في البلاغ
 المتعلقة بالخصوص وفي مسائل المستدل ^{والمستعمل في كل وجه}
 وصفا الكلام بانه مخصوص خاص بفيدانه وضع لشيء
 واحد وصفا الكلام بانه مخصوص هو انه قصر على بعض
 فائدة نفى لهم نفس فلان العموم يستعمل بالتحقيق على
 انه جمل خاص ولا يحمل كذلك الا اذا استعمل في بعض
 فائدة التخصيص ما دل على ان المراد باللفظ بعض ما
 شأ به فائدة الفرق بين التخصيص ^{والمستعمل في كل وجه} ^{والمستعمل في كل وجه} من وجه
 والاول ان التخصيص لا يقع الا في الاشارة ^{والمستعمل في كل وجه} ^{والمستعمل في كل وجه} الذي قد يكون
 لما علم

في كل وجه
 المستعمل في كل وجه

لما علم بذلك شجر لفظاً كانا وغيره زلماً بنية المحسنين
بان ان خصوص غير مراد من الاعم عند الخطا لا بد من
ان المنسوخ مراد عن الخطاب لا لثان المنسوخ بدخل
عليه من واحد والنقص من افعال ذلك الذي يقع نقصه
يكون بذلك لا يضر في الاستدلال واحداً والآخر
يقع بذلك رتبة من التخصيص فان المنسوخ من الخ
لاستمراره في ثانياً من ميزان يستعمل الله تعالى
في الخصوص الى الامور فلا يسهل القبول في مثل ذلك
في كلامهم فليبين ان المجاز في الخصومة خطا به نعم وانما
الوقوف وظاهر في القرآن والاحاديد لا يقال الحكمة منع
ذلك لانه يثبت الكذب لا نأقول في اننا نحرم عن الفرية
ام لا منع في حقنا لا نجعلها مع الفرية المستكسرة الى
يجوز تخصيص الفاظ العموم في معنى واحد هو اخص الشئ
ومذهب الفقهاء في ذلك يعني ثلاثة ومنهم من فضل بين
لفظ الجمع وغيره من الالفاظ وقال ابو الحسن جني يفي كثرة
الافعال سبيل التعظيم وهو الاظهر لا نأفهم في قول الفاعل
اكثر كل بالاسلم من الرومان فيها الفاعل في كل واحد

في جميع الصفات فحق المسارقات نفى لئلا يشاء الجميع ونفي
 المجموع من حيث هو كذا يحصل بنفي بعضه فلا يلزم نفي
 المساواة من كل وجه **والسنة** **الزراعية** **الزراعية** **الزراعية**
 المذكورة والموت في لفظ غالب المذاهب فان ورد مجرد العين
 الدالة على المريد به لعل على الذم ان منفذ من قال
 قوم نهم وحمل الشيخ عليه حجة الاولين ان قاموا
 مثلا بفيد ضعيف فائدة قام وهو للمذكور **فائدة**
 تضعيف حجة الشيخ **نفي** **اهل اللغة** **ان** **مع** **اجتماع**
 بطلب لفظ التذكير **الفصل** **الثلث** **الشرعي** **المباحث**
 المتعلقة بالخصوص وفيه مسائل **المسألة الأولى**
 وصف الكلام بانه مخصوص خاص بفيدانه وضع لشيء
 واحد وصف الكلام بانه مخصوص هو انه فصر على بعض
 فائدة وقولهم خص فلان العمو بسنعمل بالحقيقة على
 انه جمل خاص ولا يجمل كذلك الا اذا استعمل في بعض
 فائدة والنسب من ما دل على ان المراد باللفظ بعض ما
 شاوله فائدة الفرق بين التخصيص **الشيخ** **من** **وجه**
والاول **ان** **التخصيص** **لا** **يصح** **الا** **في** **الفاظ** **والذي** **نعم** **فد** **هو**

في المسألة الأولى

ولكنك بفتح اخذت كل ما في الصند من الذهب في الف
 وقد اخذ دينار المسك لئلا يكثر من تخصيص العا
 بالشر والغاية والصفة والاستثناء ودلالة العقل
 الكتاب الاجماع والسند متواترة كانتا واحدا فالشر
 هو ما يفى عليه الحكم وهو ضريان مؤكدا كقوله فم ان
 استطعت ومبين كقوله اكرم من ضل له صد الكثر
 نقد وناخولا بدخل الا على المنوع لعظا او نقد بزا ولا
 بدخل على الماضي الحاضر ولا يمنع كون الشيء مشروطا
 لاشياء كثيرة كما يكون للشيء الواحد شرط كثيرة
 الغاية كقوله ولا تقربوهن حتى يظهرن وقد اختلف فيما
 بعد الغاية ولا ظهر انتفاء الحكم السابق معها والصفة
 محض العام تفيد المطلق اما العام فكقولك اكرم الرجال
 الطوال ولنضع للمطلق مسئلة على جملها المسئلة
 انما مسئلة في المطلق المفيد المطلق هو الدال على
 المهيئة والمفيد هو الدال عليها مع صفة مثال الاول قوله
 لا تقربوهن مؤمنة فاذا وردا قاتا ان يكون بينهما
 غلق ويجب تنزيل المطلق على المفيد اما ان لا يكون بينهما

فعلق فان كان حكمها مختلفين كان المطلق على اطلاقه كان
 بأمر بالصلوة ثم بأمر بالصبا منابعا وان كان حكمهما
 منفقا وكان سببهما واحدا وعلم ان المراد باحدهما هو
 الاخر كان المطلق مفيدا بذلك الصفة لان المأثور به
 والتفديد يقتضي اشتراطه فلو لم يفيد المطلق به لكان غريبا
 وان لم يعلم ان المراد باحدهما هو الاخر كان المطلق على اطلاقه
 والمفيد على تفديده وتفاوتا وان كان سببهما مختلفا بقي المطلق
 على اطلاقه ولا يجب تفديده بالصفة لالدلالة خلافه
 لبعض الشافعية لنا ان الامر على الاطلاق لسبب من
 لا ينافي التفديد لسبب آخر واذا لم ينافيا لم يجب تنزيلا
 احدهما على الاخر ولا تفديده به احيوا بان الفران كالكلية
 الواحدة وجوابه ان اردتم في عدم الشافعية فيسلم وان
 اردتم في وجوب تنزيل المطلق على المفيد فنوع الفصل
 للربيع في مباحث الاستثناء وفيه مسائل لمستعمل
 الاول في الاستثناء مخرج عن الكلام ما لوله لوجبه
 محته ولا يكفي الصلاحية وهو اختيار ابي جعفر لو جهز
 احدهما لو كفتا الصلاحية لصح رابث رجلا الا ان يداو

في وجوب تنزيل
 المفيد على المطلق

رجالاً الانبدا لان الصلاحية موجودة ولا تأتي بصلاح ^{استثناء}
 من الاعداد ولولا له لوجب خوله فيجب الكل صونا للفظ
 الاستثناء عن الاشياء والوجهان ضعيفان اما الاول
 فحسنه لا نزم ايضا لا يقول النكوة يجب ان نعم بدلا لو
 كفى الوجوب لجاز الاستثناء حيث ذكر فان اجاب بان
 الوجوب مشروط بالشمول كان لخصمه منع ذلك و
 اما الثاني فنقول لا ثم صحة الاستثناء في الاعداد
 لخصوص الوجوب بل لعموم الصلاحية واستدل بعض
 اصولية لذلك بانه لو كانت الصلاحية لنا وهي قولنا
 اضرب رجالاً الانبدا والرجال الانبدا وعند النساء
 دليل على ان الاستثناء لا يكون حذفاً الا في موضع ^{الوجوب}
 لمصلحة ^{الوجوب} الثاني شرط كون الاستثناء مخصصاً
 كونه منصلاً او منزهاً بما جرت العادة بان المنكر لم
 يستوف غرضه ولا يجوز تراخيه عن ذلك خلافاً لما
 عن ابن عباس لا تراعى في الجواز عقلاً بل وضعافان اهل
 اللغة يسمون قول القائل اضرب الرجال ثم يقول
 بعد استثناء الانبدا يعمدون انهم لا يعمدون ذلك استثناءً

فمنع

فسئل إذا أخرج عن عرف اهل اللغة وجاء في شواذ
 اخبارنا جواز الاستثناء المشتمل على الجنس الى ان يبين
 بوماء وليس بعينه للمسألة ان لنا لثنا الاستثناء
 لا من غير الجنس مجاز لان الاستثناء لا يخرج ما لولا
 اللفظ وليس كذلك صورة النزاع وهو رافع وضعا كقول
 وما بالرفع من احد الا اذ يرى وشرعا كقولهم نعم فنجده
 المسألة انهم اجتمعوا لا يلبس فابدى في اختلفوا في جواز
 استثناء اكثر الشيء فغير قوم ولا اكثر من على جوازه و
 الظاهر ان الكثرة قد تنتمى الى حد يفيج عادة ان يقال له
 غندي مائة الا تسع وتسعين درهم او ضفا وهذا ظاهرا
 للمسألة ان كل واحد لا يستثناء اذا انقلب جملا
 معطوف ولم يكن الثاني اضربا قال الشيخ ابو جعفر في
 الى جميعها وقال السيد المرتضى يرجع الى الاخر قطعاً
 ونوف في رجوعه الى الاول لا للدلالة اخص الشيخ
 بوجهين الاول اذا انقلب الشرط مجازا يرجع الى الكل
 فذلك الاستثناء والجامع كون كل واحد منهما لا
 لا ينفصل بغيره من الثاني ان حرمنا العطف به على الجمل

في حكم الجملة الواحدة ان لا فرق بين قولك رابث زيد بن
 عمرو وزيد بن خالد وبين قولك رابث الزيد بن فنجي
 رجوع الاستثناء اليهما اخرج المرفوعة بوجهين احدهما
 حسن استفهام المستثنى عنهما عن كل واحد منها
 ولا استفهام دلالة الاشتراك لثانيه وجدنا الاستفهام
 ثانيا يعود اليهما وثانيا الى الاخيرة فيجعل شيئا لا
 الاصل في الاستعمال الخفيفة لم يسئل في قوله
 اذا تعطل الاستثناء استثناء آخر فان كان معطوفا كان
 عابدين الاول وان لم يكن معطوفا فان كان لا استثناء
 الثاني مثل الاستثناء الاول فصاعدا رجوع الاستثناء
 من اية وان كان ونرجع الى الاستثناء وقبله
 الى المستثنى منه الاول اظهر الفصل الخامس
 في بعضه المخصص وفيه مسائل المسئلة الاولى
 العام يخص بالذليل العقل لانه يخرج الصبي المجنون
 قوله نعم يا ايها الناس اعبدوا ربكم هذا في حال كونها
 كلك وان كان عند البلوغ والعقل مخاطبين بالعبادة
 بذلك العبارة اخرج المانع بان المخصص مفارن وذليل
 العقل

العقل ينقلهم وجوابه لأن شرط المقارنة في كل مخصص
 المسئلة الثانية، تخصيص الكتاب بالكتابين
 كقوله نعم فإذا أقيمت الدلائل كفت وأقرب الرقاب ثم قال
 في موضع آخر حتى يخطوا تجربة عن يدي وكذلك تخصيص
 بالسنة فلا كتخصيص في المواهب بقوله الفائل كما
 ونفلا كتخصيص في الجلب برجمة ما عزاو بالاجماع كالسنة
 بين العبد والامنة في شصيفي الحدد تخصيصاً لا في الجلب
 وأما تخصيص السنة بالسنة فقد انكره قوم والأصح
 جوازه المسئلة الثالثة يجوز تخصيص العموم
 المقطوع به بخبر الواحد وانكر ذلك الشيخ أبو جعفر
 سواء كان العموم مخصوصاً أو لم يكن وهو اختيارنا
 من المتكلمين ومن الأصولية من فصل أحج الخبرين
 دليلان فإرضاء فيجب العمل بالخاص منهما البطلان
 عداه من الأقسام أحج المانع بأن العموم المقطوع به
 العلم والخبر يوجب الظن ولا يجوز ترك المعلوم للظن
 أجاباً ولون بأن ما ذكرته منقوض بالبرائة الأصلية
 فانها ترك بالخبر أيضاً فان تناول العموم لموارد

وتكاد في ترويج النظم والخبر وان كان مظلون النقل فتش
 لا باننا ولله العزيم مقطوع فتشنا وبقي القطع
 والاولى التوقف وتجيب عن الاول باذا لا دلالة له
 الواحد دليل على الاطلاق لا يقال انه في العلم به
 على استدلنا لم فيما لا يوجد عليه ذلك . . .
 الغرابه سقط وجوب العلم به وما يدعون به من
 التي حكم بخصيص العمومها عنها اجاب انهم قد علموا
 ان يقولوا حصل الاجماع على التخصيص ان قالوا لا سقط
 الاستدلال وان قالوا نعم قلنا نعم انه في التخصيص
 بل لا اجماع فان قالوا لا بل لا اجماع من حيث قلنا نعم
 لكن لا نعم ان للسند هو ما ذكر في الثاني ان تغارضهم
 بلخار مثلها فاذا استدلوا بخبر في سره في غير
 تكلم المرتبة على عنها وخالفها ورجوع الصواب الى ذلك
 حارضا بخبرها فاطر بنت فليس المتحقق اسه ورافقه
 المينون وسكانها فان غير طر من عمل بالابنة في فصل
 في الشارح في العام الخصوم في مسائل الاستدلال
 في العام فان من حار حار من اسوار خصم بل الى

متصل او منفصل وهو اختيار ابي جعفر وجعله قوما
 حفيظة على الاطلاق ومنهم من فصل لنا ان الهمزة حفيظة
 في الاستغراق فاذا اراد به الخصوص كان مجازا لانها
 له في غير موضوعه لا يقال العام مع الضمنية حفيظة في
 الخصوص لا فانقول ذلك بعد باب المجاز فان المجاز
 يتفك عند استعماله من الضمنية الطبيعية لثانيها
 يجوز التمسك بالعام المحصور اذا لم يكن التخصيص
 ومنهم من فصل لنا ان اللفظ متناول لما عدا المحصور
 فيجب استعماله فيه وانما قلنا انه متناول له لا نأيدنا ان
 الفاظ العموم حفيظة في الاستغراق الكل ولا معنى للكل
 مجرى لاحاد والتخصيص لا يمنع الشاؤل والالدار اخرج ابن
 اباد بوجهين احدهما ان العام لما عرض له التخصيص صار
 مجازا فلم يميز المعاني به اثنائه ان اخرج البعض المعين مجرى
 مجرى قوله لما ردا الكل قال ذلك لمنع من الغلو
 بظاهره فكذلك ما جرى مجرىه وجوابه اول سلمنا
 مجازا بالنظر الى شاؤل الكل لكن لا ثم انه مجاز في شاؤل
 الباقي فانا بينا انه متناول له في اصل الوضع سقي مجازا

اولم يتم وجواب الثاني انه فاس من غير جامع والعرف
بينهما مكان الوصول الى المراد في الاول والى مكان
الوصول اليه في الثانية لم يستل في الثالث ما اذا ورد
عام وخاص من في الظاهر كقوله في الوتر ربع العشر
قوله ليس في ما دون خمس اذان من الورق صدقة فاما
ان يعلم انهما او يجهل فان علم فاما ان يعلم انهما
او نكدهم العام وناخره ففهمنا اربعة مباحث الاول
اذا علم انهما بنى العام على الخاص بلا خلاف الشك
اذا نكدهم العام وناخر الخاص فان كان ورد بعد خصوص
العمل بالعام فانه يكون نسخا وان كان قبله كان تحصيل
للعام عند من يجنبنا خبره بيان العام الثالث اذا كان
الخاص منقذ العام مناخر فنقد الشيخ ابو جعفر
يكون العام ناسخا لانه لا يجنبنا خبره البيان وقال لا كثر
اقتال العام بيني على الخاص وهو لا يظهر لنا دليلا نغارا
فلو عمل بها لنتا فمنا ولو عمل بالعام لا لفي الخاص فيجب العلم
بالخاص صونهم ما عني الا لتمام الرابع اذا جهل النابح
بينهما فالذي يحمي على ما اخبرناه ان بيني العام على الخاص

ووقوف بعض الحنفية لنا اما ان يكون مفانا او متفانا

او متاخرا وعلية نقد براهن الثلاثة وجب بناء العام عليه

عليها فلنا في صورة الجاهلية لانه لا بعد واحد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل
الدين على ما يشاء

الانعام الفصل الرابع في الجمع فيما الخي بالخصصار

فيه مسائل المسئلة الاولى في الخطاب العام

الوارد على السبب الخاص اما ان يكون مستغلا بنفسه

واما ان لا يستغل فان لم يستغل كان مفضوا على سببه

كقول النبي صلى الله عليه وسلم قد سئل عن بيع الرطبة للمرايض

ليس فبطل نعم فقال لا اذن وان كان مستغلا فان كان

عاما في غيرها سئل فلا شك في عمومته كقوله وقد

سئل عن ماء البحر فقال هو الطهور وماؤه الحرام بمنه

ان كان اعم منه في ذلك الحكم لم يقصر العام على السبب الخاص

وهو اخبار ابي جعفر وصار جماعة الى قصره عليه لنا

ان المقضي للعموم موجود والعارض لا يصلح معارضا

اما وجود المقضي فما يبينه من كون الصيغة حافظة

في العموم واما فقدان العارض فلان المانع هو ما يذكره

المخالف وسنبتل ان شاء الله نعم احبوا بان الخطاب لو

كان عاما لكان ابتداء صحيحا كذلك ينشأ في ما بين الجوابين
 ولا ابتداء من التناقضات وإنما كان من جنس الجوابين ^{بعض}
 السؤال وذلك لما تمنا يتكون بالمساواة وجوابه لا ولا
 التناقض بين الجوابين ^{بعض} الماء كما لو صرح بذلك وعن ^{الكتاب}
 لا ثم اغتزار المطالبين للمساواة بل بمعنى انتظام الجواب
 لجميع السؤال وهو موجود ^{المسألة} ^{لثاني}
 اذا تعقب العام صفته واستثناء ارحم كان ذلك لا
 ينشأ في جميع ما ينشأ ولا العمول في بعضه قال قوم بغير
 العمول عليه انكره القاضى وهو من هذا الشيخ اية جعفر
 والاولى التوفيق لان حقيقة العموم للاستغراق وظاهر
 الكتابه الرجوع الى ما ذكر فيجب التعارض لعدم الترخيم
 لا يقال التمسك بالعمول لان نظامه لا يمنع لا ولو به
 ولعل الكتابه اولى ^{المسألة} ^{لثالث} ^{لثاني} اذا عطف
 على العام كان في المعطوف اغتزار مخصوص قال القاضى لا
 يجب ^{بعض} اغتزار مثل في المعطوف عليه كقوله لا يقتل مؤمرا
 بغيره لا ذو عهده في عهد ^{بعض} الثاني اغتزار مخصوص
 هو كما فرض ^{بعض} لان العهد يقتل بالاختلاف و

ووقوف بعض الحنفية لنا اما ان يكون مفارنا او متصلا
 او متاخرا على تقدير اثبات الثلثة وجب بناء العام عليه
 عليهما قلناه فلك في صورة الجهالة لانه لا بعد واحد
 الاضام **الفصل الثاني** في الجمع فيها الحق بالمختص او
 فيه مسائل **المسئلة الاولى** في الخطاب العام
 الوارد على السبب الخاص اما ان يكون مستقلا بنفسه
 واما ان لا يستقل فان لم يستقل كان مفضوذا على سببه
 كقول النبي صلى الله عليه وسلم وقد سئل عن بيع الرطيا لمن ان يقصر
 ليس فيه بل نعم فقال لا اذن وان كان مستقلا فان كان
 عاما في غير ما سئل فلا شك في عمومته كقوله نعم وقد
 سئل عن ماء البحر فقال هو الطهور ماؤه الحل ميتته و
 ان كان اعم منه في ذلك الحكم لم يقصر العام على السبب الخاص
 وهو اخبار ابي جعفرية وصار جماعته الى قصره عليه لنا
 ان المقتضى للعموم موجود والعارض لا يصلح معارضا
 اما وجود المقتضى فما يبيناه من كون الصيغة حفيضة
 في العموم واما فقدان العارض فلان المانع هو ما يذكره
 المخالف وسنظلم ان شاء الله نعم احضروا بان الخطاب لو

في
 بيان
 المسئلة
 الاولى

كما ان عام الكناية لا يوجب ايرادك بشانها ايها الجليلي
 ولا ابتداء من التاخير في ايرادها لان من جوابها انما
 المراد من ذلك انها تارة تارة تارة وجوابها لا ولا
 الشان في الجواب في الامور التي لا يوصف بذلك وعن
 كلامه في هذا المطالب في الساراف بل بمعنى ان نظام الجواب
 لجميع السؤال وفي وجوده ليس كذلك في الشان
 اذا انقلب العام صفة واستثناء او حكم فكان ذلك لا
 بشان في جميع ما بيننا وبين الامور بل في بعضها قال قوم
 العموم عليه نكرة الغائبين ومنه هب الشيخ ابي جعفر
 والاولى ان يكون لان صفة العموم لا تستلزم ان
 الكناية الرجوع الى ما ذكره في الشان لانه لا يرد
 لا يقال النسك بالعموم ولا في ظاهره لا تمنع الاولوية
 ولعل الكناية الى النسك في الشان لانه اذا عطف
 على العام كان المعطوف ضمرا محض ومن قال العاضد
 محب ضمرا في المعطوف لم يرد كقولهم لا يقتل مؤمرا
 بكاف ولا ذمرا في هذه وفي الثاني ضمرا محض
 هو بكاف في قوله في هذا المعنى يقتل بالذم في الاول

مَحْجُجُ الْكُلِّ وَالْبَعْضُ فَإِذَا صَحَّ النَّبِيُّ بِنَاءً بِشَيْءٍ رِثَانِ
 ذَلِكَ بَيَانًا لِلْجَمْلِ لِلْمُسْكَنِ لِكُلِّ ثَلَاثٍ مُرْفُفٍ
 التَّفْقِي إِذَا دَخَلَ عَلَى الْمَصْنَدِ كَقَوْلِهِ لَا صَلَوةَ إِلَّا طَهُورٌ
 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ هُوَ جَمْلٌ وَقَالَ قَوْمٌ إِنْ كَانَ
 الْفِعْلُ شَرْعِيًّا اتَّفَقَ عِنْدَ انْتِفَاءِ الصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ كَقَوْلِهِ
 لَا صَلَوةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ لَا رَأْيَ لِلشَّرْعِ أَخْبَرَ بِانْتِفَاءِ ذَلِكَ
 وَأَنْ كَانَ حَقِيقَةً انْصَرَفَ إِلَى حُكْمِهِ فَإِنْ كَانَ لَهُ حُكْمٌ وَاحِدٌ
 انْتَفَا ذَلِكَ الْحُكْمُ كَقَوْلِهِ لَا شَهَادَةَ لِفَازِدٍ وَإِنْ كَانَ لَهُ
 أَحْكَامٌ عُنَيْنَا وَبِهِ كَانَ بِجِلْدٍ **الفصل الرابع** فِي
 الْبَيَانِ وَفِيهِ مَسَائِلُ لِلْمُسْكَنِ لِكُلِّ وَجْهٍ الْبَيَانِ
 يَقَعُ بِأَشْيَاءَ الْأَوَّلِ الْقَوْلِ وَهُوَ ظَاهِرُ الثَّانِي الْكِتَابَةِ
 كَمَا بَيَّنَّ اللَّهُ فِي الْمَلِكَةِ بِمَا كَتَبَ فِي اللَّوْحِ بِمَا كَتَبَ
 لِعَمَلِهِ وَالْأَمَّةُ مِنْ بَعْدِهِ الثَّلَاثُ الْأَشْرَارُ كَمَا قَالَ الشَّهْرُ
 هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا بِأَصَابِعِ الشَّرْطِ أَمَامَهُ وَجَبْنَ
 فِي الثَّلَاثَةِ وَهَذَا الْفَسْمُ لَا يَصِحُّ فِي عَنِ اللَّهِ نَعْمَ لَا تَقْرَأُهَا
 إِلَى الْأَعْضَاءِ وَأَسْطُهَا نَهَانُ حَتَّى شَاءَ الرَّابِعُ الْفِعْلُ
 وَأَنْكَرَ ذَلِكَ قَوْمٌ وَالْأَصَحُّ جَوَانِ كَمَا بَيَّنَّ الشَّيْخُ الْحَاجُّ أَبُو

بفعله ولا يكون بيانا حتى يعلم ذلك من قصدِهِ أو قصدِهِ
 كقوله صلوا كما رايتهم في أصلي أو بالدليل العقل كإثبات
 فعل وقت الحاجة إلى بيان الخطاب الخامس الترك كان
 بتركه بعد فعله عمدا ويكون الخطاب متناولا ولا
 ثم بتركه فيعلم خروجه عن العموم **فكأن** الأول
 الفعل اكتشف من القول في البيان لأن الفعل يبيّن عن
 صفة المبيّن عيانا والقول أخبار عن تلك الصفة لغير
 الخبر كالعيان الفروع الثانية إذا ورد عقيب المحل قول
 وفعل مجمل ان يكون كل واحد منهما بيانا فإن لم يثبتنا
 وعلم تقدم أحدهما كان هو البيان والثاني تأكيد
 وأن جعلنا سوا في الأحوال وأن شأنا وعلم تقدم
 أحدهما كان هو البيان وأن جعلنا القول هو البيان
 دون الفعل لأنه يدل بنفسه وليس كذلك الفعل
 لمستلزم للثاني لا يجبان يكون البيان
 كالمبين في القوة خلافا للكرخي فإنه لا يعمل بخلافه
 مع قوله فيما سفت السماء العشر وأما قلنا ذلك لأنه
 لا يمتنع شلق المصلحة به وهو مضمّن لحكم شرعي على
 استغاثته

مخرج الكل والبعض فاذمغ الشرح بما فيه كان
 ذلك بيانا للجمال لمسائل الكتاب المشتمل على
 النقي اذا دخل على المصنوع كقوله لا صلوة الا بظهور
 قال ابو عبد الله البصري هو مجمل وقال قوم ان كان
 الفعل شرعا انتفى عند انتفاء الصفة المذكورة كقوله
 لا صلوة الا بقاء الكتاب لا زال الشرح اخبر بانتفاء ذلك
 وان كان حقيقيا اخبر الى حكمه فان كان له حكم واحد
 انتفا ذلك الحكم كقوله كاشي اذ لا فاذن وان كان له
 احكام متساوية كان مجزأ **الفصل في التلخيص**
 البيان وفيه مسائل **مسألة** في التلخيص في البيان
 يقع باشباه الاول القول وهو ظاهر الثاني الكتابة
 كما بين الله تعالى في ملكته بما كتبه في اللوح بما كتبه **والرسول**
 لعالمه والائمة من بعده الثالث الاشارة كما قال كثير
 هكذا وهكذا. كذا بامسا بنية العشر ثم اعاد وجلس
 في الثالثة وهذا القسم لا يصح في حق الله نعم لا فتدبر
 الاعضاء واسماؤها في حصة تعالى الرابع الفعل
 وانكر ذلك قوم والاصح جواز ما بين التلخيص والوضوح

بفعله ولا يكون بيانا حتى يعلم ذلك من قصده أو نية
 كقوله صلوا كما رأيتموه في أصلي أو بالتأثيل العفلي كما في
 فعل رقت الحاجة إلى بيان الخطاب الحامس الترك كان
 بتركه بعد فعله عمدا ويكون الخطاب متناولا له ولا
 ثم بتركه فيعلم خروجه عن العموم **فكعام** الأول
 الفعل اكتشف من القول في البيان لأن الفعل ينشئ عن
 صفة المبتدئين عيانا والقول أخبار عن تلك الصفة ولير
 الخبر كالبيان الفصح الثاني إذا ورد عقيب المحل قول
 وفعل مجمل أن يكون كل واحد منهما بيانا فإن لم ينشأ
 وعلم تقدم أحدهما كان هو البيان والثاني ناكبا
 وأن جهل كانا سواء في الاحتمال وأن شافيا وعلم تقدم
 أحدهما كان هو البيان وأن جهل كان القول هو البيان
 دون الفعل لأنه بدل بنفسه وليس كذلك الفعل
المسألة الثانية لا يجبان يكون البيان
 كالمبين في القوة خلافا للكرخي فإنه لا يعمل بخبر إلا وثاقا
 مع قوله ع فيما سفت السماء العشر وإنما قلنا ذلك لأن
 لا يمنع نطق الصلح به وهو مضمّن لحكم شرعي على فاعل

مسألة

استفاد منه بالخبر المظنون علمنا سبأنا في إنشاء الله تعالى
الفصل الخامس في المبتدئ وفيه مسائل **المسألة الأولى**
 يجوز أن يؤخر النبوة قبل العبادة إلى
 وقت الحاجة إليها وأوجب قوم قبل الحاجة لنا لو علم
 لعلم أمّا سمعاً أو عقلاً والضمّان منفيان أحقوا بقوله
 نعم إلى يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ولا
 للفور وجوابه أن المراد بذلك القرآن لأنه المستفاد
 عند الإطلاق الترتيل للمسكّن **المسألة الثانية**
 لا خلاف بين أهل العدل أن تأخير البيان عند
 الحاجة غير جائز إذا لم يكن للكلالة طريق إلى معرفتها
 كلف به إلا بالبيان ولا لكان تكليفاً بما لا يطاع
 واختلفوا في جواز تأخيرها عن وقت الخطاب فأجازه
 جماعة من الشافعية مطلقاً وأنكره أبو علي وأبوهم
 وأجازه أبو الحسين تأخيرها ما لا ظاهر له ومنع من تأخير
 ما لا ظاهر استعمل في خلافه كالعام في الخصوص والنكرة
 إذا اراد بها معين والأسماء الشرعية أحجج الأولى
 بوجوه الأول أن البيان إنما يرد لمنه كلف من

الاثنان بما كلف فلا حاجة اليه عند الخطاب كما لم
 يجب تقديم القدرة الثاني لو فُجِخَ تأخيره زماناً طويلاً
 لفُجِخَ تأخيره زماناً فصيلاً الثالث لو فُجِخَ تأخيره بينا
 لفُجِخَ بيان المنسوخ الرابع قوله تعالى فاذا فرغناه فاشيع
 قرآنه ثم ان علينا بيانه وثم للتراخي الخامس امره ثم بينه
 اسرائيل بذيح بغيره وهو لا يريد الا طلاقه واخر بيانه
 صفتها الى ما بعد السؤال لا يفي البيان بوجهه الى الكيفية
 ثان لان ظاهر الكتابات العود الى المذكور وبمكرر
 عجاب عن الاول باننا لانم الاختصار فائدة الخطاب فيما
 ذكرتم بل له فائدة اخرى وهو ارتفاع العبث وازالة
 الاغراء باعتماد الجمل وهذه الفائدة لا تحصل الا
 بمقارنة البيان للخطاب وعزال آتية باظهار الفرق
 وضع الملازمة فان الانسان قد ينكلم بما لا يفهم صلاً
 ثم يبينه في الحال ولا يفصح ذلك منه ويفصح ان
 بيانه عن الرمان القصير لان الكلام اذا اتصل به
 البيان صار كالجملة الواحدة وعزال الثالث بالتراخي
 التسوية بين التسخي والخصوص فانه لا يجوز اسراع التسخي

بوجهين أحدهما قوله نعم لقد كان لكم في رسول الله
 أسوة حسنة وقوله يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله الذي
 إلى فعاله في شريف الأحكام الشرعية ويمكن أن يجاء
 عن الأول بأن الأسوة ليست من الفاظ العموم فمضت
 بالمرّة الواحدة وقد وثقنا على وجوب الناس في بعض
 الأشياء فلمعل ذلك هو المراد وهذا هو الجواب عن
 الأخرى لا يفي العرف بقضي وجوب الناس به في كل
 الأمور لا يفي فلان أسوة الضالان إذا كان أسوة
 له في امر واحد لا نأقول هذا ممنوع فلا بد له من دليل
 وأما الإجماع فهو استدلال بصورة خاصة على مقتضى
 عامه وليس لنا حصوله في تلك الصورة فتعديبه
 فيها سلك الفصل الثاني في الوجوه التي ينبع عليها
 أفعالنا وفي تلك الصور حكم التعارض وفيه مسئلتان
 الأولى هل يكون فعله فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 بوجهين أحدهما أن يفهم فعله خطاب يفهمه
 ويفهم ما يمكن أن يكون بيا ناله الثاني أن ينص على
 كون فعله بيا نال الخطاب وقد يكون فعله ابتداء شرع

فيكون واجبا او مندوبا او مباحا قالوا يجب بعلم
 طريق بنصه على الوجوب ويكون فعله بيانا لواجب
 او بفعله معه اماره تدل على الوجوب او بفعله بدلا
 من واجب او يكون الفعل فيجاء لولم يكن واجبا كركوب
 في ركعه ذكره ابو الحسين والمندوب يعلم بآيائه
 اشياء بنصه او يعلم ان له صفة زائدة على حسنة
 ولا يدل دلالة على وجوبه او يكون بيانا لخطاب بدلا
 على التذية او يكون امثالا لخطاب دال عليها
 والا باحد تعلم بآيائه ان يعلم ذلك من فضة
 اما بنص او اماره او يدل على حسنة لا يدل دلالة
 على وجوبه ولا ندبه او يكون بيانا لخطاب دال على
 الا باحد او امثالا لخطاب دال عليها لمسكنا
 لثانين المعارض بين فعليه بالنظر اليهما
 غير ممكن لانهما لا يقعان الا في زمانين بل قد يفتقر
 بالفعل ما يدل على عمومته في الاشخاص وشموله لا
 فيصح نظري المعارض وفي الحقيقة المعارض راجع
 الى ثلث الفريضة واما المعارض بين قوله وفعله

بوجهين أحدهما قوله نعم لقد كان لكم في رسول الله
 أسوة حسنة وقوله يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله
 إلى أفعاله في غير هذه الأحكام الشرعية ويمكن أن يجازى
 عن الأول بأن الأسوة ليست من الفاظ العموم فنصده
 بالمرء الواحد وقد توأفنا على وجوب الناس في بعض
 الأشياء فاعل ذلك هو المراد وهذا هو الجواب عن
 الأخرى لا يفي كعرف يقتضي وجوب الناس بمنزلة كل
 الأمور لا منه لا يفي فلان أسوة الضالان إذا كان أسوة
 له في امر واحد لا نقول هذا ممنوع فلا بد له من دليل
 وأما الإجماع فهو اسناد لال بصورة خاصة وإفغوته
 عامة وليس سلبا حصوله في تلك الصورة فتعديده
 فيها سلبا لا يمتثل لثاني في الوجوه التي يمنع عليها
 أفعاله وفي تلك الصورة حكم التعارض وفيه مسئلتان
 الأولى هل لا وجه فاعلم قد يكون بياضا ويعلم
 بوجهين أحدهما أن يفتقد من فعله خطاب يقتضي البياضا
 وثلاثة مما يمكن أن يكون بياضا له الثاني أن يفتقد على
 كون فعله بياضا لخطاب وقد يكون فعلا ابتداء شرع

فيكون واجباً او مندوباً او مباحاً فالواجب يعلم بحسب
 طريق بنصه على الوجوب ويكون فعله بياناً للواجب
 او بفعله مع اماره تدل على الوجوب او بفعله يدل
 من وجباً ويكون الفعل فيجاً لولم يكن واجباً كركو
 في ركعة ذكره ابو الحسن والمندوب يعلم بازبته
 اشياء بنصه ع او يعلم ان له صفة زائدة على
 ولا يدل دلالة على وجوبه او يكون بياناً للخطاب يدل
 على التثنية او يكون امثالاً للخطاب دال عليها
 والا باخذ تعلم بازبته اشياء بان يعلم ذلك من قصد
 اما بنص او اماره او يدل على حنة لا يدل دلالة
 على وجوبه ولا ندبه او يكون بياناً للخطاب دال على
 الا باخذ او امثالاً للخطاب دال عليها لم يسئل
 لثانين المعارض بين فعلين بالنظر اليهما
 غير ممكن لانهما لا يقعان الا في زمانين بل قد يقع
 بالفعل ما يدل على عمومته في الاشخاص وشموله لاد
 فتح نظر المعارض وفي التحقيق المعارض راجع
 الى تلك القرينة واما المعارض بين قوله وفعله

فممكن فعله هذا اذا غارض قوله وفعله ولم يعلم نقد
 احدهما على الآخر وجب التوفيق لا للدلالة لغيرهما سواء
 كان الغارض من كل وجه او من بعض وقال جماعة
 يجب المصير الى القول واحقوا بان القول يدل بنفسه
 والفعل يقتضيه الدلالة الى القول فكان القول الى
 وبان الفعل يحمل الاختصاص به وليس كذلك القول
 وجواب الاول ان الكلام ليس في الفعل المطلق بل في
 الفعل الذي قام الدليل على وجوب منافع فيه فضا
 كالقول وهذا هو الجواب عن الثاني فاعلم ان اختلف
 الناس في الشيء هل كان متعبدا بشريع من قبله ام
 وهذا الخلاف عديم الفائدة لانا لا نشك ان جميع ما
 انزل به لم يكن نقلا عن الانبياء بل عن الله نعم بواسطة
 الملك وتجمع على انه افضل الانبياء واذا اجتمع على
 شئ من المسئلة فالتخول بعد ذلك فيها كلفه التبا
 التباين بين الاجماع وفيه فصول الفصل
 الاول وفيه مسائل المسئلة الاولى في
 وان كان في وضع اللغة مشتركا بين اللغات والامم

بمعنى
 قوله

فهو في الاصطلاح الثامن من بعضه هو الرضا بها وفي
الشرعية على امر من اهورا الدينية فولا كما في قوله لا
وهو ممكن ان يرفع وفي الناس من اذ انهم كانوا ينجون
اجماع اهل الافليم انواحد على الاشراك في ملابس واحد
وما كل واحد وهذا بطرما يعلم من الانفاق على كثير
من مسائل الفقه ضرورة ثم الفرق ان الشيا وي في
المأكل والمشرب مما ينسأ وي فيه الاحتيال وليس كل
المسائل الدينية لانها بصنار اليها عند لا دلز فجان
الانفاق عليها ومن الناس من احوال العلم به الاتي
ومن الصغابة نظر في كثرة المسلمين وانتشارهم وكود
ذلك لا يعلم الا بالمشافهة لهم او التوازر عنهم وهما
منعقدان ان فيمن بلغ هذا الحد لا يبق نحن يعلم انفاق
المسلمين على كثير من المسائل كنبوة محمد وآصالوا
الحسن وتعلم غلبة كثير من المذاهب على بعض البلاد
لاننا نجيب عن الاول بانه لا معنى للمسلم الا من قال
بهذه الاشياء فكان الفائل اجمع المسلمون على كنبوة
بقول اجمع من قال بالنبوة على النبوة واما غلبة بعض

المذايب فلا تم انا علم ذلك في اهل البلد كما قد رآه
 سلتنا ان اكثر منهم فانه يمكن هذا مما لا يجد في
 باب الاجماع لمسك علما في ثواب ما عندنا ان
 زمان التكليف لا يخلو امر امام معصوم حافظ للشريعة
 يجب الرجوع الى قوله فيه اذا نقرر هذا من اجتهاد
 الاثرة على قول كان ذلك الاجماع حجة ولو فرضنا خلو
 الزمان من ذلك الامام لم يكن الاجماع حجة ومبهمنا
 بحثان الاول مع وجوده الاجماع حجة للامن على قوله
 من الخطأ والقطع على دخوله في جملة المجعدين وعلى
 هذا فالاجماع كاشف عن قول الامام لان الاجماع حجة
 في نفسه من حيث هو اجماع البحث الثاني لو حل الاجماع
 عن المعصوم لم يكن حجة خلافا لساير الطوائف ما
 اخوانج والنظام لنا لو كان حجة العلم ذلك اما بالعقل
 او بالنقل والفسان باطلان بما يبطل به معتمد المخالف
 وهم طائفتان طائفة نفست بالمعقول والآخرى
 بالمنقول اما المعقول فقالوا لو لم يكن الاجماع حقا
 لاسخا لاجماعهم عليه كما يستحيل نواظهم على التلطف

بالمباراة الواحدة والخمسة بالزى الواحد الثانى انه
 اجماع الخلق العظيم على الحكم بسندى دلالة وامارة
 او كلاهما حجة وجواب لا دل منع الملازمة واداء العا
 بان صورة الوفاق مما يشاوى فيه الاحتمال يختلف
 فيه الدواعى وليس كذلك اجماع على الحكم لانه قد يحصل
 عن شبهة ثم نعم تلك الشبهة وجواب الثانى منع الجمع
 لجواز ان يجمعوا الشبهة ثم ان الوجهين منقوضان
 باجماع اليهود والنصارى وغيرهم من الفرق الموقفة
 على عدد المسلمين فانهم اجمعوا على كثير من الا باطل
 واما المنتسكون بالمنقول فاسندوا بوجوه الاول
 قوله نعم ومن يشاق الرسول من بعد ما تبين اليه الهدى
 وينبع غير سبيل المؤمنين الا به فلو لم يكن كل واحد
 منهما محظورا لفتح الجمع بينهما كما يفتح من شان الرسول
 وشرب ماء عافيه ومع ثبوت ذلك يكون اتباع
 غير سبيل المؤمنين محظورا فيكون اتباع سبيلهم حراما
 الثانى قوله نعم وكذلك جعلناكم امة وسطا وكو
 العدل والخييار بالنقل عن ائمة اللغة واهل التفسير

المسلمين

والموصوف بالعدل المذموم لموافق الخطيئة وذلك
بنا في الإجماع عليها الثالث قوله ^{في} كنتم أمته خير
للناس ثامرون بالمعروف ونهون عن المنكر أخبرنا
بنهون عن المنكر وهونهم كل منكر بما عرف في باب
العموم وهو بنا في الإجماع عليه الرابع قوله امتنوا
بجمع على الخطاء وصحة نقل الحديث مشهورة ولو وقع
عنده لكان معناه مفعولا بالوإزالة لوجود هذا المعنى
في أخبار لا تخصي كثرة وجوابا لا يمتنع عموم
السبيل فلعله أراد في ترك المشافة الخاصة ولو كانت
عمومه لزم ترك اتباع إجماعهم لأنهم ان اجتمعوا من غير
دلالة لم يجز اتباعهم وإن كان لدلالة لم يجز العمل بما
اجمعوا عليه إلا بعد الظفر بذلك الدلالة لأنه قد
كان من شأنهم لو لا الدلالة لما علموا به ولو سلمنا
ذلك لم يكن فيه منافاة لمذهبتنا لأن الواقع وجود
الإمام المعصوم وهو أحد المؤمنين واتباعه من غير
سبيل غير جائز ونحن نتكلم على تقدير عدمه وجواب
الثاني منع عموم العدالة في الاستبائات فلعلهم

عدول في الشهادة على التماس خاصته ثم ان اراد
 بذلك امته التي لم يتحقق الاجماع الا بعد اثبات
 كل من كان ويكون من الامه وان اراد البعض
 ليس في الابد اشعار به دخل في حيز المجمل فلعل ارا
 من ثبت عصمته من الامه وجواب الثالث انكر
 اسم مفرد معرف باللام وقد بينا انه لا يقتضي
 واذا كان بيان ما زان براديه النهي عن الكفر ومع
 ثبام الاجمال يبطل التعلق بالابد لا يبق هذا حاصل
 في ساير الام فلا يكون فيه مزينة وظاهر الاية اثبات
 المزينة لا نأقول المزينة حاصلة وهي ما الغنم في ثبات
 عن الكفر كما لو صرح بهذا المعنى لم يبطل المزينة وجواب
 الحديث منع اصله ولو سلمنا نوانه لقلنا موجه
 من حيث ان امته لا يخلو من المعصوم فيكون ثبوت
 حجة لدخول قوله في الجملة فربما كان الاول جاحدا
 الحكم المجمع عليه كافر لانه محمدا يعلم حبه من انشاء
 الفرع الثاني الاجماع لا يصدر عن مستند ظني لان
 معناه المعصوم الدليل القطعي لا الحجة الظنية نعم يجوز

ان يكون انوزان في الامم امية من سند الى الثاني
 خبز الواحد منضما الى نوزة الصاد وعن الدلالة ^{مسئلة}
 لثالثا لا يجوز ان ينعقد اجماع على مسئلة
 ينعقد بعد اجماع على خلافها والا لكان قول المعصوم
 ظاهرا لا يوقر بما كان قول الاول ثقبه لا نأفق
 الاجماع لا يفرقة ما لم يعلم الا نفاق صد المسئلة
 لثالثا لم يعمد كل ما انفق الاجماع عليه فهو حوسا
 كان من المبادئ الدينية او الفروع الشرعية وغير
 ذلك ليكن كل ما يوقف العلم بوجوب وجود الاما
 المنصومة عليه لم يصب الا سند لا عليه بالاجماع
 لا لدار وكل ما لا يكون كذلك جازا لا سند
 عليه بالاجماع ^{الفصل الثاني} في الجمع بين وجه
 سائل المسئلة ^{الاول} في قال القاضي ابو بكر
 يعتبر في الاجماع عوام الامم نظر الى لط الخيرة
 الاكثرون المعبر بقول العلماء واهل الاجتهاد
 وقال اهل الظاهر المعبر بالاجماع الصحابة خاصة
 والذي يحمي على مذهبا اعتبار من يعلم دخول المعصوم

لا يمتنع
 بوجه

فيهم فعلى هذا الواجب العلماء او الفقهاء او اهل البيت
 لكفى ذلك في كونه حجة لما فرغناه فآخذ لا اعبر قوم
 بلوغ المجعنين حد النوازل وعلى ما اخبرناه المعبر من علم
 دخول المعصوم في جلته **المسئلة الثانية**
 اجماع اهل كل عصر حجة خلافا لاهل الظاهر لنا ان
 التكليف لا يخلو من امام معصوم ومعنى كان كذلك فلا
 بد من دخوله في المجعنين ومع دخوله يكون الاجماع حجة
 ولغيرنا الظواهر الدالة على كون الاجماع حجة من غير
 تشديد **المسئلة الثالثة** اذا انقضت الامة
 على قولين فان كان الثالث مما يلزم منه الخروج عن
 الاجمال كان باطلا لا اذقان وان لم يكن كذلك لم يجوز
 احداث الثالث عند قوم لان الثالث ان كان باطلا
 لم يجوز العمل به وان كان حقا لم يخلوا الامم عنه وهو
 بطء وعلى ما اصلنا فالامام في احدى الطائفتين
 فيكون محفة والخارج عن الحق باطل **المسئلة**
الرابعة اذا لم يفضل الامة بين مثلثين فآخذ
 نصت على المنع من الفصل فلا كلام وان عدم النص

فان كان بين المسئلتين عطفة مجتبه بلزم من العمل باحدا
 العمل بالآخرى لم يجز الفصل كما في زوج وابوين وزوجة
 وابوين فمن قال باللام ثلث اصل الزكاة قال في الموضوعين
 ومن قال ثلاثا الباقى قال في الموضوعين الا ابن سيرين
 وان لم يكن بينهما عطفة قال قوم يجوز الفصل بينهما
 على ما ذهبنا اليه لم يجز لان الامام مع احدى الطرفين
 قطعا ويلزم من ذلك وجوب متابعتي الجميع ^{مستطاع}
^{لما} مستطاع لا يجوز انقسام المجمعين الى فرقتين يخرج
 كل واحد منهما بين حق وباطل لان الامام مع احدهما
 وهو منع من انقائهما على الخطاء **الفصل الثالث**
 في كيفية العلم بالاجماع وفيه مسائل **المسألة الاولى**
 انه لا يكتفى بدعوى اجماع الجماعة انما كان حجة لدخول
 الامام فيه فالمعتبر حينئذ قوله فعلى هذا يعلم قول
 المعصوم بعينه بامر بن احدهما السماع منه مع معرفة
 به والثاني النقل المتواتر فان فقد الامران واجعت
 الامامية على امر من الامور على وجه يعلم انه لا عالم من
 الامامية الا وهو فاعلم به فانه يعلم دخول المعصوم

فان كان بين المسئلتين عطفة مجتبه بلزم من العمل باحدا العمل بالآخرى لم يجز الفصل كما في زوج وابوين وزوجة وابوين فمن قال باللام ثلث اصل الزكاة قال في الموضوعين ومن قال ثلاثا الباقى قال في الموضوعين الا ابن سيرين وان لم يكن بينهما عطفة قال قوم يجوز الفصل بينهما على ما ذهبنا اليه لم يجز لان الامام مع احدى الطرفين قطعا ويلزم من ذلك وجوب متابعتي الجميع مستطاع لا يجوز انقسام المجمعين الى فرقتين يخرج كل واحد منهما بين حق وباطل لان الامام مع احدهما وهو منع من انقائهما على الخطاء

بلفظ التاميل ^{جس} فاعلم عو حشمة مندهم واما من
 على المعصوم من ان ثاب الباطل اذا نقرر هذا وانظام
 ان لا مخالف ثبت الاجماع قطعا وانعلم المخالف وتعتبر
 باسمه ونسبه كان الحق في خلافه وان جهل نسبة فاج
 ذلك في الاجماع لجواز ان يكون هذا المعصوم ع و ان
 لم يعلم مخالف وجوزنا وجوده لم يكن ذلك اجماعا لا مكا
 دفع الجائز وكوز ذلك هو الامام ^{عليه السلام} الكثرانية
 اذا اختلفنا لامامته على قولين فان كانا احدي
 الطائفتين معلومة النسب ولم يكن الامام احدهم
 كان الحق في الطائفة الاخرى وان لم يكن معلومة
 النسب فان كان مع احدي الطائفتين دلا لقطعها
 فوجب العلم وجب العمل على قولها لان الامام معها
 قطعا وان لم يكن مع احدهما دليل فاطع قال الشيخ
 مخبرنا في العمل باقتنائنا وقال بعض اصحابنا طرحنا
 القولين والتمسنا دليل من غيرهما وضعف الشيخ
 هذا القول بان يلزم منه اطراح قول الامام فله
 بمثل هذا يبطل ما ذكره لان الامامية اذا اختلفت

على قولهم فكل طائفة توجب العمل بقولها وتنتفع من العمل
بالقول كما هو قولهم نحن لا نستعينها ما حظرة المعصومة
وتفكر في ذلك اذا اختلفت الامامية على قولين فكل يجوز
اثنان بعد ذلك على احد القولين قال الشيخ قد اذ
قلنا بالتخييل يصح اتفاقهم بعد الخلاف لان ذلك يدل
على ان القول الاخر باطل وقد قلنا انهم مخبرون ولما
ان يقول لم لا يجوز ان يكون التخيير مشروطا بعدم
الاتفاق فيما بعد وعلى هذا الاحتمال يصح الاجماع بعد
الاختلاف لمسئلة اثنان اثنان الاجماع يقع
على ضرب منها ان يجمع اهل الاجماع على المسئلة بالقول
الصريح الثاني ان يجمعوا عليها فعلا الثالث ان يقول
بعض ويقرره الباقون ولا بد في هذه الوجوه من
ارتفاع الفتية الرابع ان يعلم رضاهم بالمسئلة لا يوافق
كيف يعلم اتفاق الامامية كلهم على ذلك مع كثرتهم
وانشارهم في البلاد لا نأقول كما نعلم اتفاق المسلمين
على كثير من المسائل كما يجاب غسلة واحدة في الوضوء
لان ذلك مما لا يوجب الشبهة والثالث وكما يعلم انه

اذا اجتمع اخ وجد فانه لا قابل بان لا يحوّل المال
 دون الجّد وغير ذلك من المسائل **الكتاب السابع**
في الاخبار وفيه مقدمة وفصول اقول المقلد
 فنقول الخبر كلام يفيد بنفسه نسبة امر الى امر فبنا
 اشياءنا ومن الناس من قال الخبر ما يحتمل الصدق و
 الكذب وهو تعريف بما يعرفه الا به والصدق هو
 الاخبار عن الشيء على ما هو به والكذب هو الاخبار
 عن الشيء لا على ما هو به ولا يفكر الى كون الخبر معتد
 به لكونه كذبا واعتبره الجاحظ والتحلف لفظي ولا به
 من كون الخبر مراداً حتى يكون الصيغة مستعملة في
 فائدها لان الصيغة قد توجد غير خبر اذا عرفت هذا
 فالخبر اما ان يقطع بصدقه او كذبه او يكون محتملاً
 لكل واحد من الامرين وما علم صدقه ينقسم الى ما علم
 صدقه بمجرد الاخبار والى ما علم صدقه بامر قضائي
 الى الاخبار كضرورة العقل واستدلاله ويدخل في
 ذلك جميع ما عد من الاقسام الدالة على صدق الخبر
 كآثار الله ورسوله والمصنوع وما اجتمعت عليه

من خبر
 في خبر

الامه وما ذكر بحضرة الرسول مجميع منه ولم
 يكن غافلا عنه فلم ينكره لان كل ذلك علم صحته بما
 بالدليل وما علم صدقه بحجج الاخبار فهو الموانر
 وسفره له فضلا الله تعالى وما علم كذبه فلا يكون
 الا بامر مضاف الى الخبر وهو حسنة اشياء الاول ما
 خالف ضرورة العقل الثاني ما احالته القوايل الثالث
 ما خالف دليل العقل الرابع ما خالف النص الخامس
 من الكتاب والسنن الموانر الخامس ما خالف الاجماع
الفصل الاول في الموانر من الاخبار وفيها
المسئلة الاولى في الخبر الموانر مفيد للعلم وان
 التمتين لنا ان الواحد منا يجد نفسه جازفة بالبيان
 والوفاء وان لم يشاهدنا عند الاخبار عنها كتمينا
 بما نشاهد جزما خالفا عن الزد وما نورد كتمينا
 من الشبهة فهو شكك في الضروريات فلا يسخني
 الجواب واما كتمنا حصول هذا العلم مذهب ابو هاشم
 وابنا عده وجاعه من الفقهاء الى كونه ضروريا وقال
 المفيد من اصحابنا هو كسبي ونوف الشبهة وكسبي

من الموانر
 في الخبر الموانر

في الاخبار عن البلدان والوفايح وظلعا على ان الاخبار
 الشرعية المقتضية معجزات الانبياء والاثنه وغير
 ذلك من المذاهب المتوازية كسبي يقتضيه ضرب من
 الاستدلال والظاهر انه ضروري لانه يحجز مبدئية
 الامور من لا يحجز الاستدلال ولا يعرفه ولا يمنع
 ان يقتضيه بعض الاخبار المتوازية الى ضرب من الاستدلال
 وليس هذا موضع الكشف عن غامض هذه المسئلة
المسئلة الثانية شاربطة افادة الخبر المتوازي
 العلم اربعة الاقل ان يحجز اعماءه لا ما ظنوه
 الثاني ان يكون ذلك المعلوم محسوسا الثالث ان
 يبلغوا حدا لا يجوز عليهم النواطو والمراسلة الرابع
 ان يسوى الطرفان والوسط في هذه الشاربطة
 فلم انه مني اختلفت هذه الشاربطة واحدها لا
 يحل العلم بمعجزات الاخبار **المسئلة الثالثة**
 ليس للتوازي عدد محصوره فحده قوم بسبعين واخر
 باربعين وقوم بعبدة اهل بدر والكل يحكم لا معنى
 له لنا انا نحكم بوجود البلاد والوفايح عند الاخبار

من غير نية للعدد فلو كان العدد شرطاً لتوقف العلم
على حصوله ولعل الهمه لو صرفت الى ذكره لا يمكن
ذلك بعد صعوبة وتخفيفه انا اذا سمعنا بخبر عن
فقدنا فادنا غنائم كل ما نكرت الاخبار بذلك فوحي الظن
حتى يصير الاعتقاد علماً فعند ذلك ان ضبط العلم
كان ذلك هو المعبر لان الاخبار هو مقتضى العلم و
التيب لا يختلف بحسب محاله اذا كان ناقماً ^{المستكلاً}
الترابيعاً شرط نوم شرطاً للبس معنية وهي
اربعة الاول ان لا يجمعهم مذهب واحد الثاني ان
يكون عددهم غير محصور الثالث ان لا يكونوا مكرهين
على الاخبار الرابع العدالة والكل فاسد لا فاسد ^{النفير}
جاز منه عجيب الاخبار النوازل من دون هذه الامور
فلم يكن معنية ^{المستكلاً} الخامس ان يحكى بعض
الاشعرية والمعتزلة الامامية يعني قول المعصوم ^{عليه السلام} في
النوازل وهو نية عليهم آو غلط في فهم وانما يعتبر
ذلك في الاجماع ^{المستكلاً} السادس ان النوازل
بالمعنى مفيد للعلم ككرم حاتم وشجاعه عليه السلام وانكنا

مفردات اخبارها احاد الفصل الثاني في بيان
 بقطع بصدق ولا كذب فيه مسائل المسئلة
 الاول في حكمي عن اهل الظاهر ان خبر الواحد يفيده
 العلم وعن قوم انه يوجب العلم الظاهر وهذا بخلاف
 ولا يؤولا وجبه الخبر لكونه خبر لا وجبه كل خبر ومن علمها
 اخبارنا لم ان خبر الواحد لا يوجب العلم وحكي عن
 ان خبر الواحد اذا اقرئت به فرائض افاد العلم كما اذا
 سمع الواعنه في دار انسان ونشرنا آؤه شعوره
 وسودت ابوابه واستغاث غلبانه واخبر بموته فعند
 ذلك يحصل العلم بصدق الخبر وهو بطلان لا نه فكشف
 بطلان الخبر في كثير من ذلك نعم قد يفيد الظن القوي
 ولا اقبل في بعض الاخبار انضمام فرائض فويه كثيره تبلغ
 الى احد يفيد معها العلم المسئلة الثاني في
 يجوز التعبد بخبر الواحد عقلا خلافا لابن فيه مناصح
 وجماعه من علماء الكلام لنا ان التعبد به يجوز اشياء
 على مصلحة فيجب الحكم بجواز التعبد به اما الاولى فلا
 المانع من اشتماله على المصلحة هو ما يذكره الخصم ونحو

في الخبر الواحد
 في خبر الواحد
 في خبر الواحد

بطل. وأما أنه لا كان كذلك وجبا الحكم يجوز التفتية
 فلان الشارع معذور في المصالح والحكمة الهبة موكولة
 برعايتها فيجب في الحكمة منها فنية الشارع على نصبها
 أحق الخصم بوجه بن عدهما ان خبر الواحد لا يوجب العلم
 فيجب ان لا يعمل به ولا يظاهره ولا يفتكلم الا بها
 شأنه من الاخبار وأما الثانية فلانه عمل بما لا يؤمر
 كونه مفسدة وايضا قوله تعالى وان تقولوا على الله
 ما لا تعلمون الوجه الثاني ثبت انه لا يقبل خبر النبي
 الا بعد قيام المعجزة على صدفه فقي من علماء الواحد
 جواب لا ولا الايمان من كونه مفسدة حاصل عند قيام
 الدلالة على العمل به وجواب الثاني التزام الشبهة فلا
 لا يعمل بخبره ما لم يتم الدلالة على العمل به ثم الوجهان
 منقوضان بالعمل بشهادة الشاهدين واستغناء
 الشبهة عند غلبة الظن وعدم العلم بجهتها وغیرها
 من الظنون الواردة في الشرع لمسكتة لثالثه
 اذا ثبت جواز التعبد بخبر الواحد قل هو رافع امره
 منعه المرفعية وقال اكثر المعتزلة والفقهاء من كراهة

مفردان اخبارها احاد الفصل الثاني في بيانها

يقطع بصدقه ولا كذب فيه مسائل المسئلة

الاولى حكي عن اهل الظاهر ان خبر الواحد يقيد

العلم وعن قوم انه بوجوب العلم الظاهر وهذا خبر

ولا نه لو اوجبه الخبر لكونه خبر لا وجبه كل خبر ومن جعلها

اخبارنا لم ان خبر الواحد لا بوجوب العلم وحكي عن الظاهر

ان خبر الواحد اذا اقرنت به فرائض افاдал العلم كما اذا

معنا الواعية في دار انسان وشترنا آره شعور

وسودت ابوابه واستغاث غلمانا واخبرهمونه فند

ذلك يحصل العلم بصدق الخبر وهو بطلانه فندكشف

بطلان الخبر في كثير من ذلك نعم فند يقيد الظن القوي

ولا احيل في بعض الاخبار انضمام فرائض قوية كثيرة تبلغ

الى احد يقيد معها العلم المسئلة الثاني في

يجوز التعبد بخبر الواحد عقلا خلافا لابن ميه من امتناع

وجماعه من علماء الكلام لنا ان التعبد به يجوز اشتمال

على مصلحة فوجب الحكم بجواز التعبد به اما الاولى فلا

المانع من اشتماله على المصلحة هو ما يذكره الخصم ونحو

فصل في بيان
حكم خبر الواحد
في العلم

نبطا. وأما أنه لا كان كك وجبا الحكم يجوز النسخة
 فلان الشارع معذرة بالمصالح والحكمة الهية موكدة
 رعايتها فيجب في الحكمة مخالفة الشارع على نصيها
 أحق الخصم بوجهين أحدهما أن خيرا لو امد لا يوجب العلم
 فيجيب أن لا يعمل به والآلة في ظاهره ولا ناسكلم إلا بما هذا
 شأنه من الإخبار وأما الثانية فلأنه على ما لا يؤمن
 كونه مفسدة واجبا قوله تعالى وإن نقولوا على الله
 ما لا نعلمون الوجه الثاني ثبت أنه لا يقبل خبر النبوة
 إلا بعد قيام المعجزة على صدفه فقي من عداء الواحد
 جواب الأول الأمان من كونه مفسدة حاصل عند قيام
 الدلالة على العمل به وجواب الثاني التزام التسوية فلا
 لا يعمل بحجة ما لم يتم الدلالة على العمل به ثم الوجهان
 منقوضان بالعمل بشهادة الشاهدين واستغناء
 الغلبة عند غلبة الظن وعدم العلم بحجتها وغيرها
 من الطوارىء في الشرع لم يستلزم ذلك لثالثه
 إذا ثبت جواز التعبد بخبر الواحد فهل هو واقع أم لا
 منع المرعية وقال أكثر المعتزلة والعقلاء من العامة

قد روي

بوثومه واعتبار ابن علي في الخبرين ما بين عليهما حتى يوصل
 بالنسبة واكتفى بالباقون برواية الواحد السند وعلم
 به الطوسي في اذا كان الراوي من الطائفة المحقة
 وكان عدلا اخرج المرفوعة بان لا يوجب العمل به لعلم
 اما بالعقل او بالنقل والعشمان باطلان اما ان كان
 فلا بد لو كان التكليف به واردا لكان للتكليف طريق
 لا تكليف مالا طريق الى العلم به فيجب قفلا واما
 انحصار الطريق في العقل والنقل فقط واما انتفاء
 الملازم فيما سبطل به معني المخالف وهم طائفتان
 طائفة تنسك بالعقل كابن سريج وانباءه والا
 بالنقل وهم الاكثر كالفاضل وابي عبد الله ومن
 بينهما ومنهم من يجمع في الدلالة بين العقل والنقل
 كالفعال وابي الحسين اخرج ابن سريج بان العمل
 بخبر الواحد دافع للضرر وكلنا كان كك كان ^{حكما}
 اما انه دافع للضرر فلان المخبر عن الرسول اذا كان
 ثقة يغلب على الظن صدق قوله ونحو الفقه ^{مظنة}
 للضرر واما اندفع الضرر واجب فضروري ^{الحق}

لا تَمَّ انْ خالفنا الخبر مظنة للضرر وهذا لان علمنا
 بوجوب نصب الدلالة من الشارع على ما بنو عليه التكليف
 به يؤمننا الضرر عند ظن صدق الخبر ثم ما ذكره
 منقوض برواية الفاسق لا بل برواية الكافر فان الظن
 يحصل عند خبره لا يتي لولا الاجماع لقلنا به لا مانع
 حيث منع الاجماع من اطراء هذه الحجة دل على بطلانها
 لان الدليل العقلي لا يختلف بحسب مظان ثم ان الحجة
 مقلوبة عليهم لان لو وجب العمل بخبر الواحد لجوار
 اشتماله على مصلحة لا يؤمن الضرر بفواها فليجوز
 لجواز اشتماله على مفسدة لا يؤمن الضرر بفعله و
 يلزم على ما ذكره وجوب العمل بقول مدعي النبوة
 دون المعجزين ما ذكره واحج المنسكون بالنقل
 بوجوه الاول قوله نعم فلو لا نقر من كل فئة منهم ^{شئ}
 لينفهموا في الذين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم
 لعلمهم يحذرون ووجه الدلالة ان الله نعم اوجب
 الحذر بخبر الواحد وقضى وجبا الحذر وجبا العمل
 لان عند سماع الخبر المحذر اما ان يستوعب ^{حسبا}

ما حذر عنه وهو عمل به وانما على بني موضع وجب
كل موضع اذ لا تأمل بالفرق وانما ان لا يمتنعوا وذلك
بقضى ترك الحذر الذي دللنا به على وجوب التمسك
فولده ان جاءكم فاسق ببناء فليبوا ووجه التلافة
انه امر بالتيقن عند كونه فاسقا فوجب ان لا يحصل
وجوب التيقن عند عدمه والاما ان لا يعلق التيقن
على الفسوق فائدة الثالثة ان كان بيعت رسول الله
البلدان والقبائل وهم احاد ووجب على المرسل
القبول من المرسل الرابع اجبت الصحابة على العمل بخبر
الواحد واجماع الصحابة حجة اما انهم اجمعوا فلا هم وجعوا
الى ازواج النبي في الغسل من النجاء الخنا بين ورجع
ابو بكر في نوربث الجدة المخبر المغيرة ورجع عمر في
رد ابنه عبد الرحمن في سيرة الجوس بغوايد سيرة ابيهم سنة
اهل الكتاب ورجع من نوربث المسودة من نوربث زوجها
ورجع عن ذلك مجبر الضحالك ابن فليس وعن علي في كنة
اذا سمعته من رسول الله حديثا نفعتني الله بما شأ
ان ينفعتني فاذا حدثني به غيره استخلفت فانا حلف

لم صدقته وعمل على تبخير المفرد في المذمى وقدمه
 الاخبار وان كانت احاداً فان معناها متواتر كما يعلم
 كمرحانم وشجاعه عمر وان كانت مفردة اخبارها
 احاداً لا يبق لم لا يجوز ان يكون الصحابة علمت عند هذه
 الاخبار لا بها الا نقول لو عملوا لا بها لوجب نقل ذلك
 الموجب للعمل دينا وعادة لان الجماعة اذا سئمت^{جاء}
 الى كشف ملئس ظهر منهم لا سببا رعدا وضوحه
 النجيب من حصوله فظهر لا محالة ولو صح من الواحد
 سيرة لما استمر في الجماعة كلهم ولكن يجددوم الدين
 الى اظهار السبب الموجب للعمل مثلا يحصل التوهم
 انهم عملوا للخير واذا ثبت ان بعضهم علم بما ذكرناه ولم
 ينكر الباقون مع ارتفاع الموانع من الانكار كان ذلك
 اجماعا والجواب عن الالفة الاولى ان نقول لا ثم وجوب
 الحذر فان قال لعل في حق الله للوجوب قلنا هي ثم
 للوجوب بمعنى تحقق حصول ما دخلت عليه لا بمعنى
 استحسان الذم بتركه سلمنا ان الحذر واجب عند
 لكن لا ثم انه يترك العمل بمضمونه ولم لا يكون ثم الحذر

البحث على استعلام الحق والتفحص عنه على أن وجوب
الحذر بنا في العمل بخبر الواحد مع العمل به يؤمن
الحذر فكيف يكون سبباً له ثم نقول كما يجمل في ذلك
نقل الخبر يجمل نقل الفتوى ومع قيام الاحتمال لا
يجز على موضع النزاع على أن تناوله للفتوى أولى
لقوله نعم وليتدروا فوهم لأن العمل بالخبر مختص
العلماء دون غيرهم فتشبهها على الأم أولى والجواز
عن الآية الثانية أن نقول لا سند لال بها مبني على
القول ببليل الخطاب وهو بطلان قال إن نقل
النبيين يكون الخبر فاسداً بفضي عدم الحكم عند
فلا يجب النبي عند خبر العدل قلت هذا معارض
بما أن عدم الأمان من أصنافه الفوم بالجهالة على
في وجوب النبيين وهو ثابت في العدل فيجب النبيين
علماً باله لانه قال لو استوى العدل والفاستوى
في ذلك لم يكن لذكر الفسوق فائدة قلنا لا نسلم
وما المانع أن يكون الفائدة هي إظهار فسوقهم
نزلت الآية بسببه وهو الوليد بن عتبة فإنه يمكن

انه كان على ظاهر العدل عندهم فكشف عن ضوئهم
 الجواب عن الثالث ان نقول لا تم انه كان سبب رسله
 الى القبائل لرواية الخبر لم لا يجوز ان يكون بعضهم
 للحكم والقوى ومع قيام هذا الاحتمال يبطل التعاوى
 بهذا الاسناد لال والجواب عن الرابع لا تم حصول
 الاجماع على ذلك قوله نقل بالنوازل حكم الصحابة
 فلنا لا نسلم نواز ذلك اذ لو كان كك لحصل لنا العلم
 به كما يحصل لك وحصل لكثير ممن انكر ذلك من الغلبة
 وغيرهم قوله على بعض الصحابة وسكن الباقون
 فلنا لا نسلم ان بعضنا عمل فان اسند بال اخبار
 المذكورة فلنا هي احاد فيكون ذلك اشياء للشئ
 بنفسه سلمنا ان بعضهم عمل ولكن لا نسلم ان سكون
 الباقي لا يجهل الا الرضا لان العامل بذلك هم انما
 الحكم كابي بكر وعمر وعثمان وامثالهم وليس كل احد
 قادرا على انكار عليهم وان قدر الواحد والعشر
 من الصحابة فان واقعهم لا يكون اجماعا لانا لا نعلم
 ارتفاع الاحتمال في حق الباقي على ان هذا الاسناد

لو صح لكان معارضا بمثله فان بعض الصحابة رآه
 خبر الواحد ولم يعلم التكبر من غير كما روى ان
 ابا بكر رآه خبر عثمان بنمارواه عن السويح من اذنه رآه
 الحكم بن ابي العاص وان عمر رآه خبر طاهر بن ثعلبة
 علقمة رآه خبر برقع بن واشق وان عابشر رآه
 خبر ابن عمر في تغنيب الميت بيكاه اهله عليه وغير ذلك
 مما عتده وشربه ما تقدم وذهب شيخنا ابو جعفر
 الى العمل بخبر العدل من بداهة اصحابنا لكن لفظه
 ان كان مطلقا عند الخصم معين ان لا يعمل بالخبر مطلقا
 بل بهذه الاخبار التي دعت عن الائمة ودونها
 الاصحاب لان كل خبر يرويه الاماني يحجب العمل به
 هذا الذي ينبغي في كلامه وبدعي الاجماع الاصحاب
 على العمل بهذه الاخبار حتى لو رواها غير الاماني
 وكان الخبر سلما عن المعارض واشتهر قوله في هذه
 الكتب العائرة بين الاصحاب عليه واحج لذلك نحو
 ثلثة اولا دعى الاجماع على ذلك فاندرك
 ان قد لم الاصحاب وحديثهم اذا طولوا وبصحة ما في

برؤوح

به الغنى منهم عول على المنقول في ادوية المعصرة و
 كتبهم المذقنة فسلم له خصمه منهم الدعوى في ذلك
 وهذه مجيبهم من زمن النية الى زمن الاثمة فلو
 ان العمل بهذه الاخبار جائز لا نكره ونبرأ من
 العامل به الوجه الثاني وجود الاختلاف من الاصطفا
 بحسب اختلاف الاحاديث يدل على ان مستندهم
 اليها اذ لو كان العمل بغيرها مما طرقة القطع لوجب
 ان يحكم كل واحد بفضليل مخالفه ونسبفه فلما لم
 يحكموا بذلك دل على ان مستندهم المخبر على جواز
 العمل به لا يقر هذا دليل على اثم غير معاضين على العمل
 به وعدم العقاب لا يدل على كونه حراما لانا نقول
 الجواب عن ذلك من وجهين احدهما ان الفرض في
 جواز العمل بهذه الاخبار انما هو ارتفاع المنقذ
 ارتفاع العقاب الثاني انه لو كان العمل بها خطأ
 لما جاز لا علام بالعفو عن فعله لان ذلك يكون
 اغراء بالضيغ الوجه الثالث اعتناء الطائفة بالحق
 وغلبة العدل من المجرور والثقة بالضعيف والقرينة

بين من يعتمد على حديثه ومن لا يعتمد وكوهم اذا اختلفوا
 في خبر قطروا في سنده وذلك بديل على العمل بهذه الآ
 لا هم لو لم يعملوا بها لما كان لشروهم في ذلك فائدة
 المسئلة الرابعة قد يفتقر الخبر الواحد فرائض
 تدل على صدق مضمونه وان كانت غير الدالة على صدق
 الخبر نفسه لجواز اختلافه مطابقا لتلك الفرضية و
 الفرائض اربع احدها ان يكون موافقا للدلالة ليعقل
 او لنقض الكتاب خصوصاً او عمومها او فجواه او السنة
 المفقوع بها او لما حصل الاجماع عليه واذا فجر عن
 الفرائض الدالة على صدقه ولم يوجد ما يدل على خلافه
 منقضية افتقر العمل به الى اعتبار شروط تذكرها في
 الفصول المعقبة هذه الفصل الثالث عشر
 متعلقة بالخبر وفيه مسائل للمسئلة الاولى
 الايمان معتبر في الراوى واجاز الشبهة العمل بخبر
 الفطحية ومن ضارعه بشرط ان لا يكون منها ما
 بالكذب ومنع من رواية الفلانة كابي الخطاب و
 ابن ابي الفرائض لنا قوله نعم ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا

معتبر في الراوى
 واجاز الشبهة

اتَّخَذَ الشَّيْخُ رَدَّ بَانَ الطَّائِفَةُ عَلَتْ بَجَرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَبِيرٍ
 وَسَمَاعَةَ وَعَلَى بْنِ أَبِي حَزْزَةَ وَعُمَانَ بْنَ عُبَيْسٍ وَبِمَارِوَاهِ
 بَنُو فَضَالٍ وَالطَّائِفَةُ بَنُو وَابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ إِلَى الْإِيمَانِ
 أَنَّ الطَّائِفَةَ عَلَتْ بِأَخْبَارِهِمْ ^{بِهِ} لَمْ يَسْأَلْ لِمَا
 عَدَالَةِ الرَّائِي شَرْطَ فِي الْعَمَلِ بِحَيْثُ قَالَ الشَّيْخُ رَدَّ بِكَفَرٍ
 كَوْنَهُ نَفْثَةٌ مَخْرُجَةً عَنِ الْكُذْبِ فِي الرِّوَايَةِ وَأَنَّكَ سَمِعْتَ
 بِمَارِوَاهِ وَادْعَى عَلَى الطَّائِفَةِ عَلَى أَخْبَارِ جَمَاعَةٍ مِنْ
 صَفْتِهِمْ وَتَحْنُ مَنَعَ هَذِهِ الدَّعْوَى وَنَظَالِبَ بِدَلِيلِهَا
 وَلَوْ سَلَّمْنَا هَذَا لَمْ نَضْرِبْ عَلَى الْمَوَاضِعِ الَّتِي عَلَتْ فِيهَا
 بِأَخْبَارِ خَاصَّةٍ وَلَمْ يَجْزِ التَّغْيِي فِي الْعَمَلِ إِلَى غَيْرِهَا وَ
 دَعْوَى الْفَرَزَنْدِ عَنِ الْكُذْبِ مَعَ ظُهُورِ الْفُسُوقِ مُسْتَبْعِلًا
 إِذَا لَمْ يَظْهَرِ فُسُوقُهُ لَا يَوْشُقُ بِمَا يَظْهَرُ مِنْ تَخَرُّجِهِ
 عَنِ الْكُذْبِ ^{تَقْبِيحِهِ} عَدَالَةِ الرَّائِي نَعْلَمُ بِأَشْنَهَارِ
 بَيْنَ أَهْلِ النُّقْلِ مَنْ أَشْهَرَتْ عَدَالَتُهُ مِنَ الرِّوَايَةِ
 أَوْ جَرَحَ عَمَلُ الْأَشْنَهَارِ وَأَنْ خُفِيَ جَالِدُ شَهْدِهَا
 مَجْدُتِ رَاحِدِهَا بِغَيْبِ قَوْلِهِ بِحَيْثُ دَعَا الْحَقَّ أَنْ يَغْفَلَ
 الْأَعْيُنَ بِغَيْبِ غَيْبِ تَرْكِبَةِ الشَّاهِدِ وَجَرَحَ وَهُوَ

شهادة عدلين وإذا جرح بعض وعدل الآخر
 فدل العمل بالجرح لأنه شهادة لم يطلع عليها
 المعدل ولأن العدل الذي قد شهد بها على الظاهر
 ليس كذلك الجرح المستند إلى الشك في الخلق
 والعتب لا يقبل روايتهما في حال كونهما كذلك لأن
 الوثوق بهما لا يحصل لعدم تحقق الضبط وسواء كان
 العتبي متهما أو غير متهما لأن العتبي يقبل شهادته
 في الجراح والشجاج فوجب قبول روايته لا نأقول
 لم لا يميزان يكون ذلك احتياطا فيهما لا لصدقه
 خبره على أن منصب الرواية أعظم من الحكم بهما على
 مسند والثابت عنهما شرع عام في المكلفين وليترو
 كل الشهادة فلا يفتقر أحدهما على الآخر أما أن
 نحل الشهادة صديقا لقبيلنا إذا دأبنا بالثبات
 في الجرح المجهول النسب إذا عرفنا سلامه لم
 يكف في قبول روايته فإن عرفت عدالة قبلت لا
 ننقض ارتفاع الفسق المانع من قبول الشهادة وإن
 عارضها روايته غير معروف النسب والعدل الذي كان

التزجيج بجانب المعروف **المستعمل في الخامسة**
 اذا قال اخبرني بعض اصحابنا وعني الامام به يقبل و
 ان لم يصفه بالعدالة اذا لم يصفه بالفسوق لا ت
 اخباره بمذهبه شهادة بانته من اهل الامام ولم يعلم
 منه الفسوق المانع من القبول فان قال عن بعض
 اصحابه لم يقبل لا مكان ان يعني نسبة الى الرواية او
 اهل العلم فيكون البحث في كالمجهول **المستعمل في**
السادسة اذا ارسل الراوي الرواية قال
 الشيخرة ان كان ممن عرف انه لا يروي الا عن ثقة فليد
 معة وان لم يكن كذلك فليست بشرط ان لا يكون لها معاً
 من المناهيد الصحيحة واحتج لذلك بان الطائفة عمدة
 بالمراسيل عند سلامتها عن المعارض كما علمت با
 بالمناهيد في اجاز احدها اجاز الاخر **المستعمل في**
السابعة رواية المرأة المعروفة بالعدالة
 مقبولة للسبب القضي للقبول ويستوي في ذلك
 الحرة والمملوكة **المستعمل في الثامنة** من اجتمعت
 الراوي الضبط فاعرف له السهولة الباطن يقبل و

وَأَن عَرَضْنَا دُرًّا قَبْلَ لَا نَأْخُذُ بِهَا وَلَا يَكُونُ دِينًا مِنْهُ فَلَوْ
كَانَ زَوَالُ الْأَصْلِ شَرْطًا فِي الْقَبُولِ لَمَّا صَحَّ الْعَمَلُ لِأَعْدَاءِ
مَعْصُومٍ مِنَ السُّهُوِّ وَهُوَ يَكُونُ أَجْمَاعًا مِنَ الْعَامِلِينَ بِالْخَيْرِ
لَمْ يَكُنْ عَمَلُهُمْ لَنَا سَعَةً إِذَا رَأَى الْأَصْلَ لَمْ
يَزِدْكَ هَذِهِ الرَّابِطَةُ طَعْمًا كَانَ فَلَكَ فَادْحًا فِي الرَّابِطَةِ
وَأَن قَالَ لَا أَذْكَرُ وَلَا أَعْلَمُ لَمْ يَكُنْ فَادْحًا بِجَوَازِ السُّهُوِّ
عَلَى الْأَصْلِ وَوُجُودِ الْعَدَالَتِ فِي الْفَرْعِ بِقِيَّةِ التَّهْمَةِ عَنْهُ
لِتَفْصِيلِ الْأَرْبَعِ فِي مَبَاحِثٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِالْخَيْرِ وَفِي
مَسَائِلِ الْمُسْئَلَةِ الْأَوَّلَةِ الْأَلْفَاظُ الَّتِي تَعْلَمُ
فَسَبْطُ الْخَبَرِ بِهَا إِلَى رَسُولِهِ أَوْ أَحَدٍ لَا تُثْبِتُ لِرَبِّهِ
الْأَوَّلَى إِنْ بَقِيَ لَمْ يَكُنْ بِمَعْنَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
حَدَّثَنِي وَبَلَى ذَلِكَ فِي الْقُوَّةِ إِنْ بَقِيَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
أَوْ سَمِعْتُ عَنْهُ أَوْ حَدَّثَ وَبَلَى ذَلِكَ إِنْ بَقِيَ أَوْ بَقِيَ
اللَّهُ وَبَلَى إِنْ بَقِيَ رَوَيْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
هَبْنَاهَا الْفَظَ أَخْرَجْتُ مِنْ خَيْرِ الرَّابِطَةِ مِنْهَا إِنْ
بَقِيَ أَوْ بَلَى إِنْ بَقِيَ أَوْ نَهَيْتُ عَنْ كَلَامٍ أَوْ أَجَبْتُ لَنَا كَلَامًا وَبَقِيَ
مِنَ السُّنَنِ كَلَامًا وَبَقِيَ الْقَضَاءُ كَلَامًا نَقَلْنَا عَنْهُ

من خبر
في الخبر

اللفاظ لا يعلم من نفعها الدلالة على الرواية ما ينبغي
 اليها ما يدل على الفساد أمّا إذا كانت الرواية من
 بعض الرواة فالصريح فيها ثلثة الفاظ أخبرني واحد
 أو يقال الراوي هل حدثك أو أخبرك فلان فيقول نعم
 ومبنيها أمور يفهم مقام ذلك أحدها الإشارة ^{بالحديث}
 أو بالكناية أو بتسليم كتاب الرواية وبمقتضى ما رواه أو
 بالاجازة المعهودة وهو أن ياذن له أن يروي عنه
 ما صح أنه من أحاديثه أمّا بأن يخلط على كتاب مشهور
 أو أخبار معروفة **المسئلان الثانيان** يجب عن
 الخبر على الكتاب لقوله إذا روى لكم عن حديث
 فأعرضوه على كتاب الله فإن وافق فاقبلوه وإلا فرفضوه
المسئلان الثالثان إذا روى الراوي خبراً
 يخالف مذهبه لا يكون ذلك طعنًا في الرواية ^{بالحديث}
 وإن يرى ذلك المأخذ دليلًا وليس كذلك **المسئلان**
الرابعان يجوز رواية الخبر بالمعنى بشرط أن لا يكون
 العبارة الثانية فاصرة عن معنى الأصل بل تأمضه بجميع
 فوائدها لأن الصحابة كانت تروي مجالس النبي بعد

انقضائها وانظارا للمبدء وسيعدى العادة بقاء
 الفاظها بعينها على الاذهان ولا ريب سبحانه تعالى
 فرض الفصاة الواحدة بالفاظ مختلفة وحكى معناه
 الا تم ومن المعلوم ان تلك الفصاة وقعت بغير لغة
 العربية وان كانت بلغة العربية فان الواضع منها يكون
 بعبارة واحدة وذلك دليل على جواز نسبة المعنى الى
 الغايل وان اختلفت الفاظ اعطى المانع بقوله عليه
 السلام رحم الله من سمع مقالتي فوعاها واذاها كما
 سمعها والجواب ان نقول اذا اداها بمعانيها فقد
 كما يقول حكى فلان رسالا فلان اذا انى بالمعنى ولو خالف
 في اللفظ **المسألة الخامسة** اذا روى
 الواحد روايته ثم رواها ثانيا وزاد فيها زيادة او
 اختلفت الرواة في الرواية بالزيادة والنقصان
 هل يكون ذلك قادحا في الرواية ام لا نظرا لنكار
 الراوى واحدا ولم نكر الزيادة منافية لمعنى لا
 لم يكن في ذلك قادحا بجواز ان يكون سمعها في مجلس
 فحكى كل واحدة منها نارة او في مجلس واحد وانقص

على حكايته بعضه وأن نقاير الروى وكان المنفرد
بالزيادة واحداً وبالنقص جماعةً يستحيل عليهم أن
لا يسمعوا ما نقله الواحد كانت الزيادة مرةً وروى
أن لم يستحل ذلك بأن يكون معها في مجلسين أو في
مجلس واحد يجوز أن يفضل الآخرون فبالتزايد في
فان كانت الزيادة منافيةً لمعنى لا قل نصاً قرب الرقابة
ها ووجب التوقف عن العمل **الفصل الخامس**
في التراجع بين الأخبار المتعارضة وفي مسائل
لمستعمله لا في إذا عارض خبرك ما عد
موافقاً لعموم القرآن والسنة المتواترة أو لاجماع
الطائفة رجب العمل بالموافق لو جهن أحدهما أن
كل واحد من هذه الأمور حجة في نفسه فيكون دليل
على صدق مضمون الخبر الموافق له الثاني أن يمكنه
لا يعمل به لو انفرد عن المعارض فناظرتك به معه وكذا
إذا عارضها وكانت رواة أحدهما عدولاً كان الشرح
لجانب ما رواه العدول لأن رواية من ليس بعديل
لا يفضل مع السلامة عن المعارض فموجود المعارض في

المسئلة الثانية، ربح الشجرة مائة ألفاً
 ولا ضبط والعالم ولا علم محضاً بان الطائفة قد مدت
 رداء محمد بن مسلم وبريد بن معاوية والفضل بن يسار
 وقطارهم على من ليس له حالهم ويمكن ان ينجح لذلك بان
 وادب العالم ولا علم ابعده من احوال الخلق وان ينفذ
 الحديث على وجهه فكانت المسئلة الثالثة
 قال الشيخ اذا روى احد الراويين اللفظ والاخر
 المعنى وفارضا فان كان الراوى المعنى معروفاً باللفظ
 والمعرفة فلا مزجج وان لم يوثق منه بذلك ينبغي ان
 يؤخذ المروى لفظاً وهذا حق لانه ابعد من الزلل
 المسئلة الرابعة، اذا روى الخبرين معا
 روى المعارض اجازة كان المزجج بجانب المسموع
 الا ان يكون حاله على اصل مسموع او مصنف مشهور
 فيكونان متساويين المسئلة الخامسة
 ان كان روى احد الخبرين مجهولاً والاخر معروفاً
 او كان احد السندين منقطعاً والاخر مرسل كان
 المزجج للمعروف والسند لوجود شرائط العمل فيها

على البعير. وبعدهم البعير في الطرف الآخر **للمسألة**
للمسألة **للمسألة** **للمسألة** **للمسألة** **للمسألة**
 زيادة عن الأخرى قال أنه يخرج على الرواية القديمة
 للزيادة لأنها في حكم خبرين وروايتان يقولان **للمسألة**
 أنه يعمل بالزيادة كما يعمل بالأصل بمعنى مع المتعارض
 يكون راجحاً إن اردنا الأول فسلم وإن اردنا الثاني
 فنسوق **للمسألة** **للمسألة** **للمسألة** **للمسألة** **للمسألة**
 على أحد الروايتين كانت أولى إذا جازنا كون الأمام
 في جملتهم لأن الكثرة أماره الرجحان والعمل بالراجح **للمسألة**
للمسألة **للمسألة** **للمسألة** **للمسألة** **للمسألة**
 للأصل قال قوم يكون أولى لأن الظاهر أنه هو المتأخر
 وقال آخرون التأفل أولى لأن له حكم النقل والموانع
 للأصل يستغنى بالأصل عنه فيغلب على الظن أنه لا
 حاجة للشارع إلى ذكره للاستغناء بحكم الأصل والحق
 أنه إما أن يكون عن الرسول أو عن الأئمة فإنه كان عن
 النبي وعلم الشارع كان المتأخر أولى سواء كان مطلقاً
 للأصل أو لم يكن وإن جعل الشارع وجب التوقف **للمسألة**

كما يجمل ان يكون احدهما ناسخا يجمل ان يكون منسوخا
 واما ان يكون ^{كان} من الاثمة وجبا القول بالخبر سواء علم
 علم نازحهما او جهل لان الرجح مفقود عنها وانسخ
 لا يكون بعد النسخ فوجبا القول بالخبر ^{لما}
الناسخ عنها قال الشيخ ^{في} اذا سارت الروايات في
 العدالة والعدد عمل بابعدها من قول العامة والظن
 ان احتجاجة في ذلك برؤية روي عن الصادق ^{هو}
 اثبات المسئلة علمية بخبر واحد وما يتحقق عليك ما فيه
 مع انه قد طعن فيه فضلاء من الشيعة كالمفيد وغيره
 فاراجع بان لا بعد لا يجمل الا الفتوى بالموافق للعلم
 يجمل النسخة فوجبا الرجوع الى ما لا يجمل فلنا الانتم
 انه لا يجمل الا الفتوى لانه كما جاز الفتوى لمصلحة
 براها الامام ككثير من الفتوى بما يجمل لنا وبل مراعاة
 لمصلحة بعلمها الامام وان كنا لا نعلمها فان قال
 ذلك بسد باب العمل بالحدث فلنا انما نصير ذلك
 على نقد البراءة من حصول مانع يمنع من العمل لا
 منكم فلم يلزم سد باب العمل **المسئلة** ^{في} **الناسخ عنها**

اذا كان احد الخبرين مشافهه والاخر مكانه كان
 الترجيح لحانب المشافهه لان المكانه يحتمل من الخلل
 ما لا يحتمل المشافهه **المسئله الحادية عشر**
 اذا كان احد الخبرين حاظرا والاخر ميبها وكان حكمها
 مستغادين من الشرع قال قوم يكون الحاضر الى الله
 مع ما يريك الى ما لا يريك ولا نه حوط في الخبر
 من الضرر وجواب الاول انه خبر واحد لا يثبت بمثله
 مسائل الاصول الثانيه ضعيف لان الضرر منوجه في
 الاقدام على خطر ما لا يؤمن كونه مباحا كما هو محتمل في
 الطرفين الاخر والا الى التوقف **الباب الثامن**
 في النسخ وفيه فصول **الفصل الاول في النسخ**
 وفيه مسائل **المسئله الاولى** في النسخ في الاصل
 هو الازاله من قولهم نسخ الشمس الطل والنسيه كما يؤ
 نسخ الرجب الاثر وبكل هو حقيقه في النقل مجاز في
 غيره وبكل هو مشترك والبحث لفظي وفي الشرع عبارة
 عن الاعلام بزوال مثل الحكم الثابت بالدليل الشرعي
 بدليل شرعي مزاح عنه على وجهه ^{بطل} كان الحكم الاول

من نسخ
 في النسخ

ومن الناس من يجعل النسخ رفاً ومنهم من يجعله بياناً
لا انتهاء مدة الحكم الأول والناسخ هو الدليل الثاني
وقد يطلق الناسخ على ناصب دلالته للنسخ وقد يجوز
بني الحكم كما يقال نسخ شهر رمضان حكم عاصوراء
وفي المعنف كما يقال الحنفى بنسخ القرآن بالسنة و
المنسوخ هو الدليل الأول وقد يستعمل في الحكم ولا
يطلق النسخ بالحنيفة الا حيث يكون الدليلان شرعيين
فلو كانا عقليتين أو أحدهما لم يكن ذلك نسخاً بالحنيفة
وإن كان معنى النسخ موجوداً فيه ~~لكنه ليس كذلك~~
النسخ في الشرايع جائز عقلاً وشرعاً أمّا عقلاً فلأن مجرد
أحدهما أن الشرايع تابعة للمصالح وهي جائزة ~~أخلاقاً~~
فجاز اختلاف ما هو تابع لها الثاني أن الدلالة القطعية
ذلك على بنية يقينية ويلزم من ذلك نسخ شرع من
قبل وأما شرعاً فوجه أحدهما نقل أن نوحاً أعلى
لكل دابة ثم حرم على لسان موسى كبر من الحيوان
الثاني قوله ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بمخبرها
أو مثلها الثالث وفوج النسخ في شرعنا كنسخ النوح

الى البيت المقدس باصفى احوال الكعبة ونسخها عند
 في القواف بالحوال الى اربعة اشهر وعشر ونسخ شاب
 الواحد في الجهاد لعشرة الى ثمانية اشهر احج المانع
 بوجه الا قول لوجاز النسخ لزم منه الامر بالشئ والنهي
 عنه لكن ذلك فاسد من وجه الا قول انه يلزم منه
 الثاني انه يؤدي الى كون الشئ حرام فيها الثالث
 ان يكون الامر بدل على حسن المأمور فلو نفى عنه ^{تفصيل}
 تلك الدلالة الوجه الثاني ان اطلاق الامر بدل على
 اسم لا الزام بالفعل فلو لم يرد واصل لوجب بيان
 مدته والا لزم لا غراء باعفاً والجمل الوجه الثالث
 لوجاز النسخ لزم رفع الشر بدوام الاحكام وتمسك
 اليهود في المسئلة بقول موسى عمتكوا بالتبنا ابداً
 وقوله عمتكوا بالتبنا ما دامنا السموات والارض
 والجواب عن الاول ان نقول لا تم انه يلزم منه الامر
 بالشئ والنهي عنه لا ثابتاً ان التلبيل الاول ثنائ
 غير مائت اوله الثاني وانما يلزم البقاء لو كان الامر ينقضي
 ما نهى عنه والوف والمكلف واحد قوله ونهى عنه

لا تنقض دلالة الحسن قلنا لا نسلم ان الدليل الثاني
 دل على نفي ما لم يدل عليه الاول فلم ينتقض دلالته
 ونجوز ذلك بحجج ما علم زواله عن الاصل فالتشريع
 اذا دل على وجوب فعل فاذا عجز عنه المكلف سقط
 بالعجز ولا يلزم ان يكون العجز مضافا لدلالة الوجوب
 فكلنا متثلنا والجواب عن الثاني قوله لو لم يردوا
 ليقينه والا لزم الاغراء باعضا والجهل قلنا لا يتم ان
 المكلف يعلم ان تغيير المصالح بوجوب تغيير النكاح يفقد
 ذلك بمنعه عن القطع باعضا والردام قوله في قوله
 الثالث يلزم ان لا يحصل الوثوق بدوام شئ من
 الاحكام قلنا نحن نفهم دوام كثير من الاحكام بالضرورة
 من مفاصد الشرع فيكون الوثوق بالدوام حيث الامر
 كذلك دون غيره **المسئل الثاني** في الزيادة على
 النص ان كانت رافعة لمثل الحكم الشرعي المستفاد من الحكم
 الشرعي كانت نسخا وان كانت رافعة لحكم من احكامه
 المستفادة من العقل لم يكن ذلك نسخا وقائفة ذلك
 ما ثبت ان خبر الواحد لا يفتى به حكم الدليل المقطوع

به فكل موضع يعقده نسخا لا يجوز استعمال خيرا لو
 فيه وقال المرفضة وابو جعفر ان كانت الزيادة
 مغيرة للمزيد عليه بحيث لو ضل ما كان بفعل قبل
 الزيادة لم يكن مجزيا وحيث استنبأه كان ذلك نسخا
 والا فلا لنا ما يتبين او لا من ان شرط النسخ ان يكون
 رافعا لمثل الحكم الشرعي المستفاد بالدليل الشرعي
 فيغدر ان يكون ذلك الحكم منقضا من العقل لا
 يكون الرفع لمثله نسخا حقيقيا والا لكان كل خبر يرفع
 البراءة الاصلية نسخا وهو بطلان لا يوجب التلاؤ
 ركعتين ثم زيد عليها ركعة اخرى لمكانت ناسخة
 لان التسليم وجبت تأخيرها الى ما بعد الثالثة وقد
 كان يجب ان يكون عقيب الثانية ولان الركعتين
 كانتا مجزئتين بانفرادها ضا دنا غير مجزئتين لو
 انفردتا لانا نقول لا ثم ان ذلك نسخ لو جوب الركعتين
 ولا للشهد وان كان التغيير بينهما ثابتا بل يغدر ان
 يكون الشرع دل على وجوب تعقيب الشهد الثانية
 يلزم ان يكون الامر بتأخير نسخا نهجلا اذ لم يرفع الثانية

شيئاً غير ذلك وأما الركعتان فإن حكمهما بآني من
 كونها واجبتين غايته ما في الباب أن وجوبها كان منفرداً
 ضاراً منقطعاً إلى الثالثة والثم لا يفسخ بانقضائهما غيره
 إليه كما لا يفسخ وجوب فرضه واحده إذا وجب بعد
 أخرى وأما كونها لو انفردت لما اجزئنا بعد انكسارنا
 مجزئين فإن الأجزاء بعلم لا من منطوق الدليل بل علم
 بالعقل فلم يكن ننسخا ولو علم الأجزاء من نفس الدليل
 الشرعي كان المنسوخ اجزائها منفردة بين لا وجوبها
 لمستلزمة للرابعة من التقبض من العبادة لا
 يكون ننسخا لها سواء كان النافض جزء منها أو شرطاً
 لها لكن أن دل الدليل الشرعي على وجوب ذلك تجزئ
 ذلك بالشرط ثم دل الآخر على ارتفاعه كان ذلك
 ننسخا للجزء والشرط خاصته دون نفس العبادة شيئاً
 ذلك إذا اوجب صلوة ثلاثية مثلاً ثم اسقط منها
 ركعة كان ذلك ننسخا لتلك الركعة حسب وكم
 يكن ننسخا للصلوة كلها أو اوجب فرضه وشرط
 لها شرطاً ثم اسقط ذلك الشرط كان ننسخا له حسب

ولم يكن نسخا للفريضة لنا أن الدليل المقتضى لثبوت حكم
 السابق ثابت والدليل الثاني ليس أيضا مثل حكمه فلا
 يكون نسخا فان قالوا السبادة الأولى كانت غير مجزئة
 بنقد بران لا بفعل الشرط وقد صارت الآن مجزئة فقد
 انسخ الاجزاء فلنا لا يتم ان ذلك نسخ لا ثابتا ان الاجزاء
 اذا لم يضمنه الدليل الشرعي يكون معلوما بالفعل فلا
 يكون زواله نسخا ولو سلمنا ان ذلك نسخ لكان نسخا
 للاجزاء لا نسخا للعبادة **والمسألة الخامسة**
 يعلم النسخ بان بقى هذا فاسخ وذاك منسوخ او يكون
 حكم احدا للدليلين مضادا للحكم الاخر فيكون المناخر
 ناسخا ويعلم النسخ بوجوده منها ان يضمن لفظ احدا
 ما يدل على النسخ او التقديم ومنها ان يضاف احدا
 الى ثان او مكان يعلم منه التقديم او النسخ ومنها
 ان يروى احدي الروايتين عن النبي صلى الله عليه وسلم من انقطعت
 صحبه عند مجده وصحبه راوى الاخرى وهل يغفل
 قول الصحابي اذا قال كذا منسوخ مطلقا او منسوخ بكذا
 الاظهر ان يجوز ان يكون قال ذلك اجنبا والآخر

سماع وقد يخطئ المحدث **الفصل الثاني في جواب**
 مغلفته بالناسخ وفيه مسائل **المسئلة الاولى**
 من شرط الناسخ ان يكون المراد به غير المراد بالمسوخ
 نفسه اذ لو اريد ان لا ينسخ بنفسه لكان انسخه
 ما هي عنه ويلزم من هذا البداء **المسئلة الثانية**
 من شرط الناسخ ان يكون مزاجيا لانه لو كان متصلا
 لما كان نسخا كما في قوله نعم ولا تقر به من حتى يطهر
 وقوله تعالى ثم اغموا الصبام الى الليل بل ذلك بالتحديد
 والتخصيص اسببه **المسئلة الثالثة** من شرط
 الناسخ ان يكون في قوة المنسوخ فلا ينفخ الموازنة بالاحكام
 ولا المعلوم بالمظنون كالقياس وما شاكله **الفصل**
الثالث في مباحث مغلفته بالمنسوخ وفيها ردت
 مشركة وفيه مسائل **المسئلة الاولى** في اذا
 تضمن التسلل الاول لفظ التاسيد هل يجوز نسخه انكره
 قوم واتحق خلافة لا تدبشعل فيما الايراد به الدوام
 فانه ينعلم العلم بدا ولو سلمنا انه حقيق في الدوام
 لكان ورود الناسخ بدل على انه يرد به الدوام وكما

في زكاة

مسائل

ان العام حقيقته في الاستفراق ثم مع ورود المختصر
 يعلم انه لم يرد فكذلك هنا المسئلة الثانية
 يجوز نسخ الحكم لا الى بدل ومنعه قوم لنا نسخ الصفة
 بين يدي المناجاة لا الى بدل ولا ان المنع تابع للصحة
 فاذا كان التي مصلحة في وقت امر به واذا انقلب الى
 مفيدة هي عنه ثم لا يلزم البطلان المسئلة
 الثانية لا بد ان يكون المنسوخ مطلقا غير موقوف
 وقت معين لا نه لو وقت لم يكن ذلك نسخا لان شرط
 نسخ ان يثبت الحكم لولا الدليل المراسي وذلك غير
 حاصل في هذه الصورة المسئلة الثالثة
 يجوز نسخ الشيء قبل وقت فعله مثل ان يامر في اول كنفها
 بصلوة ركعتين عند الزوال ثم ينسخها قبل ذلك وهو
 اخبار والمرضى به وابي جعفرية وقال المفيدة يجوز
 ذلك وهو اخبار رجاء عن الفقهاء ولا شعيرة لنا
 لو دفع ذلك لزم ان يامر بنفس ما هي عنه ليكن ذلك محققا
 لوجهين الاول ان الامر يقتضي كونه حسنا والتميم يقتضي
 كونه فيجاء به لزم كونه حسنا فيجاء معا الثانية ان الفعل

من الرجف من العشرة أحض المانع بقوله فعد لا يأنه
 لباطل من بين يديه ولا من خلفه والجواب لا نسلم
 ان الفسخ باطل ولا يلزم من كونه ابطالا ان يكون باطلا
 سلبا جديلا لكن لم لا يجوز ان يكون ما بين يديه
 اشارة الى كتب الانبياء المنقذمة وخلفه اشارة
 الى ما بعد النبوة او بعد كمال نزوله وهذا الاحتمال
 كاف في ابطال الاحتجاج **المسئلة السابعة**
 نسخ الحكم دون التلاوة جائز ووافع كنسخ الاحكام
 وكنسخ الامساك في البيوت كذلك ونسخ التلاوة مع
 بقاء الحكم جائز وقبل وافع كما يقال انه كان في القران
 زيادة نسخ وهذا لو لم يكن معلوما فانه يجوز لا يوق
 لو نسخ الحكم ما بقي في التلاوة فائدة فانه من الجائزات
 يشتمل على مصلحة يقتضى ابقاؤها واما بطلان ذلك
 فلازم فان التلاوة لازمة على الحكم نعم لا يجب العمل به
المسئلة الثامنة يجوز دخول النسخ في
 الاخبار التي تضمن معنى الامرو ومعنى النهي كما يجوز في
 الامرو النهي وكل في الخبر لما موربكا لاخبارا بالتوا

والعدل فهو مبدل الخبر ثارة وينهى عنه اخرى بحسب
اختلافنا المصلحة وهذا لا بحث فيه وهل يجوز ان يخبر
الله تعالى بخبر محض ثم يخبر بخلافه نظرا فكان ذلك الخبر
مما ينبغي مدلول الخبر فيه امكن ذلك والام يجوز ^{المستعمل}
الثامن نسخ الكتاب بالكتاب جائز والسنة المتواترة
بمثلها والاحاد بالاحاد كما قيل في ادغار الحوم لا ضاحي
وزبارة العبور وهل يجوز نسخ السنة المتواترة بخبر الواحد
منه لا كثر من وهو الحق وقال قوم من اهل الظاهر يجوز
لنا وجوه احدها ان الخبر الواحد مظنون والمتواتر معلوم
ولا يجوز ترك المعلوم للظنون الثاني ان خبر الواحد يختلف
في العمل به وليس كذلك المتواتر فيكون العمل بالمنفوق عليه
اولى الثالث لو وجب العمل بخبر الواحد لكونه منسوبا اليه
صاحب الشرع لوجب في المتواتر فيلزم التفاضل ولو عمل
بالمتواتر لكونه متواترا لم يلزم العمل بالخبر الواحد فلا يلزم
التفاضل في حق الخصم وجهين احدهما يجوز الشخص من
فيجوز النسخ به الثاني رفع الشك به كما في قوله تعالى واحل
لكم ما وداه ذلكم بقوله لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها

وقوله فقد لا اجد فيها ارحى الى محرمًا على طاعم بطعمه
 بنهيه عن كل ذي ناب من السباع والجواب عن الاول
 ان منع تخصيص الكتاب بخبر الواحد ثم لو سلمنا ما لم نرم
 من التخصيص الفسخ لان الفسخ ازالة الحكم والتخصيص ليس
 كك وعنه الثاني لا ثم ان ذلك نسخ بل هو تخصيص على انا
 لا نسلم ان التخصيص دافع مجزئ الخبر بل لكونه لا مطلقه
 بالقبول وذلك غير ما نحن فيه **المسئلة الثامنة**
 يجوز نسخ السنة المنوارة بالقرآن خلافا للشافعي لنا
 وقومنا فان استقبال البيت المقدس نسخ بقوله قول
 وجهك شطر المسجد الحرام و تحريم المباشرة باللبس
 بقوله فالان باشره من احيى الشافعي بقوله فقال
 لسبب للناس ما انزل اليهم ولو نسخ قوله بالقرآن لما
 كان قوله بيانًا والجواب لا نسلم انه يلزم من كونه بيانًا
 ما نزل اليه ان لا يكون في المنزل بيانًا لبعض اقواله
المسئلة التاسعة نسخ الكتاب بالسنة المنوارة
 دافع وحكي عن الشافعي انكاره لنا ان السنة المنوارة
 بغيره فيكون مساوية للقرآن في اليقين فكما جاز نسخ

انتخاب الكتاب جاز نسخة بالسنة المسماة وبذ في العلم
 ولأن الزائدة كان يحيا مباحا في البيوت ونسخ ذلك
 بالرجوع في المحنة اجتمع المانع بقوله نعم ما ننسخ من آية
 او ننسها فان يجزئها او مثلها والسنة ليست مماثلة
 للقرآن ويقول فلما يكون لي ان ابدله من تلقاء نفسه
 ان اتيه الا ما يوحى الي والجواب عن الاول انه لا يلزم ان
 يكون الماني بد عوض المنسوخ ناسخا فلم لا يجوز ان ننسخ
 الا بزيادة السنة وهي دهانم با في الله بانه خبر من المنسوخ
 ولا يضمن حكم النسخ والجواب عن الثاني اننا سلم انه لا
 يبدل الا بوحى من الله ولا يلزم ان يكون النسخ فرانا
 بل يجوز ان يكون الامر باللفظ بالناسخ فرانا وذلك مما
 لا ينافي ما قصدنا **المسئلة الحادية عشر**
 في الاجماع هل ينسخ وينسخ بدم لا يحتاج ذلك الى نقد
 مفقده وهي ان الاجماع هل يمكن استنفاذه قبل ^{نقطه}
 الوحي ام لا انكر ذلك المجهور باجمهم واجازه بعض
 اصحابنا اما المجهور فقاوا اذا اتفق المسلمون على
 شيء في زمن النبي فان كان منقضا الى قوله نعم فيه

الحجة لا في قول غيره فلم يكن إجماعاً وان كان منفرداً عن
 قوله لم يستدبه وأما المرتضى به فانه إجماعاً ووقع
 الإجماع في زمن النبي بناء على أن الإجماع هو اتفاق
 من يعلم أن المعصية في جملتهم وبأن الأدلة التي استدلوا
 بها على صحة الإجماع لا ينقض بما بعد انقطاع الوحي وقول
 الجمهور ولا اعتبار بقول الجماعة ضعيف لأنه لو لا اتفاق
 الجماعة لما علم قول النبي فكان اتفاقهم منضمماً إلى قوله
 من غير تعيين حجة إذا عرفت هذا فنقول اختلف اصحابنا
 في الإجماع هل ينسخ وينسخ به فقال المرتضى يجوز ذلك
 عقلاً لكن الإجماع منع منه وقال شيخنا أبو جعفر الطوسي
 الإجماع دليل عقلي والنسخ لا يكون إلا بدليل شرعي فلم
 يتحقق النسخ فيما يكون مستنده العقلاء وقال بعض المشايخ
 الإجماع لا يكون إلا اتفاقاً ولا يكون إلا عن مستند ظني
 فيكون النسخ ذلك المستند لا نفس الإجماع وفي هذه
 الوجوه أشكال والذي يوجب على مذهبنا أنه يصح دخول
 النسخ فيه بناء على أن الإجماع انتظام أقوال إلى قول لو
 انفرد لكانت الحجة فيه فائز حصول مثل هذا في زمن

النبوة ثم ينفخ ذلك الحكم بدلالة شرعية من اخصيه
 ككبحه وارتفاع الحكم المعلوم من السنة والقران ^{فأما}
 يدخل في جملتها قول النبوة **المسكلمان** ^{الشيخان}
عشرة هل يدخل النسخ في الخطاب المحض نعم لا
 دليل شرعي فجاز رفع الفحوى دون المنطوق اذا انفك
 به الحكم الثابت به كغيره من الادلّة لكن يجوز رفع المنطوق
 والفحوى ورفع الفحوى دون المنطوق اذا انفك به مصلحة
 وان كان فيه بعد وهل يجوز رفع المنطوق به دون ما
 دلّت عليه الفحوى هذا جائز وانكر ذلك فهو وزعوا
 ان الفحوى انما علت نفع النصريح فاذا رفع الاصل به
 نفع الفرع **الكتاب الثاني** ^{الكتاب} **الاول** وفيه مسائل **المسكلمان**
الاول في حقه الاجتهاد والاجتهاد انفعال من الجهد
 وهو في الوضع بذل الجهد في طلب المراد مع المشقة
 لا ترفع بالاجتهاد في حمل الثقل ولا يبق ذلك في حمل الصبر
 وهو في عرف الفقهاء بذل الجهد في استخراج الاحكام
 الشرعية وبما لا اعتبار به يكون استخراج الاحكام من

في
 قوله

أدلة الشرعية اجتهاداً لا ههنا يفتنى على اعتبارات نظرية
 ليست مستفادة من ظواهر النصوص في الأكثر وسواء
 كان ذلك الدليل قياساً أو غيره فيكون القياس على
 هذا المنهج أحداً لا ضام لاجتهاداً فإن قيل يلزم على
 هذا أن يكون العامية من أهل الاجتهاد قلنا لا
 كذلك لكن فيه إجماع من حيث أن القياس من جملة الاجتهاد
 فإذا استثنى القياس كما من أهل الاجتهاد في تحصيل
 الأحكام بالطرق النظرية التي ليس أحدها القياس ^{القياسي}
 ولما ينبغي أن يجوز أن يكون النبي متعبداً بالقياس
 في الأحكام الشرعية لأننا نستدل على أن العبادة لم يرد
 بالعلمية وهل يجوز أن يكون متعبداً باستخراج الأحكام
 الشرعية بالطرق النظرية الشرعية عما القياس لأننا
 نمنع من جواز أن كلاً لا نفهم وقوعه وعلى هذا النقد
 فهل يجوز أن يخطئ في اجتهاده الحق أنه لا يجوز لوجوه
 الأول أنه معصوم من الخطأ عمداً ونسباً ناهياً ثبت في
 الكلام ومع ذلك يستحيل عليه الغلط الثاني أننا مأمورون
 بأبنا عدم وقوع منه الخطأ في الأحكام لزم الأمر بالعمل

بالخطأ وهو بطل الثالث لو جاز ذلك لم يبق وثون
 با و امر ونواصب في ذى ذلك الى التنفير عن قبول قوله
 احيى الخبز لذلك بوجهين الاول قوله نعم قل انما انا بشر
 مثلكم يوحى ويلزم من المماثلة عوازل الغلط عليه الثاني
 قوله نعم فمن قضيت له بشئ من خواصه فلا ياخذنا مما
 افطع له به فطعمه من النار وهذا يدل على تسريحه منه
 الغلط في الحكم والجواب عن الاول انه لا يلزم من المماثلة
 البشرية المساواة في الغلط لوجود الدلالة المانعة من
 ذلك في حقه والجواب عن الثاني ان حكم الانسان بشئ
 من خواصه ليس بغلط لانه هو الحكم المأمور به شرعا
 سواء كان مطابقا للباطن او لم يكن والا صابغة ليس لا
 في العمل بالا و امر الشرع به على الوجه الذى عين له وهو
 موجود فيما يحكم به المستعمل الثالث من الاحكام
 اما ان يكون مستفاد من ظواهر النصوص المعلومة على
 القطع والنسب فيها واحد والمخطى لا يبعد وذلك
 بان ما يكون المعتمد فيه لا يتغير المصالح واما ما يتغير
 الى اجتهاد ونظر ويجوز اختلافه باختلاف المصالح فانه

يجب على المجتهد استفراغ الوسع فيه فان اخطأ لم يكن
 ما ثوماً وبطل على وضع الاثم عند وجوه احدهما انه
 مع استفراغ الوسع يحقق العذر فلا يتحقق الاثم الثاني
 انا نجد الفرة المحقة مختلفة في الاحكام الشرعية خلافاً
 شديداً حتى يفتى الواحد منهم بالشئ ويرجع عنه الى
 غيره فلو لم يرتفع الاثم لعلمهم الضيق وتعلمهم الاثم لان القائل
 منهم بالقول اما ان يكون استفراغ وسع في تحصيل ذلك
 الحكم اولم يكن فان لم يكن يحقق الاثم وان استفرغ وسعه
 ثم لم يظفر ولم يعذر بتحقيق الاثم ابعد الثالث الاحكام الشرعية
 تابعة للمصالح فجاز ان يختلف بالنسبة الى المجتهد بين
 كما استقبل القبلة فانه يلزم كل من غلب على ظنه ان القبلة
 في جهة ان يستقبل تلك الجهة اذا لم يكن له طريق الى العلم
 ثم يكون الصلوات مجزية لكل واحد منهم وان اختلفت
 الجهات فان قيل لا نسلم ان مع استفراغ الوسع يمكن
 الغلط في الحكم وذلك لان الواقعة لا بد منها من حكم
 شرعي ولا بد من نصب دلالة على ذلك الحكم فلو لم يكن
 لتكلف طريق الى العلم بها لكان نصبها عبثاً ولما كان

لذلك المخطئ طريق إلى العلم بالحكم مع فقد براسنضراغ
 الوسع وذلك تكليف بما لا يطان والجواب فيلولة لادبة
 من نصب دلالة فلنا مسلم لكن ما المانع ان يكون فرض
 المكلف مع الظفر بذلك الدلالة العمل بمقتضاها ومع
 الظفر بها يكون الحكم في الواقعة لا ذلك الحكم ومثاله
 جهة القبلة فان مع الحكم العلم بها بحسب الوجه ومع
 العلم يكون فرضه الوجه الى الجهة التي يقبل على ظنته
 انها جهة القبلة وكذلك العمل بالبينه عند ظهور العدا
 وخفاء الفسق ولو ظهر فرضه الوجه طرحتها فانما
 ان يكون الادلة التي وضع فيها التزاع كذلك الاثرين
 العموم يخص مع وجوده المخصص ويعمل بعمومه مع عدم
 المخصص **الفصل الثاني** في القياس وفيه مسائل
المسألة الأولى في القياس في الوضع هو المناظرة
 في الاصطلاح عبارة عن الحكم على معلوم بمثل الحكم الثاني
 لمعلوم اخر لئلا يشار بها في علمية الحكم فوضع الحكم المنفوق
 عليه يمتقي اصلا وموضع الحكم المختلف فيه يمتقي فعلا
 والعلة هي الجامع الموجب لاثبات مثل حكم الاصل في

منه
 في

المرج فان كانت العلة معلومة ولزم الحكم بها معلوما
من حيث هي كانت النتيجة علمية ولا نزاع في كون مثل
ذلك دليلا وان كانت العلة مظنوية او كانت معلومة
لكن لزم الحكم لها كان خارجا عن موصع الوقوف منظو
كانت النتيجة ظنية وهل هو دليل في الشرعيات فيه
خلاف لمسئلة الثانية النص على علمية الحكم
ونقله عن عليهما مظهر بوجوب ثبوت الحكم ان ثبتت العلة كقول
الرضا بوجوب الحد والسن بوجوب القطع اما اذا حكم في
شيء بحكم ثم نص على علمية فيه فان نص مع ذلك على انه
رجب وان لم ينص لم يجب بتقدير الحكم الامع القول بكو
القباس حجة مثاله اذا قال الخمر حرام لانها مسكرة فانه
يحمل ان يكون الضرر معللا بالاسكار مطلقا ويحمل
ان يكون معللا بالاسكار والخمر مع الاحتمال لا يعلم وجوب
التقدير لمسئلة الثالثة من الناس من
منع من التقيد بالقباس معللا واكثرهم قالوا يجوز
احط المانع بوجوه احدها ان العمل بالقباس باقدام
على ما لا يؤمن كونه مفسدا فيكون فيها كالاقدام على

ما يعلم كونه مفقوداً الثاني ان النّاس موجب للظن مع
 امكان العمل بالعلم فيكون باطلاً الثالث ان عمومات
 القرآن والسنة المتواترة كالفلة بتفصيل الاحكام الشرعية
 والقياس ان طابقها فلا حاجة اليه وان افاها لم يجز العمل
 بدراخية شعبنا المتغيرة لذلك ايضا بانه لا سبيل الى علة
 الحكم في الاصل فلا سبيل الى القياس اما الاولى فلان
 العلة اما ان تشمل بطريق علمي او ظني والقياسان باطلا
 اما العلم فظاهراً واما الظن فلانه لا حكم للا عن اماره و
 الامارة مفقودة ومع عدم الوفوف على علة الحكم يتغير
 تقديره والجواب عن الاول ان الامن من المفقود يحصل
 بتقدير وجود الدلالة الشرعية كما في غيره من الامور
 المظنونة والجواب عن الثاني اما الاستعمال القياس في
 موضع يكون العلم بالحكم ممكناً بل في موضع يفقد العلم
 بالحكم والجواب عن الثالث لا نسلم ان عمومات القرآن
 كالفلة بالاحكام فان في مسائل اللغات والمواثيق و
 البيوعات وغيرها ما يعلم خروجه عن مدلولها العمومي
 والجواب عن احتجاج المفيدان نقول لا نسلم انه لا سبيل

الى محصل علم الحكم قوله اما ان يعلم بطريق علمي او ظني
 فلنا لم لا يجوز ان يكون علميا كما اذا مضى الشارع على علمه
 سلتنا اذا لم يكون عامية فلم لا يكون علمية قوله نظرن
 لاحكم له الامانة فلنا سلتنا ذلك ولا مارة قد
 يحصل بالطرفين التي اشار اليها مثبتوا الغياب كاللذات
 والاسرار من جهة اثبت الحكم عند شئ وانفج عند انقضاء
 كان ذلك امانة والذ على التقلب وكذا اذا حدث
 او صاف محل الوفاق وابطلت الاثما واحدا غلب على
 الظن ان معرفة الحكم وذلك كاف في حصول الظن ان
 الحكم معلل بملك العلة لم يستلزم ان يكون
 الجمع بين الاصل والفروع قد يكون بعد الفارق ويبقى
 تنفع المناط فان علمت المساوات من كل وجه جاز بعد
 الحكم الى المساوي وان علم الامتياز وجوز لم يخرق النعمة
 الا مع النقص على ذلك لجواز اخضا من الحكم بملك المنزلة
 وعدم ما يدل على التمدية وقد يكون الحكم الجمع بعملة
 موجودة في الاصل والفروع فيغلب على الظن ثبوت الحكم
 في الفروع ولا يجوز تعدية الحكم والحال هذه بما استدلت

عليه فان نقر التسرع على العلة وكان من ان شامد
حال يدل على سقوط اعتبار ما عد تلك العلة في ثبوت
الحكم جاز بعد هذا الحكم وكان ذلك برهانا ولنفرض اصله
ثبوت منها على التخصيص الا قل قوله ^ع وقد سئل عن
الرتب بالتمثلا بمثل انقص اذا جف فقبل نعم فقال
لا اذا فقد علل الضرر بنفسه عند الجفاف وشامد
الحال يقتضي انه لا اعتبار بما عد تلك العلة من ان
الاصل كانه نقر على ان كل ما نقص بعد الجفاف من الرتبة
لا يجوز بيعه مثلا بمثل ويمكن التوقف هنا فان المخط
ان يكون النقصان موجبا للنع من البيع في الرتبة
لتمر خاصته لجواز اشتماله على ما يوجب اختصاص النقص
غاية ما في الباب ان ذلك لا يعلم لكن عدم العلم بالثبوت
لا يدل على انتفاءه في نفس الامر انما في الله اذا قال طيب
عامدا في شهر رمضان فقال عليك الكفارة او قال مكره
عشر من سارا او حال عليها الحول فقال عليك الزكوة
علم ان الحكم متعلق بذلك ولا اعتبارا بامتنان النقص
بل بحكم بان كل من انفق له ذلك ثبت له ذلك الحكم الثابت

اذ انكم ترفعون رافعة واحدة بشاهد الحال ان الحكم فيها با
 باعتبارهما لا باعتبار محلها على الحكم لما روى ان
 عليا قد قضى في دابة تنازها انسان واقاما البيت افا
 لم يشهد له بالنساج فلا يفصل الحكم على الدابة بل ينعى
 الى كل ما حصل فيه هذا المعنى المستعمل في الخبر
 ذهبنا ههنا الى ان الخبرين اذا عارضوا وكان القياس
 موافقا لمقتضى أحدهما كان ذلك وجهها يقتضي ترجيح
 ذلك الخبر على معارضه وعين ان يوجب لذلك بان الحق
 في أحد الخبرين فلا يمكن العمل بهما ولا احدهما فتعين
 ان يعمل بأحدهما وادكان التعليل يقتضي التعارض
 فلا بد من العمل بأحدهما من ترجيح والقياس مما يصلح
 يكون مرجحا لحصول الظن به فتعين العمل بما طاب بغيره لا
 اجعنا على القياس مطرح في الشرع لا نقول بمعنى
 انه ليس بدليل على الحكم لا بمعنى انه لا يكون مرجحا لا
 الخبرين على الاخر وهذا لان فائدة مرجحا كونه رافعا
 للعمل بالخبر المرجوح فبعود الرجح كالتحيز التسليم عن المعنى
 ويكون العمل به لا بد لك القياس في ذلك نظر المسئلة

المسئلة السابعة قال شيخنا المفيد

خير الواحد القاطم للعدد هو الذي يقترن بالعدد

بعضه بالنظر فيه الى العلم وربما يكون ذلك اجزاء

شاهدا من عقل واحد كما من قياس فان معنى القياس

البرهان فلا اشكال ان معنى القياس الفقهى انما

حجة فاما لكونه خبرا وذلك نقض لما يذهب اليه من

طرح العمل بالخبر ان كان بالقياس لم يثبت عنه اثنان

شرعى بالقياس الفقهى هو بآذية من بين ان

يثبت بالحكم والدلالة الدالة على الحكم المسمى

المسئلة السابعة الفائلون يجوز النعبد بالقياس

عقلا منهم من يقول ورد النعبد بهم الاكثر وورد

المؤمن اصحابنا على المنع من ذلك الا اذا لسا وجوه

الا قل ان العمل بالقياس على الظن والعمل بالنظر غير

جائز اما الاولى فظاهر والثانية بنقله عن ولا نقض

ما ليس لك به علم وبقوله ان الظن لا يقتضى من الحق

شكنا وبقوله وان نقولوا على الله ما لا نعلمون لان

على وجود الدلالة عليه لا يكون عملا بالمظنون بل

يقع القياس على
بعضه بالنظر فيه
الى العلم وربما
يكون ذلك اجزاء
شاهدا من عقل
واحد كما من قياس
فان معنى القياس
الفقهى انما حجة
فاما لكونه خبرا
ولذلك نقض لما
يذهب اليه من
طرح العمل بالخبر
ان كان بالقياس
لم يثبت عنه اثنان
شرعى بالقياس
الفقهى هو بآذية
من بين ان يثبت
بالحكم والدلالة
الدالة على الحكم
المسمى

به كالمعمل بالشاهد به الحكم بالارش واستقبال الخلة
 لا نأقول وجده المنع فوجب طرحه طرده فاذا خرج ما
 اشترط اليه وجب تناوله لما بقى علما بمقتضى الدليل وسقط
 ما يزعمون انه دليل على العمل به فيبقى ما ذكرناه من الدليل
 سلما من المعارض الثانية اجعل الامامة على ترك العمل
 به ونقل من اهل البيت المنع منه متوازنا فلا يقطع به
 الغد الثالث لو تعبدنا بالعمل به لوجدنا الدلالة عليه
 ليكن الدلالة مفقودة فالعمل به غير جائز اما الملازمة فلا
 التكليف يستدعي وجود دلالته والا لكان التكاليف به
 من دون دلالته عليه تكليفا بما لا سبيل الى العلم به
 وهو تكليف بالمحال واما بطلان اللازم فبالاستفراء
 الرابع لو ورد التعبد به لاشتهر ذلك بين اهل الشرع
 ليكن ذلك بطلان الملازمة فلا الاستدلال به مما
 يتم الواقع التي يستدرك بالقياس كشره عندهم ولما
 فاضيه بان مثل ذلك مما يشتهر العلم به فلما لم يشتهر
 دل على بطلانه لا يقال فداشتهر ذلك بين الصحابة حتى
 ان خصوصكم تدعى الاجماع عليه لا نأقول لو كان كذلك

يؤمنون به

لما اخضع الخصم بعلمه ورسالنا ذكرناه من عموم الباطن
 وزوال الاعراض الباعثة على اخفائه احيى بعض اصحابنا
 ايضا بان القول بورد العبد به مع بطلان الحجج التي ذكرها
 الخصم مما لا يجمعان ان الفاعل يكونه حجة يمتنع في
 ذلك بالوجه التي يذكر فيها فهو يقول انها حق ولكن
 له بطلانها ومنع من كونه حجة فالقول بكونه حجة مع ان
 تلك الحجج باطلة قول ليس لاحد فيكون منفيها لا يتوحد
 بخوان يكون غيرها ذكر دليل على كون القياس حجة
 فلا يلزم من القول بطلان هذه الحجج بطلان القياس
 لا نقول مع القول بكونه حجة ونحو وجود حجة لم
 يذهب ذهابا الى القول بطلان هذه الحجج المذكورة
 واجمع الجهد على وقوع العبد به بوجه معفولة و
 منقولة اما المعقول فقالوا القياس بعبد الظن والعمل
 بالظن واجب اما افادة الظن فظن واما انما عمل الظن
 واجب فلما ثبت من ان المحترق من الضر المطعون واجب
 كالمعلوم واما المنقول فوجه الاول قالوا اجمعنا
 على العمل بالقياس فيكون حجة اما ان الضحابة علم به

والثالث بطلانها
 فلا يكون العبد
 تاسا بارافق لا
 يجمعان حجج

بعض فلا ز الصحا بة عليه ولم يظهر من الباب في انكار وقد بينا
 ان مثل ذلك حجة فيما سلفا اما ان بعض الصحابة عليه
 من وجهين احدهما ان الصحابة اختلفوا في مسائل كثيرة
 وليس نتمكم فيها بالنقص فنعين انهم مولوا على الاجتهاد
 انما انهم اسندوا في كثير من المسائل بالقباس و اشاروا
 الى التشبيه في المسائل كما قال ابن عباس لا بنوا لله زيد يحيل
 ابن الابن ابنا ولا يحيل ابا الاب ابا معا روى من قول
 عمر لا يه موسى و نسل الامور براك و معا روى عنه انه قضى
 في زوج و امر و اخوة لأم و اخوة لابن امر لأم التدين
 و الزوج النصف و للاخوة من لأم الثلث فقال البا قون
 هبات ابا نا كان عازا لسننا من امر واحد فشارك بينهم و
 ذلك من المسائل و اما ان الباب لم ينكر و فلانة لو حصل
 ذلك لظهر لآل القباس من الاصول التي لو وقعت فيها
 المساكرة لظهرت و اما ان مثل ذلك اجماع ثلاث سكوهم
 لا يحيل الا الرضاء بهما عرف عن مخرج الصحابة في انكار
 الباطل و المنع من العمل به الوجه الثالث قوله معا ذوا ليه
 موسى يم نقصيان فالألم مجد الحكم في الكتاب السنة

ففسد الامر بالامر فما كان اذ ياب الى الحق علمنا به فقالوا اسبغنا
وقوله لا يزن معوا جهد براك الوجه الثالث نية الله
على الفياس وذلك اذن في العمل به اقامتهم في قوله لعمر
فدستل عن النبلة لو تضمنت بما ثم محجة كنت شاربه
وقوله لا للخصبة ارايت لو كان على ابيك دين ففقه بئس كان
يحجزه فقال نعم قاله فدين الله احق ان يقضه الوجه الرابع
قوله فقال فاعبروا يا اولي الابصار والاسند لاهله
الابن ضعيف والجواب عن الاول قوله العمل بالظن واجب
فلنا منى اذا امكن العلم او لم يمكن ونحن قادرون على تحصيل
الاحكام من طواهر النصوص المعلومة سكتنا انه لا طريق
اليها الا بالفياس لكن لا نسلم وجوب العمل بالظن اذ لو
وجب ذلك لوجب العمل بقول الشاهد الواحد لا بل كما
يجب العمل بقول المدعى بمجرد ما اذا غلب على ظن الحاكم صدق
حتى يعمل بقول مدعى النبوة من دون المنجزة لا يوجب
الا دله من العمل بما ذكره لا نقول لو كان الظن وجهاً
لوجوب العمل لا طرد ذلك كما ان رد الوديع لما كان
وجهاً موجباً لم يختلف وجوب العمل الذي يقع عليه على

ان الدلالة قد صنعت من ذلك وهو قوله تعالى فان لم
 على الله ما لا تعلمون واما الجواب عن المنقول فنقول
 لانهم ان الصحابة علمت به فوله على بعض ولم ينكر الباقون
 فلما لانهم ان بعضا عمل قوله اخلافا للصحابة مع استبعاد
 ان يكون مستندهم النص دليل على العمل فلما لم لا يجوز
 يكون مستندهم القصور والاستبعاد الذي ذكرناه لا
 يبعد البين فوله استدلوا على كثير من المسائل بالامسار
 فلما هذا منقول بطريق الاحاد فلا يثبت العلم سلبا عنه
 نقلها لكن لانهم استندوا في ذلك الى الامسار و
 ان كان معنى الفباس فيه موجودا اما فقه ابن عباس فانه
 يحمل انه راي ابن لابن بتمو ايضا وكان اب لاب بتمو ايضا
 فالرمة النسوية فلما انه انما عمل في احدهما بوضع الاسم
 والاخر مثله في ثن اول اللفظ وليس ذلك فباسا واما قوله
 عرض الامور بربك فغاية ما امره بالمناجاة فجاء ان
 يكون ارادة النسوية في مدلولات الالفاظ واما الكثرة
 فلانهم ان الاخوة للاب والامر استدلوا بالفباس بل
 بطريق ان ولد الامر يستحقون الثلث ومن كان من ولد

الاب والامه فخرجوا من ولد الامه قوله لو انكر البنا دون نظير
 فلما آواهم اذ السكون دليل الرضا فانه بجمل وجوه
 كثيره غير ذلك وقد ذكرنا ذلك في باب الاجماع مستمنا انه يدل
 على الرضا البكر لا ينسب ذلك اهم سكنوا ولم لا يجوز ان يكر
 انكر واذلك قوله لو كان ينقل فلما لا ثم ذلك سكت البكر
 نسلم انه يجب اسفار النقل حتى يفصل بنا ثم نقول يجب ان
 ينقل ذلك منوارا او احادا الا قلتم والثاني مسلم وقد
 نقل الامكار في مواضع منها ما روى عن ابي بكر انه قال اي
 سماء نظلني واي ارض تفلني اذا قلت في كتاب الله براي
 وعن عمر انه قال فارجعوا ما ليس في الكتاب الستة فاشتر
 بما اجمع عليه اهل العلم فان لم يجد فلا عليك ان لا يفتنه
 وعن ابن عباس ثخننا الناس رؤساء جهالا يغيبون
 براهم وقال اذا قد تم في دين الله بالعباس اعلمتم كثيرا مما
 حرم الله وحرمت كثيرا مما احل الله والجواب عن خبر ابي
 مؤين ومعاذ ان نقول هو خبر واحد لا يجوز العمل به في
 مسئلة علمية ثم هو مطعون فيه بوجوه منها انه مرسل
 ومنها ان بعض المحققين روى انه قال اجهد برأيي

قال رسول الله ﷺ اكتب الى اكتب اليك ثم تقول لا تسلم ان
 قوله اجتهد براه اشار الى الغيباس بل كما يحتمل ذلك يحتمل
 انذارا لاجتهاد في العمل بدلالة الاصل ودلالة الاحباط
 خبر ذلك من رجوع الاجتهاد ومع الاحتمال بمجا التوفيق
 الجواب عن شبه النقيض على الغيباس ان نقول هي اجزاء
 لا يوجب العمل في مسئلة عليه على اننا نطالب بصحتها ولو
 سلمنا لما كان ذلك امرا بالغيبا من لان الشبهة لا يفتني
 بقدي الحكم كالوقوف عندك من الم حركة حبشي لم يفتني على
 ظن انه يريد من كل حبشي له واما الاية فعبارة عن ذلك
 على مرادهم لان لما هي الامرا لافاظا فان ذلك من
 الفرع على الاصل البطلان المشهور في جامعة الكتاب في فصول
 مختلفة **الانصاف في الحق والحق في الحق** وفيه مسائل
الحكم في الامور يجوز للمسلم العمل بقضوى اعماله في الحكم
 الشرعية وقال المجتهد في يجوز ذلك في مسائل الاجتهاد في
 ما عليه دلالة لافاظه ومنع بعض المعنوية ذلك في قوله
 لنا انما نعلمنا الاعصاء على الاذن للعوام في العمل بقضوى
 العلماء من غيرنا كروفتنا ان اجماع اهل كل عصر حجة

في النظر
 في النظر

انما لو وجب على العاصي النظر في ادلة الفقه كان ذلك
 اقاميل وقوع الحادثة او عندها والقسمان باطلاق اما
 قبلها فنفي بالاجماع ولا تيقن الى اسبابه فنه بالنظر
 في ذلك فيؤدي الى الضرر بالمرعاش المضطر اليه واما عند
 نزول الواقعة فذلك متعذر لا سيما انضاف كل عامي
 عند نزول الحادثة بصفة المجتهدين لا يوق هذا لان في
 المسائل العقلية الاعتقادية مع انه لا يسوغ فيها التقليد
 لا نأقول تلك حيوها سهل با واثلا لا دلة وهي عفايد
 مضبوطة وليس كل كتاب الفقه وحوادثه لا ننشأها وانفراد
 كل مسألة منها بليل على حاله واحتمل ذلك ايضا
 بقوله فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون ويمكن ان
 يقال سلمنا وجوب السؤال ولكن لا تم وجوب العمل
 بقوله تعالى فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا
 في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون
 ولما قل ان يقول الا نذار مما يوجب الحذر ليكن فليكون
 باعاش على النظر في الادلة فلم لا يجوز ان يكون هو المراد
 اجمع المانعون بوجوه الاقل قوله تعالى وان تقولوا

واصحوا

على الله ما لا يفعلون ولا تنف ما لم يترك به علم وان
 الحق لا يفتي من الحق شيئاً وثابتها الله على ما لا يؤمن
 كونه مفسدة فيكون فيها لان المفتي جائز الخطاء فكل ما
 يفتي به يجوز ان يكون محطياً فيه فيكون لا فدام على العمل
 على ما لا يؤمن كونه مفسدة وفيه ذلك ظاهر وثابتها
 لوجاز التقلب في الشرعيات لمجانز في العظليات وثابتها
 محال فالأقل مثله والحوادث من الآيات ان نقول خص منها
 العمل بشهادة الشاهدين واستقبال القبلة مع الظن
 عند عدم العلم والظن بأندرجنايات ونظم المتلفات
 وانما خص لوجود الدلالة في هذا وعمل الشائ ان لا
 من المفسدة بما اشرنا فيه من الدلالة الدالة على جواز العمل
 بالفقوى وعمل الشائ بالفرق بين الامرين بنسبة مسائل
 اشارة وكثرة ادلتها وسهولة ادلة الكلام وقلتها وبأش
 العظليات الغرض فيها الاعتقاد فلا ينبغي الا على العلم و
 الشرعيات يجوز التعويل فيها على الظنون عند وجود
 الدلالة الدالة على اشتمالها على المصلحة المستمرة
 الثاني لا يجوز تقلب العلم في اصول العقائد

خلافاً لمتوهمه وبطل عليه ذلك وجوه أحدهما قوله فكيف
 وإن نقولوا على الله ما لا نفعلون الثاني أن التقليد في
 قول الغير من غير حجة فيكون جزمًا في غير موضعه وهو
 فيج عطلاً الثالث لو جاز تقليد الحق لجاز تقليد الباطل
 لأنه إما أن يكون تقليد الحق مشروطاً بالعلم بكونه حقاً
 أو لم يكن ويلزم من الأول طلب العلم ولا يكون تقليداً
 إن جاز تقليد الحق من دون العلم بكونه حقاً لزم تقليد
 الحق من دون العلم بكونه الباطل لا شراً كما في سبب الإثم
 وهو مجرد التقليد إذا ثبت أنه غير جائز فهل هذا الجحد
 موضوع عنه قال شيخنا أبو جعفرية نعم وخالفه أكثر
 أئمة الحديث بانقضاء الشهادة المصارة على الحكم بشهادة العامة
 مع العلم بكونه لا يعلم بخبر العفايد بالأدلة القاطعة
 لا بقبول الشهادة إنما كان لا يتم يعرفون وأما الأدلة
 وهو سهل المأخذ لا نأقول إن كان ذلك حاصلاً لكل
 مكلف لم يبق من بوصف بالمواخذة فيحصل الغرض
 سقوط الإثم وإن لم يكن معلوماً لكل مكلف لزم أن يكون
 الحكم بالشهادة موثقاً على الحكم بمصوّل ذلك لا دلالة للشأن

معهم لكن ذلك محال ولا الشبهة كان يعلم بأسلوبه
 من غير أن يعرض عليه أدلة الكلام ولا يلزمها بل بامر
 بعلم الأمور الشرعية التي لا بد من كمالها وما اشبهها
المسألة الثالثة الشبهة التي يفتى هو
 العمل في العالم بطرق العباد بالدعوة إلى الأصولية بطرق
 الأحكام الشرعية وكيفية استنباط الأحكام منها وبالجملة
 يجيبان يعرف جميع ما يتوقف عليه كل واحد فغنى فيها
 بحيث إذا استل من ملة فغنى ذلك الحكم في به ويجيب
 التي يفتى عليها وإنما وجبت لك لأن الفتوى شروط
 بالعلم بالحكم ومالم يكن حارفاً بذلك الأمور لا يكون عالماً
 ببدل أن الشك في إحدى مقدمات التلخيص أو في مقدمات
 مقدماته شك في الحكم ولا يجوز الفتوى مع الشك في
 الحكم إذا نظر هذا فلا يجوز للفتوى أن يتعرض للفتوى حتى
 يشك من نفسه بذلك ولا يجوز للسنة أن يستفتي حتى
 يعلم منه ذلك من مائة سنة وعمارته العلماء وشهائهم
 له بأسخفاً من منصب الفتوى ولو غدا به ولا يكتفي العامة
 بشاهد المفتي من صدق ولا داعياً إلى نفسه ولا مدعياً

فلا يثبت في العلم حلبة ولا انصافه والزمه والنوع
 قد يكون غاليا في نفسه او مغالطا واذا ثبت ذلك فانك
 في البلد واحد هذه الصفه تعين الفئوى وان كان اكثر
 فان نشا وادنى العلم والعدالة جازا استغناء كل منهم
 فان اختلفوا في الفئوى والحال هذه كان الشفق مخبرا في
 العمل بقولهم شاء وان كان احدهم ارجح في العلم والعدالة
 وجب العمل بفئواه وان اتفق اثنان احدهما اعلم والاخر اكثر
 عدالة وورعا فله العلم لان الفئوى يستفاد من العلم
 من الورع والقدر الذي عنده من الورع يحجزه عن الفئوى
 بما لا يعلم فلا اعتبار برجحان ورع الاخر من غير العلم
 اذا كان من اهل الاجتهاد وحصل له حكم الواقعة بنظر
 صحيح لم يحجز له العدول الى العمل بفئوى من هو اعلم منه
 لانه عدول عما يعلم الى ما يظن وكذا ان لم يجز له الاجتهاد
 انه الرجوع الى قول الاعلم لان تحصيل العلم ممكن في حقه
 اما اذا اشكل عليه طريق الواقعة جاز له الرجوع الى الاعلم
 لانه بالنسبة اليه في تلك الواقعة كالعامي المتيقن
 لا لم يبعث لا يجوز للعامي ان يفنى بما يفعله من الاعمال

سواء عمل عن محبة أو ميتة لأنه فؤاد مما لا يعلم فكان حراماً
 والمسلم إذا ألتزم مسأله أرا في المجتهد عن نظري في
 ثم وقعت بينهما في دفن آخر فأن كان ذا كراً للدليلها جاز
 له الفتوى فإن نسبة فتوى في استنباف نظرياً في نظري
 إلى الأول فلا كلام وإن خالفه وجب الفتوى بالآخر
 لأننا نعرف من استفتاءه أولاً لأنه عامل بقوله وقد
 عده ولو استمر لي في ما عدا بالفتوى من غير دليل ولا فتوى
 مع الفصل الثاني في مسائل مختلفة للمسلم
 الأول في اتفق أهل العلم على فتح التصرف فيما فيه
 خالصة من نفع وكذا ما لا منفعة فيه وكذا ما علم وجهه
 كالظلم واختلفوا فيما عدا ذلك مما ينفع به ولا يعلم كونه
 واجباً ولا مندوباً فقال قوم أنه على الخطر وهو مندوب
 طائفة منا وقال الآخرون على الإباحة وهو اختيار
 شيخنا المفيدة أجمع الفائلون بالخطر بأنه تصرف في ملك
 الغير غير أنه فيكون فيها إيجاب الآخرون بأننا لا نسلم
 أنه تصرف بغير إذن المالك ^{مستحب} وهذا لأن الأدلة
 التي تذكرها بلزم منها الأذن سلمنا أنه لو كان يمكن

في المسألة
 في المسألة

وهو استنباف المصلحة
 وتوقف الآخرون
 عفاً وأباحوا منها
 ما دل عليه الشرع
 مع

كالرجل إذا لم يحطس ثم يقول قد سلم أن مال الغني يحرم
 لا تصرف فيه إلا مع النعم أو مع مضرورة يوجبها على المال
 بوث مسلحة له بدل على ذلك فإنما ينبغي الاستناد إلى
 جدار الغني من غير أن ندركنا لنضيق بصو مصباحه ولا
 على ذلك إلا خلو من غرض يقضي المنع والأشياء بما
 لتسبب إلى الله سبحانه يجرى هذا المجري ثم ما ذكرناه
 منقوص بالتفريق في الهواء فإنه يستباح عقل من غير
 على أن لا يبق ذلك لكان القرون لا نأقول لو كان
 كلك لما جاز أن يستبيح منه إلا ما يدفع الضرورة وليس كذلك
 ثم نقول لو وقع منه إقدام لأنه تصرف في مال الغني
 الإجماع لمثل ذلك إذ تصرفه في نفسه إقداماً وأعمالاً
 تصرف في ملك الغني فيلزم الجمع بين التقيضين ^{كما هو} أحسن
 بالاباحه بوجوه الأقل أن ذلك تحصيل لمنفعة خالصة من
 الضرر فيكون حسنة أما الأولى فلأن المال سبحانه لا
 ينفع ولا يستضر ولا يقصص ملكه شيء وأما المنفعة فلا ^{تلكم}
 على هذا التقدير وأما الثانية فبذلك عليها وجهان أحدهما
 أن مثل ذلك خال عن وجوه النفع والثاني أن الاستغلال

يُجِدُ ۞ هَذَا ذَنْ مَالِكٍ وَلَا وَجْهَ لِحَسَنَةِ الْأَعْدِ

استمررت وانتفاع المستظل بهذا الوجه حاصل
فيما ذكرناه فيجب ان يحسن لا يوق هذا باطل بالربا والزنا
غير ذلك من المحرمات فان المالك لا ينصرف بعملها
نافعة للفاعل ولو كان وجهها يفضي الحسن لما فجع شيئا
منها لا نأقول برود التي عنها دليل على اشتغالها على
مفسدة عائدة الى المكلف بفضي المنع وليس كذلك ما نحو

الاستنباط

فيه الوجه الثاني لو لو تكن المشبهات على الا باهة لزم
ان يكون نعم فاعلا للفيج لكن هذا اللازم محال وببانه
انه يفد بران لا يكون مخلوفا للانتفاع اما ان يكون في
خلفها غرض حكيم واما ان لا يكون ويلزم من الثاني
وان كان فاما التفع عائد اليه نعم وهو محال واما ان
عائد الى غيره وهو فيج لعدم الوجوه المفضية لحسنه
فغير ان يكون للانتفاع ولطائل ان يقول لم لا يجوز
ان يلوز فيه غرض غير الانتفاع وهو اما امتناع المكلف
منه لتحصيل الثواب بمنع النفس عن ثوابه او ليلسد
بها على الصانع سبحانه او غير ذلك من الوجوه فان قالوا

خلفها

خلفها بحسن مع عدم التكليف كاللعائل ان جميع ذلك و
 كذلك ان قالوا يمكن الاستدلال على الصانع سبحانه و^{هذا} ^{دو}
 بغيرها فلنا العقل لا يمنع من زيادة الدلالة ولا بغير الوجه
 الثالث قالوا قد علمنا حشر الشجر في الهواء من دون
 اذن المالك والاستقلال بجدار الغيرة والاستواء ^{بعضا}
 والعلة في ذلك انه لا ضرر فيه على المالك ولا على غيره
 لا وجه يضاف اليه الجواز الا ذاك ولان ذلك الحكم يرد
 مع هذه العلة وجودا وعدما فيجب ان يحسن التصرف فيما
 ذكرناه للاشتراك في الموجب الوجه الرابع الاستدلال
 بالشرع على الاباحه وهو امران القرآن والاجام اما القرآن
 فنقوله نعم خلق لكم ما في الارض جميعا وقوله تعالى فلهم
 حر من بيننا الذي اخرج لعباده والطيبات من الزين
 وقوله احل لكم الطيبات واما الاجام فلان اهل الشرع
 كافة لا يخطئون من بابنا الى ثنا ولا شيء من المشبهات
 سواء علم الاذن فيها من الشرع او لم يعلم ولا يوجبون
 عليه عندنا ولا شيء من المأكول ان يعلم التهيؤ له
 الاباحه وبعد رونه في كثير من المحرمات اذا تناولها

بسم الله الرحمن الرحيم

من غير علم ولو كانت مخطوطة لا سر من اني تخطت حتى
 يعلم الاذن المستعمل في الثابت اذا ثبت حكم في وقت
 ثم جاء وقت اخر ولم يغم دليل على استغناء ذلك الحكم عن حكم
 يفتا على ما كانا مقتضى الحكم بغير الوقت الثاني الى
 دلالة كما يقتضيه الى الدلالة حكم من الضد انما يحكم
 يفتا ما لم يغم دلالة على نفسه وهو المختار وقال كفى
 في لا يحكم باحد الامرين لا لدلالة مثال ذلك المنه اذا
 دخل في الصلوة فقد اجتمعوا على المضي فيها فاذا راي
 الماء في اثناء الصلوة هل يسنم على فعلها استصحابا
 للحال الاول ام يسنمنا الصلوة لوضوء في قال بالايجاب
 قال بالاول ومن اطرحه قال بالثاني لنا رجوع الاول ان
 المقتضى للحكم الاول ثابت فثبت الحكم والعارض لا يصلح
 دافعا له فيجب الحكم بثبوته في الثاني اما ان مقتضى الحكم
 الاول ثابت فلانا نكلم على هذا التفسير واما ان العارض
 لا يصلح دافعا فلان العارض انما هو احتمال مجددا
 بوجوب زوال الحكم لكن احتمال ذلك بعارضه احتمال
 ما منه فيكون كل واحد منهما مدفوقا بمقابل فيفي الحكم

الثابت سلماً من دافع الوجه الثاني في الثابت أولاً وبالنبوة
 ثانياً لأنه لا يفتقر من الممكن أن ذاته إلى الاستحالة فيجب أن يكون
 في الزمان الثاني جازماً للثبوت كما كان أولاً فلا يفتقر إلا
 لمؤثر لا استحالته خروج الممكن من أحد طرفيه إلى الآخر لا مؤثر
 فإذا كان التغير يفتقر عدم العلم بالمؤثر يكون بقاءه ^{مستحيلاً}
 من عدمه في اعتقاد المجتهد العمل بالراجح واجب الوجه الثاني
 عمل الغفهاء باستصحاب الحال في كثير من المسائل والموجب
 للعمل هناك موجود في موضع الخلاف ثبت العمل به إما
 الأولى فكس يفتقر الطهارة وشك في الحدث فانه يعمل طهراً
 بغيره وكذلك بالعكس ومن يفتقر طهارة ثوبه في حال يفتقر
 على ذلك حتى يعلم خلافها ومن شهد بشهادة بني علي ^{هنا}
 حتى يعلم رافعها ومن قاب غيبه منقطع حكم ببقاء ^{تلك}
 ولم يفتقر أمواله وعزل نصيبه للموارث وما ذاك إلا
 لاستصحاب حال جنونه وهذه العلة موجودة في مواضع
 الاستصحاب فيجب العمل به الوجه الرابع طبق العلماء على
 مع عدم الدلالة الشرعية بحجب بقاء الحكم على ما يفتقره
 البراءة الأصلية ولا معنى للاستصحاب إلا هذا فان قال

ليس هذا الاستصحاب بابل هو ابتداء الحكم على ما كان لا حكماً
 بالاستصحاب فلنا نحن نغني بالاستصحاب هذا القدر لا نغني
 به شيئاً سوى ذلك أخرج المانع بأن ذلك حكم بغير دليل
 فيكون باطلاً أما أنه حكم بغير دليل فلا تثبت الحكم ^{بالدليل} بالذات
 في وقت وفي حال لا يتناول ما عدا ذلك الحال وذلك
 الزمان فلو حكم بذلك الحكم في الحال الثانية لكان حكماً ^{بغير}
 دليل وأما أن الحكم بغير دليل باطل فلا نقاض الوجه ^{الثاني}
 لو كان الاستصحاب حجة لوجب في من علم زهداً في الدار ولو
 يعلم خروجه أن يقطع بيفائه فيها وكذا كان يلزم إذا علم
 أن زهداً حتى ثم انقضت مدته ولا يعلم فيها مونه أن يقطع
 بيفائه وكل ذلك باطل الوجه الثالث استدلال بعض
 الجمهور بأن العمل بالاستصحاب يلزم منه لثنا نضيق
 باطلاً وذلك ألا استدلال به كما يصح أن يكون حجة
 المستدل ببعض مثله لخصمه فانه إذا قال الثابت قبل
 الماء للصلى المقتضى في صلوة فثبت ذلك الحكم إذا وجد
 الماء كان حصلاً أن يقول الثابت استغفار ذمته ^{بغير}
 منبذته فيجب أن يفي الشغل أو يقول قبل الصلوة لو

قوله

وجعل الماء لما جازله الدخول فيها بنهته فكذلك بعد
 الدخول فيها والجواب عن الأول ان نقول قوله ان ذلك
 عمل بغير حجة قلنا لا لم ان الدليل دل على ان الثابت لا
 يرتفع الا برفع فاذا كانا التقدير بقدر مدسه كان بقاء
 الثابت راجعا في اعتناء المجتهد والعمل بالراجح لازم
 قوله في الوجه الثاني لو كان لا مستصفا حجة لوجب القطع
 ببقاء ما يعلم الانسان ونوعه في الايمان المنقضية اذا
 لم يعلم له رافعا قلنا نحن لا ندعي القطع ولكن ندعي
 رجحا لا امتثالا بقاءه وذلك يكفي في العمل به قوله في
 الوجه الثالث يلزم منه التناقض لا نسلم اذ ليس كل
 موضوع يستعمل فيه لا مستصفا نفرض فيه ذلك الفرض
 وعود النفاض في الأدلة المظنونة لا بوجوب سقوطها
 حيث سلم عن معارضة كل شيء اخبار الاحاد والقباس
 عند من يعمل بها والذي يخشاه نحن ان تظهر في الدليل
 المنقضي لذلك الحكم فان كان بتضمينه عظم وجب انفسا
 باسما والحكم كعقد النكاح مثلا فانه بوجوب حل الوطى
 منه فاذا وقع الخلاف في اللفاظ التي يقع بها الخلاف

لقوله انب خلية وبرية فان السند على ان الظاهر
 لا يقع بها او كما قال حل الوطى ثابت قبل التطوع هذه فحجبه
 ان يكون ثابتا بعدها كان اسندا لا محجبا لان
 المقضى التحليل وهو العقد انشاء مطم ولا يعلم ان
 اللفظ المذكور رافعه لذلك الا فناء فكون الحكم
 ثابتا عملا بالمقضى لا يقال المقضى هو العقد ولو
 يثبت انه باين فلم يثبت الحكم لانا نقول ونوع العقد ان
 حل الوطى لا مقيدا بوقت فلزم دوام الحل نظر الى نوع
 المقضى لا الى دوامه فحيث ان يثبت الحل حتى يثبت الرفع
 فان كان الخصم يعنى بالاشتمال ما اشترط اليه فليس
 عملا بغير دليل وان كان اراء ذلك فمخرج مضمون
 عنه المستعمل في الشا لثما الثاني الحكم ان قال
 لا اعلم لم يكن عليه دليل لان قوله لا بعد مذهبنا وان
 قال اعلم انتفاء الحكم كان عليه اقامة الدليل كما يلزم
 المثبت وسواء نفى حكما شرعيا او عطفيا وبطل على
 وجهان الاول ان الثاني جازم بالنفى فكون مدعيا
 العلم به فاما ان يكون علمه اضطرارا واسندا لا

يعني به

لا قبل بطلانها لا تعلم ذلك فتعبر الشايع ويلزم من ذلك
 بقوله على مستنده ان كان معنفدا و ابراه ان كان ^{ظلم} _{ظلم}
 الخسوف دعواه وله ضمير من تركيبا بحجة على من اظهر الشايع
 لو لم يلزم الشايع اقامة الدلالة لزم من ذلك النقص من
 الدلالة في كل دعوى ليكن ذلك بطلان ذلك ان الدلالة
 لعدم العالم اذا طولب بالدلالة لعدل عن هذا اللفظ
 بان يقول ليس العالم بمحدث فيسقط عنه الدليل لكن
 لو صح ذلك له لا يمكن خصمان يقول ليس العالم بقديم
 فيسقط عنه الدليل ايضا وبطلان ذلك ظاهر ^{المتضح} _{المتضح}
 بان النفي عند العدم لا يقتضي الدلالة وبان اثبات
 الاحكام موقوف على ثبوت الدلالة فيكون مدعى مستندا
 الى عدم الدلالة كما ان المعجز دلالته على النبوة وعدمها
 على عدم النبوة ويؤيد ذلك قوله البينة على المدعى
 واليمين على من انكر والجواب قوله النفي مدعى فلنا هذا
 صحيح ليكن المعجز بذلك النفي هو المقتضي الدلالة لانه
 اثبات الاحكام يقتضي الدلالة فيكفي في نفسها عدم الدلالة
 فلنا هذا محض الدعوى فما الدليل عليه فان من عام

دعنا نبين جزمه ومن علمه فانه يجوز نبينا علم
 كما يجوز علمه اذ عند الدليل لا يدل على عدم المدلول
 كما باتت به قوله علمه المعجز دليل على علم النبوة فلنا لان
 فانه لا يجوز له ان لا يجوز له المعجز بنبوة اما اذا
 دعي النبوة ولا معجزه فانا تنفي نبوته لا لعلم المعجز لعلمنا
 عقلا انه لو كان نبيا له معجز فنستدل بعلمنا ذلك
 على علمه المنزوع وذلك من الاية الفاطمية فكان مستند
 الحكم بانتفاء ثبوته الى ذلك الدليل لا الى مجرد علم المعجز
 وان كان اذا حكمنا بانتفاء واقعه لو دفعنا لعلم مثل
 انكرا لم يثبت فيه لم يسمع بينا لها او وقوع حادثة
 في علاء ولم يسمع منهم فانا حكم بانتفاء ذلك كله لان ذلك مما
 لو كان المظهر فلما لم يظهر ذلك على علمه واما قوله
 والجميع على من انكر فانا نقول لا نسلم ان القول قوله من
 غير حجة بل الحجة معه بفقد بر عدم البينة من طرف الملك
 وذلك انه اذا ادعى عليه عينا فاقها يكون في يد المدعي
 دلالة على الملك فكان الحكم بالبطلان بعد البينة بخبر
 وان ادعى عليه ديننا فالاصل براءة الذم فهو مستند

٣١

بالأصل على أن إيجاب اليمين عليه مجرى مجرى الحجّة فخصه
 شرعاً وذلك مما يدل على أنه لم يثبت قوله بعد البيّنة إذ
 لو ثبت ثبوتاً بآناً لما كلف اليمين وإذا ثبت هذا قلنا
 أن الأصل خلوا الذمة عن الشواغل الشرعية فإذا ادعى
 مدّع حكماً شرعياً جاز لمخصمه أن يفتك في انتفاعه بآناً
 الأصلية فنقول لو كان ذلك الحكم ثابتاً كان عليه دلالة
 شرعية لكن ليس كذلك فيجب نقبه ولا يثبت هذا الدليل
 الأبيان مقلد من أحدهما أنه لا دالة عليه شرعاً بل
 تضبط طرف الاستدلال بالشرعية ونبين عدم دلائلها
 عليه الثابتة أن نبين أنه لو كان هذا الحكم ثابتاً لكان
 عليه أحد تلك الدلائل لأنه لو لم يكن عليه دالة لزم التكليف
 بما لا طريق للتكليف إلى العلم به وهو تكليف بما لا يطاد
 ولو كان عليه دالة غير تلك الدلالة لما كانت دالة شرعاً
 منحصرة فيها لكن قد بينا انحصار الأحكام في تلك الطريق
 وعند هذا يتم كون ذلك دليلاً على نفي الحكم والله أعلم
الفصل الثاني في الحق بالدلالة الأصول وليس منها
 وفيه مسائل المسئلة الأولى إذا اختلفت

في
 المسئلة الأولى
 في المسئلة الأولى

على الأول وكان بعضها يدخل في بعض كما اختلف في
 هذا الخبر فقال قوم ثمانون وآخرون أربعون وفي
 اليهود قيل كدبة المسلم وقيل ثمانون وقيل على الضم
 وقيل على الشك هل يكون الاخذ بالافلاحة حكم بذلك
 فومر وانكروا خرون اما الفائلون بذلك فقالوا فصل
 الاجماع على وجوب الافلا ولا جماع حجة واختلف في الزيادة
 والبرائة الاصلية نافية له مثبتة الافلا بالاجماع ونفي
 الزيادة بالاصل لان النفي ينقدح بقدر الدلالة الشرعية
 وقد بينا ان مع عدمها يكون العمل بالبرائة الاصلية
 لازما لا بقاء الذمة مشغولة بشئ وفلا خلف فيما نرى
 به الذمة وفي الافلا خلافا وبالاکثر نداء الذمة بغير
 فيجوز اخذ به احينا طال البراءة الذمة لا نأقوله لان
 اشتغال الذمة مع لانا فصل وان على خلوها فلا
 يشغل الامع فيام التلبيل وقد ثبتنا اشتغالها بالافلا
 ولا يثبتنا اشتغالها بالاکثر ولا اشتغال بالاکثر مغاير
 لان اشتغال الخبز ومغاير لان اشتغال بالافلا فيكون ^{اشتغالا} لا
 بالاکثر ولا اشتغال المطلق منفي بالاصل لا بقاء

ثبت دلالة على الأكثر فانه من الممكن ان يكون هناك دليل
 ولا يلزم من عدم الظفر به عدمه فكان العمل بالاكتر احوط
 لاننا نقول ذلك الدليل المحتمل لا يمارض الاصل لاننا قد بينا
 ان مع تقدير عدم الدلالة الشرعية يجيب العمل بالبراءة ^{صلية} الا
 وذلك برفع ما ادنا اليه من الاحتمال ^{المستلزم} ^{للمسئلة} ^{الاشارة}
 اذا اختلفت الامامية على قولين هل يجيب الاخذ باخفاها
 حكما بقدر عدم الدلالة على كل واحد منهما صار الى ذلك
 قوم وقال آخرون بالانقل والكل باطل واجتنب الآراء
 بالنقل والعقل اما النقل فنقله بغيره بربا لله بكم السبر
 ولا يربد بكم العسر وقوله وما جعل عليكم في الدين من
 حرج وقوله لا ضرر في الاسلام وقوله بعث بالخفية
 السهلة التمهدة اما العقل فلان احتمال الاخف مساو
 لاحتمال الانقل في عدم الدلالة والاخذ بالانقل احب
 لحق الله سبحانه وهو غني لا يستر وبالاقل يخفف عن
 العبد وهو فقير يضرب فيكون الترجيح في حق من لا
 يكسرها الى اخف الفائلون بالانقل بوجهين احدهما
 ان العمل بالانقل احوط فيجب الاخذ به الثاني ان العمل

بالاثقل افضل فيجب العمل به اما انه افضل فنقول
 افضل العباد ان احزمها واما انه اذا كان افضل في
 العمل به فلان الافضل خير فيجب الاستئذان اليه بقوله
 فاستبشروا الخبرات والجواب اما الابدان فالجواب عن ذلك
 لانهم ان ارادة البسر لا يتناول الاثقل بل هو بمركا
 ان الالهف بسر ثم لا يلزم من ارادة البسر اخفنا صها
 بالابسر وعن الثانية لانم ان الاثقل حرج فان قال
 هو الخفيف وهو يتناول الاثقل فلنا لوتنا ول الاثقل
 لاجل ضبط المشقة لتناول الاخف فالاولى صرنا لضيق
 الرضا بقصر عنه الطافه فيكون متنا ولا للاثقل لانه
 مما يدخل تحت الطافه والجواب من الاخبار الخبر لا قل
 نقول نفى القرب يتناول الجميع وهو مترك الظاهر
 فيعمل على ما دفع الانفاق على تركه وعن الخبر الثاني
 ان الخفيف والتفيل سهل سمح اذ كل واحد منهما قد
 طافه العبد ثم الخبران معارضان بقوله الحق تقبل
 مرى والباطل خفيف وبى والجواب عن المعقول ان
 نقول قوله ان الله سبحانه غنى لا يتصرف فيكون الخفيف

في حذوفه قلنا حقور الله لا ينفعك عن مصلحته عابدة الى العبد
 فيكون الرخص فيها رخصاً في حق المقتدر فله حذوف بكوة
 اي المصلحة وهو غير جائز ويمكن ان الآخرون بان يقول
 قوله بالعمل بالانقل احوط قلنا سبقت في الاحباط دلالة
 ضعيفة بل باطله قوله العمل بالانقل افضل قلنا متى اذا
 انه ما مورداً لم يثبت ونحن فلا نسلم انه ما مورداً
 افضل العبادات احزمها قلنا لا نسلم انها صالحة وانما
 ثبت ذلك اذا ثبت انه ما مورده لم يستل التثنية
 العمل بالاحباط غير لازم وصا آخرون الى وجوبه وقال
 آخرون مع اشتغال الذمة يكون العمل بالاحباط جائزاً
 ومع عدمه لا يجب مثال ذلك اذا ولغ الكلب الا نافع
 بغير واحد فواهل يظهر بفلسة واحدة ام لا بد من سبع
 وفي ما عد الولوغ هل يظهر بفلسة واحدة ام لا بد من ثلث حتى
 المائلون بالاحباط بقوله مع ما يريك الى ما لا
 يريك وبان الثبات اشتغال الذمة بعينها فيجب ان
 لا يحكم بمرائتها الا يفيين ولا يفيين الا مع الاحباط والجواب
 عن الحديث ان نقول هو خبر واحد لا نفعله مثله في مسائل

الحال
 فيكمالك

الأصول سلمناه ليكون الزام المكلف بان في نفس مظنة الرد
 لانه الزام المشقة لو بدل الشرع عليها فوجب طرحها حتى
 انجزر والجواب عن الثاني ان نقول البراءة الاصلية مع
 الدلالة التافهة حجة واذا كان النقد يرتد برعد الدلالة
 الشرعية على الزيادة كان العمل بالاصل أولى وجب عند
 لانتم اشغال الذمة مظم بل لانتم اشغالها الا بما
 حصل بالانفا في عليه واشغاليا باحد الامرين و
 يمكن ان يقال فذا جعنا على الحكم بنجاسة الاناء واخلفنا
 فيما به يظهر فوجب ان يؤخذ بما حصل الاجماع عليه في تطهرا
 ليزول ما اجعنا عليه من النجاسة بما اجعنا عليه من
 الحكم بالطهارة المستند الى امرين شرعيين من قبلنا
 هل في حجة في شرعنا قال نعم نعم ما لم يثبت نسخ ذلك الحكم
 بعينه وانكر الباقون ذلك وهو الحق لنا وجوه الاول
 قوله نعم وما ينطق من الهوى ان هو الا وحى بوحي النطق
 لو كان منعبدنا بشرع غيره لكان ذلك الغير افضل لانه
 يكون تابعا لصاحب ذلك الشرع ليكن ذلك بطل بالانفا
 الثالث لو كان منعبدنا بشرع غيره لوجب عليه البحث من

ذلك الشرع لكن ذلك بطرأ لانه لو وجب افعله ولو فعله
 لاشهر ولو وجب على الصيامه والتأخير بعده والتأخير
 الى يومنا هذا ما بعثه على الخوض فيه ونحن نعلم من
 الذين خلاف ذلك الرابع لو كان منعتنا بشيء من قبله
 لكان طريقه الى ذلك اما الوحي والنقل بل من الاول
 ان يكون شرعاً لا شرعاً الغيرة ومن الشائبة النعول على
 نقل اليهود وهو باطل لانه ليسوا نزلنا نظر في السك
 من الفدح المانع من افادة البقيين ونقل الاحاد منهم
 لا بوجوب العمل بعد الثقة راجح الآخرون بقوله تعالى
 فيهديهم فنده ويقولون ثم وجب اليك ان تتبع مله
 ابراهيم حنيفا ويقولون شرع لكم من الدين ما وصى به
 نوحا ويقولون انا وجب اليك كما اوجبت الى نوح و
 النبيين ويقولون انا انزلنا التوريه فيها هدى ونور
 يحكم بها النبيون وبانه رجوع في معرفه الرجم في الزنا الى
 التوريه اجاب الاولون عن الامه الا الى باها تاضمن
 الامر بالاهتداء بهم كلهم فلا يكون ذلك اشاره الى
 شرعهم لانه مختلف فيجب صرفه الى ما انفقوا عليه وهو

دلالة العقاب العقلية دون الفرع الشرعية ومن
 الثاني بان مله ابراهيم المراد بها العقلية دون الشرع
 يدل على ذلك قوله ومن غيب عن مله ابراهيم الامن
 نفسه فلواراد الشرعيات لما جاز نسخ شئ منها وانسخ
 كثير من شرعه فتعين ان المراد من العقلية وعن الآية
 الثالثة انه لا يلزم من وصية نوح بشرعنا انه امر به بل
 يحتمل ان يكون وصاياه امر منه بقبوله عند انتهاء اعتقاده
 ان صانده او وصاؤه به بمعنى اطلعه عليه وامره بحفظه
 ولو سلمنا ان المراد انه شرع لنا ما شرع لنوح لا محتمل
 ان يكون المراد به من الا سندلال بالمعقول على العقاب
 الدينية ولو لم يحتمل ذلك لم بعد ان يتفق الشرع
 لم لا يكون شرعه حجة علينا من حيث ورد على نبينا ^{عليه السلام}
 الوحي فلا يكون شريعته شرعية لنا باعتبار ورودها
 عنه وعن الآية الرابعة ان المساواة في الوحي لا تستلزم
 المساواة في الشرع وعن الآية الخامسة ان ظاهر ما استخرج
 اشترك الانبياء جميعا في الحكم بها وذلك خبر مراد لا
 ابراهيم ونوحا وادريس وان لم يحكموا بها لتقديمهم

على نزلها فيكون المراد بالانبياء بمكسور بفتح وروها
عناقه وان فيها نوراً وهدي ولا يلزم ان يكونوا منبئين
بالعمل بها كما ان كثير من ايات القرآن منسوخة وهي عندنا
نور وهدي واما رجوعه في تعريف هذا الرجم فلا

منه
في
المراد

ان مراجعت النورية له فيه بل لا يجوز ان يكون ذلك
لثامه المجتهد على من انكر وجوده في النورية المستحالة
لثامه مستثناة استثناء هو الحكم عليه حكم لوجوده
فيما اعبر من حيثيات تلك الجملة ومثاله ان يستقري
الزنج فيجد كل موجود منه سواداً وسوداً فيحكم بالسواد على
لمره كما حكم على من رايه وحاصله التسوية من غير
جامع ومثاله من الفقهيات انا اختلف في الوتر تنقو
هو مندوب لانه لو كان واجباً لما جاز ان يصلي على
الراحلة اليه ^{لكنه} يصلي على الراحلة والمقدمة استثناء
من الاستثناء لان شئ من الواجب يصلي على الراحلة
والاستثناء معلوم بالاجماع وهل مثل ذلك مجتهد في
الاحكام الخوائية ليس بمجتهد لانه موارد الاحكام مختلفة
فلا يلزم من اخفاء بعضها ببعض الاعيان وجودها كلها

ثلاث ثبوت الحكم فيها وجد قد يكون مع وجوده في الباطن
 وقد يكون مع فقد؛ ومع الاحتمال لا يجوز الحكم بأحدهما
 دون الآخر لأن وجود الحكم في فرد من أفراد النوع لا يترتب
 منه وجوده في باقي الأفراد فكذا وجوده فيما هو أكثر من
 الواحد فإن قيل مع كثرة الصواب يغلب الظن أن الباطن
 مماثل لما وجد والعمل بالظن واجب قلنا لا نسلم أنه يغلب
 على الظن إذ لا تملو بين ما يثبت وما لم يترد ولا يترتب
 عليه من ذلك وما لم يغلبه ولو سلمنا حصول الظن
 لبكن الظن الحاصل عن غير ما راد لا عبرة به وليس جواز
 الحكم فيما رتبته من آخر الجملة اشارة لوجوده في الباطن
 سلمنا، لبكن الظن قد يخطئ فلا يعمل به لا مع وجوده لا
 ندل عليه فإن قيل مع الظن يرجح في ذهن المجتهد أن
 الشايع لتعظيم الحكم تنصيص المخالفة مظنة الضرر قلنا
 غلبة الظن المذكور معارضة بغلبة الظن أن شعبة
 الحكم يستلزم الدلالة ومع ارتفاع الدلالة يغلب على
 الظن انتفاء الحكم فينتفي ظن الضرر على أن مع انتهى
 عن العمل بالظن بترك ظن الضرر والتمسك بوجوبه

ولا نفق ما للبشر لك به علم وفولك ان الظن لا يثبت
 الخوشتا المستعلمة الساسنة والمصالح
 هي ما يوافق الانسان في مقاصده الدنيا والاخره
 اولها وحاصله تحصيل منفعة او دفع مضرة ولما كانت
 الشرعيات مبنيًا على المصالح وجبا النظر في رعايتها
 والمصالح تنقسم ثلاثة اقسام معتبر شرعًا وملغاة و
 مرسله فالمعتبر كخير الفل وشرع الفضايل لا
 الانفس وقدر الضرر الجهاد وفشل المرئ لحفظ الدين ونحو
 الزنا واقامة الحد لحفظ الانساب والقطع في السرقة
 لحفظ الاموال والملغاة كما يقال المعنى كانه الو
 في هار شه ريمضان عملا بصوم شهرين تحت الان
 ذلك يكون اذ جرد عن المعاوذة لكن الشرع اسقط
 هذه المصلحة ان كان معها مفدة واجحة ارضنا
 كانت ملغاة وان كانت المصلحة صانبة عن المفدة
 او واجحة حكى عن مالك انها حجة حتى قال نضر بن
 بالسنة محافظة على المال وانكر ذلك الاكثر ومنهم
 من اعتبر في العمل بها شرعًا لثلاثة ان يكون ضرر

المعتبر
 عن ريمضان
 والسنة
 الفاضل
 هذه المصلحة
 هي

وكلية ونظيرة وأما ما لا يكون كلباً كالفرع الغريب
 مثل مثل الأحرار وجرش المسافات ورعاية الكفا
 في الكاح فانه لا يجوز التعويل على المصالح المرسله فيها
 الا مع دلالة شرعية تدل على اعتبارها احيى ولو
 بان الحكمة ماعنه على رعاية المصلحة فحيث ثبت ان في
 الشرع مصلحة يعلم بفعل الداعي الحكمة به تخصب الا ان ذلك
 المصلحة انما يتحقق خلوها من جميع المفاسد ام اذا لم يتحقق
 الا اول سلم وانما في مجموع والتقدير بقدر عقد المصلحة
 غاية ما في الباب ان يغلب الظن بكون التكليف من فعل
 الله سبحانه فيبين على ما علمه لا على ما ظناه مخولاً بقا
 المتكلف يبنى في كثير من الشرائع على الظن لا ما نقول
 حيث دل الدليل الشرعي على العمل به لا بمجرد الظن ثم
 ننول لوجاز العمل بالمصلحة المرسله لوجب حضور
 مجالس الوعظ بتخصيب المصلحة لا بزجاد ولوجب الحد
 في الغضب تخصيصاً للسال وما حكى من مالك من جواز
 ضرب المتهمم بالسفينة باطلاً انه لوجاز ذلك لجاز ضرب
 المتهمم بالقتل والاشهر بالغضب مجازة على النفس والامانة

لكن في ذلك باطل إجماعاً وأما القرن الثاني فانا نقصد
 لما ذكره مثلاً فنقول إذا تميز أهل الحرب بالأسلحة
 من المسلمين هل يجوز مهادنتهم وإن أدى ذلك إلى شغل
 الأسير قال هؤلاء نعم إذا علمنا أننا إذا لم ندمهم ظهر داعية
 الأسير فقالوا هذه ضرورة لأنه لا يندفع استيصال
 المسلمين إلا بالرمي وكتابة لأن الضرر عام في المسلمين كافة
 ونظيمة لا تانبغ شاطئ أهل الكفر مع عدو الرمي ^{والمحاربة}
 لوجوب مثل هذا القلديان قالوا المحافضة على الدنيا
 مفصول للشارع والرمي مفضل إلى ذلك الفصد فهو ^{مفضل} بلجاً
 وإن أدى إلى قتل الأسير والجواب ما الذي يعني بالفصد
 أن عنت أن الشرع منع من القتل وأوجب الفضا ^{فصل}
 وإن عنت أنه فصد حفظها بغير ذلك مما يدل عليه
 الشرع فلا ثم أو نقول لا ثم أن المحافضة على الآراء مفقودة
 كيف كان بل لا يجوز أن يكون المحافضة مفقودة ^{بغير}
 القتل والفضاض لا خبر ولا يلزم من تشريع هذه الرضا
 شرع طريق آخر ثم نقول هذه المصلحة دل الشرع على أنها
 فيجب سقوطها عن الاعتبار ببدل على ذلك قوله ثم من

قُلْ مَن مِّنَّا مِن مَّعَدَاةِ جِبْرَائِيلَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا وَقَوْلُهُ وَلَا تَقْتُلُوا
 النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَقَوْلُهُ مَن سَعَىٰ فِي دَمِ امْرَأَةٍ
 وَلَوْ بَشَرَ حَلْهُ جَاءَ يَوْمَ الزَّيْطَةِ مَكْنُوبًا عَلَىٰ جَنْبِهِ ائْيَسَ مِنْ حُجَّةِ
 اللَّهِ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمُنْعِ مِنْ قَتْلِ
 وَمَعَ وجودِ النصِّ لَا اعْتِبَارِ بِغَيْرِهِ فَعَلَىٰ هَذَا النَّهْيِ يَكُونُ
 احْتِجَاجُكَ عَلَى مَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مِنْ هَذَا الْبَابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ
 وَتَقَرَّرَ فِي الْفِرَاقِ مِنْ مَقْصُودِ هَذَا الْكِتَابِ الْمُسْتَطَابِ بِكُلِّ
 شَيْءٍ شَكَرْنَا الْعَظِيمَ نِيَّةً عَشْرًا وَثَلَاثًا نَحْمَدُكَ بَعْدَ
 مَوْلَى الْحَمْدِ يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَى مَا جَرَّاهُ الْفَتْحُ الْأَمْرَ بِحُبِّهِ
 بِسَيِّدِ الْعَبِيدِ الْجَانِّ وَالْبَرِّقِ الْفَائِي الرَّحْمَةِ الْطَّلَافِ وَالْحَقِّ
 بَلَدَ لَا تُشْبِهُ فِي الرَّحْمَةِ الْمَزَلِ الْأَنْحَالُ مَلَأَ عَمَلُكَ خِيَارَ الْبُؤْسِ
 أَلَمْ تَرَىٰ الْكَمَرُ كَيْفَ اللَّهُمَّ غَفَرَ لَنَا

لِأَبَائِنَا وَلِأَخْوَانِنَا الْمَوْحُومِينَ
 وَالْمُؤْمِنِينَ

كِتَابُ
 سِتْرٍ

